المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

القول التام فى التعليم العام

تأليف: يعقوب أرتين

ترجمة: على بهجت

تقديم: كمال مغيث

ميراث الترجمة

1447

يناقش الكتاب تلك القضية التعليمية التى ما تلبث أن تطرح نفسها، فى كل عصر من العصور، وهى قضية الكم والكيف: هل من الصالح العام تعليم فئة قليلة من الطلاب تعليماً راقياً مكلفاً، أم أننا بالتكاليف نفسها نستطيع أن نعلم أعداداً كبيرة حتى ولو كان تعليماً قليل الجودة؟ كما يناقش الكتاب قضية تمويل التعليم فى أكثر من موضع والدور الذى ينبغى أن تلعبه الأوقاف ويلعبه الأثرياء وملاك الأرض، ويتعرض الكاتب إلى قضية تعليم اللغات الأجنبية، واعتراض بعض المحافظين عليها حتى لا تأتى على حساب مواد التكوين الوطنى كاللغة العربية والدين.

تصميم الغلاف: شريف

القول التام فى التعليم العام

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة
المشرف على السلسلة: طلعت الشايب

- العدد: 1447
- القول التام فى التعليم العام
- يعقوب أرتين
- على بهجت
- كمال مغيث
- 2010

هذه ترجمة كتاب:
القول التام فى التعليم العام
لصاحب السعادة يعقوب أرتين باشا

حقوق والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

القول التام فى التعليم العام

تأليف: يعقوب أرتين
ترجمة: على بهجت
تقديم: كمال مغيث

2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أرتين، يعقوب
القول التام فى التعليم العام/ تأليف: يعقوب أرتين،
ترجمة: على بهجت، تقديم : كمال مغيث
القاهرة، المركز القومى للترجمة، 2010
٢٢٠ ص، ٢٤ سم
١ – التعليم – تاريخ
٢ – التعليم – تاريخ – مصر
(أ) بهجت، على (مترجم)
(ب) مغيث؛ كمال (مقدم)
(جـ) العنوان ٣٧٠,٩

رقم الإيداع ١٨٥٣ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N- 978- 977- 479 -820- 5

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

تقديم

التعليم المصرى فى قرنين من الزمان

تعرضت مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر لزلزال عسكرى وحضارى عنيف تمثل فى الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١)، التى لم تكن مجرد صراع بين جيشين بقدر ما كانت صراعا بين حضارتين، الحضارة الأوروبية التى كانت قد قطعت شوطا بعيدا فى عصرها الحديث بمنجزاته العلمية والتكنولوجية والفكرية، والحضارة المصرية التى كانت لا تزال تعيش عصورها الوسطى وهى ترزح تحت الاستبداد المملوكى والتركى الذى ران عليها منذ قرون خلت، ومن هنا جاءت صيحة شيخ الأزهر حسن العطار (١٧٦٦- ١٨٣٥) حول ضرورة أن يتجدد ما بمصر من معارف وعلوم وأفكار.

ولذلك فعندما أراد محمد على (١٨٠٥- ١٨٤٨) تأسيس دولة مركزية قوية فإنه قد يمم وجهه شطر أوروبا وسعى للأخذ بنظمها وفنونها وعلومها فى مختلف المجالات ومنها التعليم، ومن هنا يعود نظام التعليم المصرى الحديث إلى قرنين من الزمان، مر فيهما

بموجات من المد والازدهار وموجات أخرى من التدهور والانحسار، ويمكننا أن نلمح فى القرن التاسع عشر موجتين للازدهار وموجتين للانحسار، تتمثل الموجتين الأوليين فى عصر محمد على، وعصر إسماعيل(١٨٦٣- ١٨٧٩)، أما موجتى الانحسار فيمثلهما عصر عباس حلمى الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) وسعيد بن محمد على (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، وعصر الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ الربع الأول من القرن العشرين) وتأتى أهمية الكتاب الذى نقدمه للقراء من أنه يتناول التعليم فى مصر فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ذلك العقد الذى - على الرغم من الاحتلال البريطانى- قد شهد بذور الحركة السياسية الحديثة باتجاهاتها السياسية وأحزابها المختلفة بعد هزيمة الثورة العرابية، ويقوم الإمام محمد عبده بالدعوة إلى الإصلاح الدينى، ويدعو عبد الله النديم إلى الإصلاح الاجتماعى، كما شهد نقاشا واسعا حول هوية مصر، وبداية تبلور أفكار تحرير المرأة كما عبر عنها كتاب قاسم أمين " تحرير المرأة" فى نهاية هذا العقد، وقد شهد أيضا كما سيتضح من الكتاب حوارا جادا حول دور التعليم فى المجتمع وتمويله ومجانيته ومناهجه وغيرها من قضايا تعليمية أساسية.

أما موجة الازدهار الأولى التى كانت فى عهد محمد على فقد ارتبطت بمشروعه التوسعى، ولذلك فقد كان محمد على فى عجلة من أمره لسد حاجة الجيش والدولة من الفنيين فى مختلف التخصصات، ومن هنا فقد بدأ التعليم فى عهده بإرسال البعثات إلى أوروبا منذ سنة

١٨١٣، وكانت أولى البعثات إلى إيطاليا ثم أعقبتها بعد ذلك بعثات أخرى إلى إنجلترا وفرنسا، وكان محمد على يعتمد على النابهين من طلاب الأزهر لابتعاثهم إلى أوروبا فى تلك البعثات، غير أنه سرعان ما أدرك أن هؤلاء المبعوثين فى حاجة إلى إعداد مختلف عن إعدادهم الأزهرى يؤهلهم للدراسة فى العلوم التى ابتعثوا فيها، ومن هنا فقد أنشأ المدارس العالية كالمهندسخانة بالقلعة ١٨١٦، ثم الطب ١٨٢٧، ثم المهندسخانة ببولاق ١٨٣٤، وتبعتها مدارس الصيدلة والولادة، أو القابلات، والمعادن والمحاسبة والفنون والصنائع أو العمليات والزراعة والطب البيطرى والألسن.

وقد كان طلاب تلك المدارس من خريجى الأزهر، أما المعلمون فيها فقد كانوا من الأوروبيين ومن طلاب البعثات الذين أتموا بعثاتهم وعادوا إلى بلادهم.

غير أنه مرة ثانية يجد محمد على أن طلاب تلك المدارس العالية فى حاجة إلى إعداد خاص فأنشأ المدارس التجهيزية وأعقبها إنشاء المدارس الابتدائية، وهكذا نجد أن نظام التعليم فى عهد محمد على قد سار سيرا عكسيا من المراحل العليا إلى المراحل الابتدائية، وقد كان الدافع إلى هذا كما أسلفنا هو رغبة محمد على فى الإسراع بتلبية مطالب الجيش وسد حاجة مشروعاته العمرانية الضخمة، ولأن المدارس الابتدائية تمثل هنا قاعدة النظام التعليمى إذ يتم اختيار من ينجح لمواصلة التعليم إلى مراحله العليا، فقد حرص محمد علىّ على

إنشاء المدارس الابتدائية فى مختلف أنحاء البلاد، فهناك مدارس القاهرة والإسكندرية والبحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة والفيوم وبنى سويف وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا، مع اختلاف طبيعى بين عدد تلك المدارس وعدد تلاميذها الذين تراوحوا بين مائة ومائتى تلميذ، تبعا لطبيعة وكثافة الإقليم، كما يقول أحمد عزت عبد الكريم فى كتابه تاريخ التعليم فى عصر محمد على.

وتتويجا لاهتمام محمد على بالتعليم فقد أنشأ له عام ١٨٣٧ ديوانا خاصا هو " ديوان المدارس" وعهد برئاسته إلى مصطفى مختار بك أحد أعضاء البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد تولى ذلك الديوان الإشراف على ميزانية التعليم، ووضع اللوائح المناسبة لكل نوع من أنواع التعليم، وإصلاح أى خلل يطرأ على التعليم، والإشراف على المدارس وضمان انتظامها فى القيام بواجباتها، أما ميزانية التعليم فى عهد محمد على فليس هناك تقدير دقيق لها؛ إذ توزع الإنفاق على التعليم بين الديوان المركزى، الذى تقتطع ميزانيته من ميزانية الدولة، والمديريات التى كانت تخصص قدرا من ضرائبها لتمويل التعليم، ومع ذلك فقد قدر بعض الباحثين إجمالى ما كان ينفق على التعليم في العام بين مائتى ألف إلى مائتين وخمسين ألف جنيه، هذا فى الوقت الذى تراوحت فيه ميزانية الدولة بين مليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا فى أقصى سنوات ازدهار الدولة بين سنتى ١٨٣٣ و١٨٤٣، كما يذكر الرافعى فى كتابه عصر محمد على، وهكذا يبلغ

الإنفاق على التعليم ما يعادل عشرة بالمائة من ميزانية الدولة، هذا كله بخلاف التعليم التقليدى الأهلى فى الكتاتيب والأزهر والذى أدار محمد على لهم ظهره فظلوا على حالهم فى المناهج وطرق التدريس والإجازات ونظم التعليم التى ألفوها منذ قرون.

وقد كانت الروح العسكرية تسيطر على التعليم فى عهد محمد على من حيث النظم والنظر إلى التلاميذ ولوائح النظام والضبط والربط حتى لقد عده البعض لونا من ألوان الخدمة العسكرية والتجنيد الإجبارى، ومع ذلك كان هذا التعليم هو النافذة التى أطلت منها مصر على الحضارة الأوروبية وما بلغته من تقدم فى مختلف المجالات العلمية والإنسانية.

غير أن تلك النهضة التعليمية سرعان ما أفلت وخمدت جذوتها وكان مقتلها فى ارتباطها بمشروع محمد على العسكرى التوسعى، ذلك المشروع الذى رأت فيه أوروبا خطرا على مشروعاتها التوسعية فى الشرق فتآمرت على محمد على فى اتفاقية لندن ١٨٤٠، وأجبرت محمد على على الانسحاب من الشام وشمال العراق وأجزاء من تركيا، وإزاء تهديدها بالقوة متحالفة مع الإمبراطورية العثمانية، لم يجد محمد على بدا من الانسحاب ، ومن هنا راحت مشروعاته تنهار واحدا إثر آخر ومنها مشروعه التعليمى.

وهكذا تبدو الموجة الثانية من موجات نظام التعليم المصرى الحديث – موجة التدهور والانحسار – فقد وهنت قدرة محمد على على إدارة البلاد واعتزل الحكم سنة ١٨٤٨ وولى ابنه إبراهيم مكانه، غير أن إبراهيم توفى فى نفس العام فخلفه عباس حلمى الأول، الذى يطلق الرافعى على عهده "عهد الرجعية " إذ لم يكن يملك طموح سلفيه الكبيرين ولا رغبتهما فى البناء ومناوأة القوى الاستعمارية فواصل سعيه لإغلاق المدارس وتسريح معلميها وطلابها، وجمع من اختارهم من تلاميذها فى مدرسة وحيدة هى المدرسة "المفروزة"؛ إذ قام "بفرز" طلاب جميع المدارس التى بقيت منذ عهد محمد على واختيار عدد محدود منهم لمدرسة واحدة، واستعاد من بقى من طلاب البعثات المصرية فى أوروبا، وغضب على رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ – ١٨٧٣) أحد من قامت على أكتافهم نهضة مصر التعليمية ونفاه إلى السودان، وأغلق كل المدارس العالية ماعدا مدرستى الطب والهندسة، وهكذا لم يعد ديوان المدارس الذى تولى رئاسته " عبدى شكرى " باشا (١٨٥٠ – ١٨٥٤) يشرف إلا على ثلاث مدارس فقط، وقلص ميزانية التعليم إلى خمسة آلاف جنيه فقط فى العام.

واستمر التدهور والانحسار فى عهد سعيد فألغى ديوان المدارس نفسه وسرح موظفيه وقصر التعليم فى مدرسة واحدة على أبناء الأتراك والشركس لخدمة الحكومة والجيش والوالى، ومن بين ٢١٢ طالبا مثلوا جميع طلاب المدرسة الحربية الوحيدة لم يكن من

بينهم سوى سبعة طلاب فقط كتب أمامهم " طلاب مصرلية" ، كما يذكر سعيد إسماعيل على فى كتابه تاريخ التربية والتعليم فى مصر.

وتولى بعد سعيد الخديوى إسماعيل ابن أخيه إبراهيم، الذى شهدت البلاد فى عهده نهضة عمرانية كبيرة فى مختلف المجالات، ومن بينها التعليم بطبيعة الحال، وبمجرد توليه الحكم أعاد إسماعيل ديوان المدارس١٨٦٣، وعهد برئاسته إلى شريف باشا، أحد كبار رجال الإصلاح فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكان إصلاح التعليم كهدف قومى أحد انعكاسات تأسيس مجلس شورى النواب ١٨٦٦، ففى سنة ١٨٦٨ صدرت "لائحة رجب" عن لجنة خاصة ترأسها على مبارك – ناظر المعارف فيما بعد- التى مثلت أول رؤية قومية لإصلاح نظام التعليم، وتشجيع إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وفى سنة ١٨٦٧ تم فصل المدارس الحربية والعسكرية التى تنوعت تخصصاتها وزاد عددها، عن ديوان المدارس ونقل تبعيتها إلى ديوان الجهادية، وهكذا سعى نظام التعليم المصرى نحو المدنية والإنسانية، وأنشئت مدرستا التجهيزية، والخديوية بالقاهرة ومدرسة رأس التين بالإسكندرية ومدارس طنطا والمنصورة وأسيوط وبنى سويف، وأعاد إسماعيل إنشاء مدارس المهندسخانة والطب والطب البيطرى والإدارة (الحقوق) ومدرسة دار العلوم لإعداد المعلمين لتدريس المناهج العصرية ومدرسة المعلمين المركزية ومدارس الفنون والصنائع ومدرسة التلغراف

والمحاسبة والمساحة ومدرسة اللسان المصرى القديم (اللغة الهيروغليفية) ومدرسة الرسم الملكية ومدرسة الزراعة ومدرسة للعميان والخرس ومدرسة الولادة. وأعاد إسماعيل البعثات إلى أوروبا حتى اقتضى الأمر إنشاء مدرسة مصرية بباريس، وصدرت لائحتها سنة ١٨٧٥، وتنص على " إنشاء مدرسة مصرية بباريس تقبل طلابها من بين طلاب المدارس المصرية ويقسم طلابها إلى أقسام تتفق والخدمات العامة المختلفة التى سيخصصون لها "، وفى سنة ١٩٧٣ ! تاسست أول مدرسة لتعليم الفتيات، وهى المدرسة السنية بالسيوفية التى رعتها "جشم آفت هانم" إحدى زوجات الخديوى، وبلغ عدد تلميذاتها ٢٨٦ فى أول عام دراسى بالمدرسة، وأنشئت عشرات المدارس الابتدائية فى مختلف أنحاء البلاد وفى أحياء القاهرة والإسكندرية المختلفة، وعهد إلى على مبارك بإدارة ديوان المدارس الذى أصبح نظارة المعارف بعد تأسيس أول مجلس نظار فى البلاد ١٨٧٨، ورد الاعتبار إلى رفاعة الطهطاوى؛ فعهد إليه بالإشراف على مطبوعات المدارس ورئاسة تحرير أول مجلة تختص بشؤون التعليم فى مصر وهى مجلة " روضة المدارس"، وفى سنة ١٨٧١ اهتم إسماعيل بالمدارس الأولية، وهى مدارس الفقراء بوجه عام، فأنشأ لها ديوانا خاصا غير أنه سرعان ما ألغى وانتقلت تبعية المدارس الأولية إلى ديوان المدارس، ووصل عدد الكتاتيب فى سنة ١٨٧٨ إلى ٥،٣٧٠ كتابا تضم ١٣٧،٥٥٣ من التلاميذ. وتتضح العلاقة بين نسبة المتعلمين

وعدد السكان إذا ما علمنا أن عدد سكان مصر قد وصل فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل إلى خمسة ملايين ونصف مليون نسمة، ونظمت الامتحانات بحيث أصبحت امتحانات قومية، ونظمت الدراسة بالأزهر وقسمت إلى ثلاث مراحل: ابتدائية ومتوسطة وعالية.

وزادت ميزانية التعليم من ستة آلاف جنيه فى عهد سعيد لتصل إلى خمسة وسبعين ألفا من الجنيهات عدا ما ينفق من التبرعات والأوقاف الخيرية، وهى ميزانية قليلة بالمقارنة بمجمل موازنة الدولة التى بلغت سنة ١٨٧٥ نحو ستة ملايين من الجنيهات، ويمكننا حساب متوسط ما ينفق على الطالب سنويا إذا عرفنا أن نفقات مدرسة التجهيزية الثانوية بالإسكندرية سنة ١٨٦٩ قد بلغت ٨٨٩٥ جنيها تنفق على ٣٠٠ من الطلاب، و فى سنة ١٨٧٣بلغت نفقاتها ٦٨٤٢ جنيها تنفق على ٤١٥ من الطلاب، فيكون متوسط ما ينفق على الطالب بين ١٥ و٢٧ من الجنيهات سنويا، وهو مايتراوح بين ثلاثين ألفا وعشرين ألفا من الجنيهات بحساب أيامنا هذه فى مطلع القرن الواحد والعشرين.

وتتويجا لجهود تطوير التعليم فى عهد إسماعيل صدر التقرير المعروف باسم "قومسيون التعليم" وهو "مشروع قانون تنظيم المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية بالأقاليم" وأصبح واضحا فيه تطور النظرة إلى التعليم باعتباره مشروعا قوميا عندما قارن التقرير فى مقدمته بين متوسط ما ينفق على التعليم من ميزانية الدولة فى بعض البلدان المتقدمة ومقارنتها بما ينفق عليه فى مصر فيذكر أن ما ينفق

على التعليم ٢٥% من ميزانية أمريكا، و١٥ % من ميزانية سويسرا، و١٢ % من ميزانية كل من السويد وسكسونيا - إذ لم تكن الوحدة الألمانية قد تمت بعد بشكل نهائى - أما مصر فلم يزد إنفاقها على التعليم على ٢ % من ميزانيتها.

وللدلالة على التوجه القومى فى نشر التعليم نورد هذا النص من اللائحة المشار إليها" تنشأ فى القاهرة وعواصم المديريات والمحافظات والمراكز وجميع مدن الأقاليم مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى باعتبار مدرسة واحدة لكل عشرة آلاف من السكان، فإذا بقي بعد ذلك خمسة آلاف نسمة تنشأ لهم مدرسة أخرى، وكل قرية يتراوح عدد سكانها بين الألفين وخمسة آلاف نفس تنشأ بها مدرسة ابتدائية من الدرجة الثالثة، أما القرى الصغيرة التى يقل سكان كل منها عن هذا العدد تتجمع وتنشأ لها مدرسة ابتدائية من الدرجة الثالثة، وتتحمل كل محافظة أو مديرية نفقات بناء المدارس التى تنشأ بها وتأثيثها وصيانتها وجميع النفقات التى يتطلبها دفع مرتبات موظفيها على اختلاف رتبهم وأثمان الأدوات الدراسية وغيرها، وسنفرض لهذا الغرض فى المديريات ضريبة قانونية" .

ونأتى بعد هذا للموجة الرابعة من موجات التعليم المصرى فى القرن التاسع عشر، موجة الاحتلال البريطانى، فمن أسف أن تلك النهضة التعليمية الواعدة التى أشرنا إليها فى عصر إسماعيل قد انحصرت وانتكست؛ إذ أغرق إسماعيل مصر تحت طائلة ديون هائلة من مختلف الدول الأجنبية، وهو الأمر الذى اتخذته تلك الدول ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية المصرية وفرض رقابة على مالية البلاد، وتصاعدت الأحداث ووصلت إلى حدود الصدام بين الخديوى والأجانب من ناحية، وعرابى على رأس الحركة الوطنية من ناحية ثانية، وكان الصدام حتميا، وبعد معارك عنيفة تمكن الإنجليز من دخول البلاد والعصف بالنظام النيابى الوليد، والقبض على عرابى ورفاقه ومحاكمتهم، وفرض سيطرتهم على مختلف شئون البلاد ومن بينها التعليم. ورغم هذا ، كما أشرنا من قبل، فإن الروح الوطنية المصرية لم تكن تستسلم بسهولة فى مختلف المجالات، ومن هنا فسوف نجد فى الكتاب الذى نقدمه للقراء مناقشة خصبة للعديد من قضايا التعليم، وسعيا حثيثا نحو خلق تعليم مصرى قادر على تلبية حاجات المجتمع وتطلعه إلى النهضة والتقدم. ويعود الكتاب إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر؛ فهو طباعة المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٩٤ ومن تأليف يعقوب أرتين وكيل وزارة المعارف لزمن طويل يعود إلى عشر سنوات قبل هذا التاريخ، ومن هنا يأتى أول مبررات الاهتمام بذلك الكتاب؛ إذ إن مؤلفه ليس مجرد أحد المهتمين بالتعليم وإنما يعد

المختص والمعنى والتنفيذى الأول لذلك التعليم وهو المسئول بشكل مباشر عن مختلف مفردات العملية التعليمية (المدارس، المعلمون، التلاميذ، المقررات والمناهج، الميزانية، لوائح النظام، وغيرها). ويشير الكتاب إلى واقع التعليم فى ذلك الوقت؛ فيذكر أن المدارس التى تشرف عليها الحكومة قد بلغت ٥٥ مدرسة ينتظم فيها سبعة آلاف وثمانمائة طالب وطالبة، وتنفق عليها الدولة سواء من ميزانية الحكومة أو من ريع الأوقاف مبلغ ١١٨ ألف جنيه، ويهتم الكتاب بذلك لإعداد المعلمين ويناقش أهمية الاستعانة بالمعلمين الأجانب إزاء قلة المعلمين المعدين أو ضعف كفايتهم. وعلى الرغم من تولى مؤلف الكتاب هذا المنصب التنفيذى المهم فإنه يقر بأن نسبة قليلة من المدارس الابتدائية والثانوية، كالتوفيقية والناصرية والخديوية، تقدم تعليما على مستوى يضارع ما يقدم فى المدارس الأوروبية، أما الغالبية العظمى من المدارس فإنها فى حاجة إلى الكثير من الجهود كى تفى بالغرض الذى قامت من أجله، ويناقش المؤلف الرغبة الوطنية الملحة فى جعل التعليم إجباريا ومجانيا ويرى أن الأعباء المالية التى تتحملها البلاد لسداد أقساط الديون يحول دون تقديم الميزانية الكافية لتحقيق ذلك الهدف، ومن ثم فإن الدولة التى تبلغ ميزانيتها السنوية عشرة ملايين جنيه لا تستطيع أن تخصص لميزانية التعليم أكثر من ٩٣ ألف جنيه وهو ما يقل عن ١% من ميزانية الدولة، وعلى الرغم من أن المؤلف يقر بضعف الميزانية المخصصة للتعليم عن الوفاء بتحقيق الأهداف

الوطنية من ذلك التعليم فإنه يشير إلى أعباء أقساط وفوائد الديون التى تثقل كاهل الميزانية، ومع ذلك يرى عدم مناقشة تلك الديون ويكتفى بضرورة الالتزام بها باعتبارها التزامات قانونية دولية.

ويدعو الكتاب إلى اكتشاف حقائق مهمة ذات دلالة لكل باحث اجتماعى وتاريخى، ففضلا عن أنه يورد تفصيلات عن موارد الدولة ومصروفاتها فى مختلف المجالات؛ فهو مثلا يذكر أن ميزانية الدولة قد وصلت الى عشرة ملايين جنيه فى سنة ١٨٩٣، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول أن ميزانية الدولة قد تضاعفت مرة واحدة فى خلال أربعين عاما بين عهدى محمد على وإسماعيل، وتضاعفت مرة ثانية فى خلال عشر سنوات فقط بين عهدى إسماعيل وحفيده ،عباس حلمى الثانى(١٨٩٢ – ١٩١٤)، وهو إلى ذلك يحوى معلومات تاريخية ذات قيمة كبيرة للباحثين حول أسعار الأراضى الزراعية ومرتبات موظفى الدولة والمعلمين.

ويناقش كذلك تلك القضية التعليمية التاريخية التى ما تلبث أن تطرح نفسها، فى كل عصر من العصور، وهى قضية الكم والكيف: هل من الصالح العام تعليم فئة قليلة من الطلاب تعليما راقيا مكلفا، أم أننا بنفس التكاليف نستطيع أن نعلم أعدادا كبيرة حتى لو كان تعليما قليل الجودة؟. كما يناقش الكتاب قضية تمويل التعليم فى أكثر من موضع، والدور الذى ينبغى أن تلعبه الأوقاف ويلعبه الأثرياء وملاك الأرض، ويتعرض الكاتب إلى قضية تعليم اللغات الأجنبية واعتراض

بعض المحافظين عليها حتى لا تأتى على حساب مواد التكوين الوطنى كاللغة العربية والدين، كما يناقش العمر الذى ينبغى أن يبدأ فيه التلميذ تعلم اللغة الأجنبية، ويقر بضرورة استقدام معلمى اللغة الإنجليزية والفرنسية من بلادهم؛ حيث كانت تفتقر مصر إلى معاهد تعد معلمين أكفاء لتدريس هاتين اللغتين، ويتناول المؤلف مناهج التعليم وأوزانها النسبية فى مختلف المراحل، ولا يكتفى بتناول الامتحانات ونتائجها بل يسعى لمعرفة مصائر الناجحين فى تلك الامتحانات، من منهم واصل دراسته وفى أى مجال من المجالات، ومن منهم توقف للتوظف هنا أو هناك، ويشتمل الكتاب على العديد من الإحصاءات والوثائق ذات القيمة التاريخية الكبيرة التى ما كان يمكن أن تتاح إلا لمسئول تنفيذى كبير كالمؤلف، وينتهى الكتاب بالعديد من الملاحق والوثائق الأساسية التى تتناول أعداد التلاميذ فى سنوات مختلفة وتطور ميزانية التعليم، والعديد من اللوائح الخاصة بالمدارس والمعلمين والمصروفات والامتحانات وغيرها.

ومن اللافت للنظر أن المؤلف، وهو يعمل وكيلا لنظارة المعارف، لم يأت على ذكر ناظر المعارف الذى يعمل تحت إمرته ولو مرة واحدة كما يحدث بشكل مبالغ فيه هذه الأيام، وفى خلال السنوات العشر التى عملها المؤلف فى وكالة نظارة المعارف، فقد عمل مع ناظر المعارف عبد الرحمن رشدى، وحسين فخرى.

إنه كتاب لا غنى عنه للباحثين فى تاريخ التعليم والتاريخ الاجتماعى لمصر بوجه خاص، وهو ذو قيمة كبيرة للمعنيين بالتاريخ المصرى بوجه عام.

أما مؤلف الكتاب فهو، كما أسلفنا، وكيل نظارة المعارف يعقوب أرتين وهو ابن أرتين بك أحد طلاب البعثة الأولى فى عهد محمد على، عمل بعد بعثته مهندسا ثم مترجما لمحمد على وتولى وزارة التجارة والخارجية، وكان ليعقوب أرتين اهتمام كبير بالآثار الإسلامية حتى إنه يعد من مؤسسى متحف الفن الإسلامى، وكان أيضا أحد أوائل الداعين لفكرة الجامعة الأهلية.

اما المترجم على أفندى بهجت مترجم أول نظارة المعارف، فهو من مدينة بنى سويف، درس الفرنسية وعمل بالترجمة فى بعض دواوين الحكومة، منها المعارف، وبعد ذلك تولى رئاسة البعثة الفرنسية للتنقيب عن الآثار الإسلامية، حتى إنه يلقب فى كتب الآثار بمكتشف مدينة الفسطاط القديمة.

ويبقى بعد ذلك أن نقول إنه قد جرت فى مياه التعليم مياه كثيرة منذ مطلع القرن العشرين، إذ شهدت البلاد يقظة قومية حقيقية نجحت فى أن تفرض بعض متطلباتها، ومنها إنشاء الجامعة الأهلية التى اصبحت بعد دستور ١٩٢٣ جامعة حكومية " جامعة فؤاد الأول" نموذجا لجامعة العصرية المتقدمة، وأصبحت مناقشة حق الفقراء فى تعليم

مجانى تنطلق من توجهات وقناعات سياسية متبلورة وليس باعتبارها لونا من الإحسان من الدولة أو ولى النعم، وازدهرت البعثات إلى الخارج فى مختلف فروع المعرفة، كما ازدهرت المدارس بأنواعها المختلفة ونص دستور ٢٣ المشار إليه على حق الفقراء فى التعليم المجانى والإجبارى، وتوسعت المجانية لتشمل التعليم الابتدائى سنة ١٩٤٤، ثم التعليم الثانوى سنة ١٩٥٠ فى ظل وزارة طه حسين (١٨٨٩ – ١٩٧٣) فى آخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو، ولعب التعليم دورا ثقافيا مميزا وهو الأمر الذى انعكس على ازدهار العديد من مدارس الفكر والفن والسياسية.

وبعد ثورة يوليو أعلنت الدولة منذ بدايتها انحيازها للفقراء بتقرير المجانية حتى نهاية مرحلة الدراسات العليا، وزادت المدارس وأعداد الطلاب زيادة هائلة، وتمت محاصرة التعليم الأجنبى والخاص، وتوجه التعليم وجهة أيدولوجية تتسق مع أيديولوجية الثورة فى التطلع نحو الوحدة العربية والقومية العربية، وعلى المستوى الداخلى فقد سيطرت الدولة سيطرة كاملة على التعليم؛ انطلاقا من إيمانها بضرورة التخطيط المركزى فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن بعد هزيمة يونيو وموت عبد الناصر والتخلى عن فكرة التخطيط المركزى وتغيير التوجه الوطنى وجهة جديدة ليست شعبية بالأساس، فقد عانى التعليم من العديد من مظاهر الإهمال والتدهور.

واليوم تتعدد مظاهر التدهور التى يعانيها نظامنا التعليمى، مدارس فقدت دورها التربوى والتعليمى وتخلت عنه للدروس الخصوصية ومراكزها المنتشرة، ومعركة طاحنة لتجريم الدروس الخصوصية انتصر فيها أباطرة تلك الدروس، وكتب مدرسية - تتكلف المليارات من الجنيهات- لايستخدمها التلاميذ ويفضلون عليها كتبا خارجية تافهة وعديمة القيمة، ومعلمون محبطون يائسون يتقاضون مرتبات هزيلة، وتدور بينهم وبين الدولة معارك الكر والفر حول " كادر المعلمين" وبضع عشرات من الجنيهات، وشهادات دراسية مشكوك فى قيمتها أصلا، فلم يعد أحد متأكدا أن شهادة الإعدادية أو الدبلوم الفنى تعنى أن صاحبها يجيد القراءة والكتابة، ولا أحد يعرف ما هو المعنى الحقيقى لحصول طالب على مجموع يتجاوز المئة بالمئة فى الامتحان، ومؤسسة للجودة والاعتماد الأكاديمى لا أحد يعرف كيف تعمل وما هى المعايير التى وضعتها لتلك الجودة وذلك الاعتماد، وتتعدد مؤتمرات تطوير التعليم ولا يلمس أحد نتيجة لتوصياتها المنمقة.

كل هذا لأننا – تحت ضغط الأعداد الهائلة والطلب الاجتماعى والموارد الهزيلة- قد اختصرنا التعليم كله فى هدف واحد أوحد وهو الحصول على الشهادة بأى وسيلة ومن أى طريق، وهو الأمر الذى أضفى المشروعية على ظواهر الغش وتسريب الامتحانات وغيرها من مظاهر أشرنا إليها، وهى لا تمت بصلة إلى التعليم وتكوين الإنسان

وتعظيم قدراته على الفهم والتفاعل الخلاق مع المجتمع ومشكلاته وتحدياته.

وفى ظل تلك الفوضى لم يعد أحد يعرف ما هى أهداف التعليم؟ وما هى صورة الخريج الذى نرجوه؟ وما إذا كان من الممكن قياس تلك الأهداف؟ وكيف يمكن قياسها؟ حتى لا نظل نراوح مكاننا ونحن نتبادل الاتهامات حول أسباب الفشل الذى نغرق فيه عاما بعد عام.

ولقد استقر مفكرو النهضة المصرية كطه حسين ولطفى السيد وغيرهم على أن للتعليم أربعة أهداف كبرى، أولها: الإعداد للثقافة بمعناها العصرى، أو كيف يتفاعل خريج التعليم مع مختلف المصطلحات العصرية: الدستور، البرلمان، الديمقراطية، الأحزاب السياسية، قضايا المرأة، البيئة، حقوق الإنسان، الغزو الثقافى، التراث، الفنون والآداب على اختلافها، هل يستطيع أحد أن يشفى غليلنا حول ثقافة الطلاب؟ وماذا يقرءون؟ لا أظن، ولكن الذى لا شك فيه أن مناهج التعليم لا تشجع على الفكر ولا تحرض على الثقافة، طالما أنها تنتهى بامتحان يقيس ما حفظه التلاميذ"عن ظهر قلب".

ثانيا: الإعداد للمواطنة: فمن نافلة القول أن التلاميذ ينتمون إلى بيئات مختلفة على المستوى الدينى والاقتصادى والثقافى والمهنى وغيرها من بيئات لكل منها ثقافتها وقيمها ومصطلحاتها, ومن هنا فقد ظهرت المدرسة الحديثة التى تجمع مختلف التلاميذ من مختلف

البيئات، حيث تصبح المدرسة بوتقة تنصهر فيها تلك العناصر ويتخلق فيها التماسك والانتماء الوطنى بحيث يصبح فى المقدمة، ويتراجع الانتماء إلى الأسرة أوالطائفة إلى مرتبة تالية، عبر دراسة التاريخ والمعارك الوطنية، وعبر المنهج والنظام الموحد، وعبر المجانية والإلزام فى التعليم.

ورغم هذا فمن الملاحظ أن التعليم تخلى بجدارة عن ذلك الهدف، فلقد أصبح غالبية المعلمين من المحافظين- إن لم نقل من المتطرفين دينيا- وراح الحجاب والنقاب ينتشر شيئا فشيئا، رغم حكم القضاء بمنع النقاب فى المدارس، وأشارت العديد من الدراسات إلى التطرف الدينى فى مناهج التعليم، وإغفال "القبطية" تاريخا وتراثا وثقافة، ولعل فيما نلاحظه من أن قادة جماعات التطرف والإرهاب ممن حصّلوا تعليما راقيا ما يؤكد ما نذهب إليه.

ثالثا: الرؤية العلمية واستخدام المنهج العلمى فى النظر للظواهر الطبيعية والمشكلات الاجتماعية، ولعل فيما نلاحظه حولنا من تفشى الخرافة وشيوع العديد من الخرافات كالتداوى ببول الإبل، ولسعات النحل وتفسير الكوارث الطبيعية أو البشرية على أنها غضب إلهى لشيوع الفساد هنا أو هناك، وحلقة الزار الوطنية التى تكتنفنا جميعا، كلها تؤكد أن التعليم قد أصبح فى واد والعلم فى واد آخر.

رابعا: الإعداد المهنى، ويتدرج ذلك الإعداد المهنى من إجادة القراءة والكتابة فى السنة والسنوات الأولى للتعليم، وصولا إلى تخريج

الطبيب الحاذق والمهندس الماهر، وغيرهما، ورغم ذلك فقد نشرت الصحف منذ أعوام أن محافظا لإحدى المحافظات قد اكتشف أن ما يزيد على خمسة وعشرين بالمئة من طلاب الشهادة الإعدادية لا يجيدون كتابة أسمائهم، واضطر لتعطيل الدراسة فى العديد من المدارس الإعدادية لمحو أمية طلابها أولا، وقل مثل ذلك على مختلف الشهادات الفنية المتوسطة، فهل اختلف الحال الآن؟ لا أظن، وليس لدينا ما يدفعنا إلى الظن بأن الحال اختلف عما كان عليه تلك هى الأهداف التى أجمع عليها مفكرو النهضة المصريين، وهى فى نفس الوقت الأهداف الأساسية لمختلف نظم التعليم العصرية، أما التعليم للتنافس أو للتميز فهو أمر يستلزم بالضرورة تحقيق تلك الأهداف الأساسية أولا.

ليس معنى هذا أننى أزعم أن التعليم قد أصبح ميؤسا منه، فما زالت لدينا العشرات من المدارس الحكومية التى تقدم بمجانيتها نموذجا يتفوق على العديد من المدارس الخاصة ذات المصروفات الباهظة، وما زال لدينا المعلمون الذين ينظرون إلى مهنتهم باعتبارها رسالة سامية، والمديرون الذين يتفانون فى أعمالهم، والرغبة الاجتماعية الصادقة فى التعلم التى تدفع الطلاب وأولياء أمورهم إلى بذل الجهد والمال. وكلها عناصر تؤسس لتعليم عصرى إذا أدركنا بجد أننا من هنا نبدأ.

د. كمال مغيث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ترجم بديع صنعه عن عظيم قدرته وأعرب نظام خلقه عن تمام حكمته والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وهدايه وعلى آله وصحبه الذين كانوا عين المعرفة والدرايه

(وبعد) فان تقدم الامم فى المعارف سبب لارتقائها الى المعالى ووسيلة الى نوالها سعادة الحياة وما نهضت أمة وجدت فى توسيع نطاق العلوم والفنون بينها الا كان ذلك أمارة على نجاحها وبشارة بفلاحها ويحق لمصر أن تتباهى بمسابقة جميع البلاد المتمدنة فى السعى وراء تلك الغاية الشريفة فى هذا العصر السعيد عصر الخديوى الاعظم الذى باتت الدول تحسد الزمان عليه مليكنا الافخم ﴿عباس باشا حلمى﴾ أدام الله دولته وأبد صولته

ولما كانت هذه النهضة العلمية الفخارية التى قامت بمصر فى هذه الايام جديرة بأن تنتشر بين الانام وتذاع بكل لسان رأى ذلك الهمام الذى هو من أعظم أنصارها سعادة يعقوب باشا أرتين وكيل المعارف العمومية أن يكشف عنها الغطاء ويبين ما وصلت اليه المعارف فى زماننا والاسباب التى بلغت بها الى هذا المقدار العظيم والامور التى تكون معينة على دوام تقدمها والاشياء التى تكون عائقة لها فى طريقها تبيين الحاذق الخبير المطلع البصير فوضع كتابه الفرنساوى وحبا فى نشره بين أبناء الوطن أمرنى بترجمته لهم الى لغتهم العربية فتلقيت أمره بالقبول وشرعت فى ذلك مستعينا بالله باذلا غاية جهدى فى انجاز هذا العمل على ما لى من كثرة الاشغال حتى تم بعون الله فرجائى من السادة المطلعين على الترجمة أن ينظروه بعين الانصاف لا بعين الاعتساف

(على بهجت)

القول التام فى التعليم العام

لصاحب السعادة يعقوب أرتين باشا وكيل نظارة المعارف العمومية

ترجمه الى العربية

حضرة على افندى بهجت مترجم أول نظارة المعارف

القول التام فى التعليم العام

لا يختلف اثنان فى أنه متى نزلت السكينة بلدا من بلاد المعمورة وحلت روح النظام والعدل فيها محل الخوف والاختلال والحكم بالاغراض النفسانية شعر أهالى ذلك البلد باحتياجهم للتعليم وهمّ العلم بالحلول مكان الجهل وهذه النهضة التى تكون بطيئة فى مبدأ أمرها لا تلبث أن تسرع الخطى الى أن ينتهى أمرها فتصير عمومية لا يكاد يعوق سيرها عائق وما ذاك الا المزاحمة والحاجات التى تولدها المدنية

عند ذلك تكثر فى الاهلين الثقة بالمستقبل ويقل همهم بالزمن الحاضر فيتفرغون لتربية أولادهم وتثقيف عقولهم حتى يعدوهم تمام الاعداد لتذليل صعاب الامور .

وهذه الحال تنطبق تمام الانطباق على مصرنا ولست أقصد فى عجالتى هذه أن آتى على تاريخ العلوم فيها أو أن أتتبع أدوارها الاولى وأطوار نموها حتى أصل الى الدرجة التى بلغتها الآن (١) ولكن يجدر بى أن أستوقف القارئ هنا لحظة لاعلمه أن عامة المصريين منذ عشر سنوات لم يكونوا ليهملوا تربية أولادهم فقط بل كانوا يعارضون التربية معارضة تذكر وان كانت قليلة فى جانب ما لاقاه المغفور له محمد على باشا منذ ستين سنة حينما همّ بادخال هذا التعليم فى مصر وبث روح التربية فيها حاذيا حذو اوروبا موفقا بينهما وبين حاجات البلاد

---

(١) راجع كتاب يعقوب أرتين باشا على المعارف العمومية بمصر المطبوع بباريس سنة ٨٩ تجد فيه كل ذلك مفصلا

أما اليوم ولله الحمد فقد حسن ظن العموم بالتعليم وقدروا التربية حق قدرها بحيث أصبحت الطلبات ترد الى نظارة المعارف من جميع أنحاء القطر فسكان البلاد الخالية من المدارس يطلبون انشاء مدارس عندهم لتربية أبنائهم وسكان البلاد التى فيها مدارس يطلبون توسيع نطاق التعليم فيها وان كان هؤلاء وهؤلاء لا يدركون المصاعب التى تحول دون ذلك

أما نحن بنى المعارف فيسرنا كثيرا أن نرى هذه النهضة العلمية

وهذه النهضة انما نشأت عن أصول شتى لو تحريناها وربطناها بعضها ببعض واستنبطنا منها نتائجها العقلية لاضطررنا لوضع تأليف مطول لا يقوم به الاجماعة من أهل العلم على أنه لا يأتى بفائدة فى الخارج ولذلك اقتصرنا على الاسباب العمومية التى أبناها فى أول هذه العجالة

قد قلنا فيما سبق ان رغبة التعلم أخذت تزداد فى البلاد بحيث أصبح الاهلون يواصلون الالتماسات الى الجناب العالى الخديوى ويطلبون الى صاحب الدولة ناظر النظار والمعارف انشاء مدارس ابتدائية وقد يطلبون هم والمدرسون جعل المدارس الابتدائية الموجودة الآن شاملة للتعليم الابتدائى والثانوى ليخرج من تمم التعليم فيها حائزا شهادة الدراسة الثانوية الكافلة لحاملها الدخول فى الوظائف الكبيرة بمصالح الحكومة والقبول بالمدارس العالية الاميرية

وأشرنا الى أن النظارة تصادف مصاعب فى سبيل اجابة الاهالى لملتمسهم

وهذه المصاعب على نوعين الاول حسى والثانى معنوى

أما الامر الاول فينحصر فى عدم تيسر النقود

اذ لا يخفى على أى انسان ولو كان ممن لا يدرى فى نظام المدارس الا قليلا أو كان يجهل ذلك النظام بالمرة أن المدرسة مهما كانت صغيرة لا بد لحياتها من أمرين

الاول ـ المصاريف المدرسية التى تدفعها التلامذة الذين يتلقون الدروس فى تلك المدرسة أى مجموع الاعانة التى يدفعها الآباء للمدرسين مقابلة تعليم أبنائهم

الثانى ـ الاعانة التى تؤديها الحكومة أو يؤديها شخص من أهل البر أو شركة أو مجموع من ذكرت فيؤسس العدد الكبير من المدارس بل والمدارس الجامعة على أحد هذين الامرين أو عليهما معا

وهذه المدارس وان خصت كل واحدة منها بغرض مخصوص الا أنها جميعا متحدة فى الغاية وهى خدمة الجمعية التى تنشأ بينها أو المملكة التى توجد فيها بنشر العلوم والآداب وبث الفنون والصنائع

وحيث قد تقرر ذلك فلننظر الآن فيما تنفقه الحكومة السنية على مدارسها ثم نبحث هل فى طاقتها أن تساعدها أكثر من مساعدتها اياها الآن وبعد ذلك ننظر فيما قام به الجمهور من المعونة للمدارس وما هو قائم به لها ثم نبحث بعد فيما يمكنه عمله للوصول الى الغرض الذى نسعى وراءه وهو تقدم التعليم فنقول

قد ورد فى الميزانية العمومية التى وضعتها الحكومة السنية لدواوينها المختلفة عن سنة ١٨٩٣ مبلغ ٩٢٥٤٤ جنيه مصرى برسم نظارة

المعارف وهذا المبلغ قد خصص لحاجات المدارس الآتية التي يبلغ عددها ثلاثا وعشرين مدرسة. وهي.

١	مدرسة ابتدائية من الدرجة الثانية
٨	مدارس « « الاولى
٣	« ثانوية(١)
٢	« للبنات
١	« للصنائع
٣	« للمعلمين
١	مدرسة طبية
١	« للاجزائية
١	« للولادة
١	« للحقوق
١	« للمهندسين
٢٣	

---

(١) قد شرع في جعل مدرسة اسكندرية شاملة للتعليم الابتدائي والثانوي وهي تحتوي الآن على أربع سنوات ابتدائية في القسمين الفرنساوي والانجليزي وثلاث سنوات ثانوية في القسم الفرنساوي ولم يتأت تشكيل فرق ثانوية انكليزية بها الآن لعدم النقود ومع ذلك فان عدد المدرسين غير كاف ولم يكن كفؤا للتدريس في القسمين الابتدائي والثانوي ولذلك كان التعليم فيها أقل درجة منه في المدرستين الثانويتين الاخريين (التوفيقية والخديوية) اللتين تكادان أن تكونا سائرتين على نظام تام

وقد وقف الخديوى اسماعيل باشا أرضا خصصها للصرف على المكاتب الاهلية وبلغ متوسط ريعها ٢٠٦١٤ جنيه مصرى فى السنة وأدرج هذا المبلغ بميزانية المصروفات لسنة ١٨٩٣

وبهذا المبلغ تقوم النظارة بشؤون المدارس الابتدائية الآتية

عدد	
٦	مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية
١٨	« « « الاولى

وهنالك ايراد ثالث يصرف فى سبيل التعليم وهى الاعانة التى تدفعها مصلحة الاوقاف وقد قدر مبلغ هذه الاعانة لسنة ١٨٩٣ بمبلغ ٥١٠٠ جنيه مصرى وأدرج فى الموازين العمومية للحكومة

وقد خصصته النظارة للقيام بشؤون المدارس الآتية

عدد	
٤٠	كتابا(١)
٣	مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية
٥	« « « الاولى

وبضم أنواع الايرادات الثلاثة هذه على بعضها يكون مجموع ما تصرفه النظارة هو ١١٨٢٥٨ جنيه مصرى فى سبيل التعليم بالمدارس الآتية

---

(١) لا أتعرض لذكر هذه الكتاتيب اذ أنها لا تسير على الطرق والبروجرامات التى سنتها نظارة المعارف العمومية للمدارس الاخرى وانها لا تزال متبعة الخطة القديمة والطرق المسنونة فى الزمن السابق

عدد	
٤٠	كتابا
١٠	مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية
٣١	« « « الاولى
٣	« ثانوية
١	مدرسة خصوصية للصنائع
٢	مدارس للبنات
٨	« عالية

فيكون جميع المدارس الموزعة فى أنحاء القطر المصرى ٥٥ مدرسة . وهذه المدارس كان بها فى ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٢ — ٧٨٠٠ تلميذ موزعين بالكيفية الآتية(١)

عدد	
٤٦٩	بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الثانية
٥٩٠٤	« « « الاولى
٦٥٤	« الثانوية
٢٥٩	بمدرسة الصنائع
١٥٥	« البنات
٣٥٩	بالمدارس العالية
٧٨٠٠	

وهاك بيان ما ينفق على التلميذ الواحد فى السنة بهذه المدارس على اختلاف درجاتها

---

(١) لم يدخل تحت هذا العدد تلامذة الاربعين كتابا المبينة قبله

(مدارس ابتدائية)	جنيه
درجه ثانية خارجية	٢
« أولى « لا تصرف فيها تعيينات	٦
مدرسة ابتدائية يصرف فيها الغداء	٩
« « داخلية	١٥
(مدارس ثانوية)	
التلميذ الخارجى الذى يصرف اليه الغداء	٢٥
« الداخلى	٣١
(مدرسة الصنائع)	
التلميذ الخارجى الذى يصرف اليه الغداء	٢٩
« الداخلى	٣٥
ما ينفق على التلميذ الواحد بالمدارس العالية فى المتوسط	٨٠

وهذه المبالغ قد استخرجتها من متوسط مصروفات المدارس فى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ المكتبية ولم أدخل فيها مصروفات ديوان النظارة بمعنى أنى لم أعتبر أن ميزانية المصروفات للمدارس هو مبلغ ١١٨٢٥٨ جنيه مصرى المتكون من أنواع الايراد الثلاثة التى أبنتها فيما سبق بل اعتبرت المصروفات الحقيقية للمدارس التى تصرف فى شؤن التعليم المقدر لها ٩٥٩١٠ جنيه مصرى والفرق بين المبلغين وقدره ٢٢٣٤٨ جنيه مصرى يصرف على ديوان النظارة والتفتيش والرصدخانه وأموال الاطيان وغير ذلك

ومن هنا يظهر أن هذه المصروفات هي أقل ما يمكن صرفه

وقد اعتبرنا في تقدير هذه المصاريف أن متوسط عدد تلامذة المدرسة الابتدائية من الدرجة الثانية خمسون تلميذا ومتوسط عدد تلامذة المدرسة الابتدائية التي من الدرجة الاولى والمدرسة الثانوية ثلاثمائة تلميذ

أما ما ينفق على التلميذ الواحد في المدارس العالية فيختلف باختلاف عدد الطلبة بها بين ٦٠ جنيها و ١٥٠ ولذلك اعتبرنا المتوسط وهو ٨٠ جنيها مصريا

وقد ذكرنا هذه الارقام ليتبين للجمهور ما يصرف على التلميذ الواحد بكل مدرسة من المدارس المختلفة الدرجات بيانا شافيا وسأذكر قريبا ملخص بروجرامات أنواع المدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية والابتدائية التي من الدرجة الاولى والمدارس الثانوية حتى يتأتى للقارئ بكل سهولة الوقوف على المصروفات التي تلزم في السنة لكل مدرسة من أي نوع بفرض أن عدد التلامذة الذين بها يكون موازيا للمتوسط الذي أشرت اليه آنفا

وفصلنا هذه التفصيلات حتى يقدر العموم المصاعب المادية التي تلاقيها النظارة في سبيل نشر التعليم حق قدرها وحيث قد أبنا ما تصرفه الحكومة الآن على مدارسها وسنبين فيما بعد اذا كان في قدرتها أن تصرف أكثر من ذلك فلننظر الآن في الصعوبة الناشئة التي تحول دون نشر التعليم بمصر وهي قلة المدرسين الاكفاء

اذ أن العسر المالى لا يكون مانعا من نشر التعليم فى ديار مثل ديارنا توفرت فيها موارد الثروة والسعة ووسائل الرغد وروح الحياة وإذن فالصعوبة التى لا يمكن قهرها هى قلة المدرسين لا قلة النقود

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نعرف الغرض المقصود من لفظ مدرس فنقول

المدرس هو الشخص الذى تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا — أن يكون متعلما قد درس بغرض تعليم الآخرين ما تعلمه

ثانيا — أن يكون تعلم العلوم والآداب أو ما شاكلها من الفنون الصالحة للتلقين على حسب أحسن الطرق العقلية وأيسرها وأقربها منالا حتى يتأتى له نقلها من حافظته الى حافظة تلميذه

ثالثا — أن يكون وعى طريق التدبر والفكر حتى انه اذا كثرت لديه التلامذة أو قلت يسهل عليه التنويع فى طرق التعليم والتقريب فيها مع مراعاة مقتضى المقام وقوة حافظة التلامذة والبروجرامات التى يتعين عليه تعليم ما جاء بها

ويؤخذ من هذا التعريف أن التدريس صناعة خصوصية لا يقوم بها تمام القيام الا من عرفها ووعى سبيل ممارستها وأحاط بطرق مزاولتها مع السداد والرشاد

وبالجملة ينبغى أن يكون المدرس رجلا قد أتم هذه الصناعة بغرض التدريس

وقد بقيت النظارة زمنا طويلا لم تفكر فى تخريج مدرسين بهذه الصفات ولم تفطن لذلك الا من منذ خمس عشرة سنة وقبلها كانت متى صادفت

انسانا نلوح عليه بمعرفة بعض الامور كانت تكل اليه أمر تعليمها في مدارسها وهذه القاعدة كانت مطردة وان كنت لا أنكر أنه قد شذ منها شواذ تنحصر في بعض رجال ذوي كفاءة تامة استحضرهم ساكن الجنان محمد علي باشا الاكبر وقلدهم زمام الوظائف العليا بالمدارس ولكن هذه الشواذ لا يقاس عليها أما أساس التعليم وأعني به المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية أو الثانوية فكانت تسري عليها اذ ذاك القاعدة العمومية من حيث المدرسون فيها الذين كانوا ينتخبون بمراعاة الاهواء والاغراض الشخصية لا بمراعاة لكفاءة والاهلية

ولكن من منذ خمس عشرة سنة تقريبا أشرق نور العلم وعنى أولوا الامر بشأن المدرسين الاكفاء وتأسست مدرسة المعلمين التوفيقية في سنة ٨٠ لتخريج المعلمين الذين يقومون بتدريس اللغة الفرنساوية والعلوم بالمدارس الاميرية ومع كون هذه المدرسة أدخلت فيها الاصول والطرق البيداجوجية المتقنة منذ تأسيسها الا أنها لم تخرج من المدرسين الاكفاء الا قليلا وذلك من عهد قريب أي بعد أن مضى عليها اثنتا عشرة سنة من تأسيسها

وقد تأسست كذلك منذ سنة ١٨٨١ افرنكية مدرسة للمعلمين سميت بدار العلوم وكان الغرض منها تخريج معلمين للغة العربية ومبادئ العلوم بالمدارس الابتدائية ولكن لسوء الحظ لم توكل نظارة هذه المدرسة بعد وفاة المرحوم (دوربك) الى رجال عارفين بطرق التعليم ولذلك لم تصل حتى الآن الى درجة الكمال

وفى غضون سنة ١٨٨٩ تأسست مدرسة المعلمين المسماة بالخديوية لاعداد مدرسين يناط بهم تدريس اللغة الانجليزيه وبعض العلوم ولكنها لم تخرج من طور الطفولية الا من عهد قريب

ومن هذه الشواهد يعلم مقدار الزمن اللازم لتخريج المدرسين الاكفاء ولاحاجة للتنبيه بان مدارس المعلمين هذه انما جعلت لتخريج مدرسين للتعليم بالمدارس الابتدائية

أما المدارس الثانويه فليس فى وسعنا الآن اعداد مدرسين لها ولذلك اضطررنا سدا لحاجة التعليم الثانوى لان نستحضر المدرسين من البلاد الاجنبية أو نعهد به الى رجال (متفاوتى الدرجات) تعلموا فى القطر بحيث ان ذكاءهم الفطرى وقوة الابداع لديهم يقومان مقام العلم بطرق التعليم الذى كان ينبغى توفره فيهم

فما علينا الآن الا أن ننتفع من هؤلاء المدرسين بأحسن مالديهم بارشادهم تارة واستنهاض هممهم تارة أخرى حتى يتم فى زمن ما الاصلاح الذى قد سبق البدء فيه بالنسبة لمدرسى المدارس الابتدائية فيسرى بالضرورة على مدرسى المدارس الثانويه

ويرى بعض نظار مدارسنا أن المدارس الكثيرة ولو كانت على غير نظام أفضل من القليلة المنتظمة ومن رأيهم أيضا اجابة طلبات الاهالى لانشاء مدارس ابتدائية جديدة فى الحال رغما عن المصاعب المالية وعدد المدرسين الذين يتأتى لنا اعدادهم

ولا شك أن أصحاب هذا الرأى يبرهنون على عظيم ميلهم لنشر المعارف بدون سداد فى الرأى والنظر

فان هذه المدارس الجديدة انما يقبل عليها الاهالى مدة من الزمن ثم ينفرون عنها حينما يشعرون بانحطاط درجتها

وهاك بعض شواهد جديدة العهد على ما للجمهور من المعرفة بأحوال المدارس

ان المدرسة التوفيقية عند نقلها من مقرها القديم الى محلها الآن بشبرا ازدادت مصاريف الدراسة بها الى الضعف ومع ذلك زاد عدد التلامذة بها وفى سنة ١٨٨٩ زادت المصاريف بنسبة ٢٠ فى المائة ولم يزل عدد التلامذة آخذا فى النمو

وبخلاف ذلك مدارس طنطا والسويس وقنا التى كانت سيئة الادارة وكان بها مدرسون غير اكفاء فسقطت من أعين أهالى تلك المدن وترتب على سقوطها من أعينهم قلة عدد تلامذتها وعلى الاخص التلامذة الذين يدفعون المصاريف فان عددهم قد نقص كثيرا

فلما أحست بذلك النظارة منذ سنتين تقريبا عهدت بادارة تلك المدارس الى نظار من الشبان ذوى نشاط وأهلية ونقلت بعض مدرسيها عند ذلك عادت روح الحياة لتلك المدارس فبلغت الآن درجة حسنة وأقبل عليها العموم ثانية ويثبت ذلك زيادة عدد التلامذة الذين يدفعون المصاريف بها وهذا مما يحملنى على القول بان المدارس الجديدة تنفر عنها الاهالى وربما لم تكتف بذلك

ولست أخشى اليوم أن أجاهر بان مدارسنا أصبحت تضارع أحسن المدارس الاجنبية بمصر من حيث معداتها وطرق التهذيب والتعليم بها

بل يسوغ لى أن أقول ان بعض مدارسنا الابتدائية والثانوية كالمدرسة التوفيقية والناصرية والمدرسة الخديوية يصح أن تعد بين نظائرها بأى مملكة من ممالك أوربا

وحيث قد تحققت بعض الآمال فما علينا الا التجلد والثبات وصرف الدرهم والسير بضع سنين فى الطريق الذى سلكناه مدة السنين العشرة الاخيرة وبذلك لا أشك فى أن ما قلته أخيرا عن بعض المدارس يصدق على الكل

والفضل فى معظم التقدم الذى حصل انما يرجع الى المدرسة التوفيقية فانها فضلا عما أخرجته من المدرسين قد اقتدى بها سائر المدارس وحذوا حذوها وهذه المدرسة لم يكن بها فى أول الامر عند تأسيسها سوى ناظر وأربع من المدرسين المعدين للتدريس ثم انضم اليهم جملة من المتعلمين عليهم وظفوا مدرسين بالمدرسة وبعد دخلها مدرسون ممن لم يتخرجوا منها وهؤلاء وان لم يكونوا قد أعدوا لصناعة التدريس تمام الاعداد الا أنه قد سرى فيهم دأب التأديب وانبعثت فيهم روح الغيرة التى كان عليها مؤسسو المدرسة وبذلك أصبح مدرسو المدرسة سواء فى التعليم تقودهم الى العمل قوة واحدة ولذلك تراهم قد أتوا بأحسن النتائج

فوقعت هذه الخطة أحسن موقع لدى أهل المدارس الاخر المخلصين فاقتدوا بها وهموا باتخاذ الطرق البيداجوجية عنها وهؤلاء وان لم ينجحوا فى مبدأ الامر لكنهم لم تفتر عزائمهم بل كانوا يتسابقون الى

استخدام شبان المدرسين المتخرجين بالمدرسة التوفيقية وبفضل معونتهم اهتدى بعض المدارس الى السبل الموصلة الى طرق التعليم المتبعة فى المدرسة التوفيقية ان لم نقل انها بلغت درجة الكمال التى عليها المدرسة المذكورة

ولا يسعنا فى هذا المقام الا أن نخص نظار المدارس وأساتذتها بأطيب الثناء فانهم المساعدون على تقدم العلوم والمعارف بارشاد البعض منهم الى أقوم طرق التعليم والتهذيب وباعتراف البعض الآخر بحسن تلك الطرق والاجتهاد فى العمل بمقتضاها ولكن وصولهم لهذه الدرجة لم يكن الا بالصبر والعزم والثبات

لكن بعض الخطباء العالمين بضروب السفسطة الجاهلين بهذا العمل الذى انتفت عنه الجعجعة وخالطه السكون والتؤدة فتم بالصبر ومزيد التفرغ فى كل حين وآونة قد يلفقون جملا مزخرفة مرونقة ويعقدون أبوابا وفصولا عارية عن المعانى خلوا عن المدلول فلا تروج بضاعتهم فى أسواق الجمهور الا عشية أو ضحاها ولا تصادف سلعتهم نفاقا الا فى ساحة من يسمعها فيصرفها الى ماشا كل مرض قلبه ويذهب فى تأويلها على نهج مذهب النفاق والمصانعة اذ الجمهور متصف بالذوق السليم الذى لا يحجب شمسه غيم السفسطة وهو الذى يتولى بنفسه التمييز بين الغث والسمين فى مصالحه العائدة عليه ولذلك تراه يقدر حق القدر جد المعلمين ولا ينكر عليهم ما أدركوه من الترقى وهذه أنفس مكافأة للمعلمين ولثقتهم بان الجمهور مقر لهم بالفضل تراهم لا تفتر لهم عزيمة بل يعملون مع الثبات فى اتقان صناعة التدريس الشاقة

ولنرجع الى الكلام على المدارس الجديدة التى يرغب البعض فى انشائها على الفور فنقول ان هذه المدارس لاشك تجعلنا برداءة نظامها وسوء ادارتها وكون التعليم فيها عقيما بسبب من يوكل اليهم من مطرودى مصالح الحكومة الملكية والعسكريه عرضة لخطر هو قلة ثقة الناس بالمدارس الموجودة الآن ونفرتهم عنها ظانين أنها من نوع المدارس الجديده

اذ أن المدارس الاجنبية التى أنشئت منذ سنة ١٨٤٠ فى القطر ماراجت وتكاثرت الا لسوء حال مدارس الحكومة حينئذ وعدم حلولها من الجمهور محل الثقة ولم يتعطل سير الاقبال على هذه المدارس الاجنبية الا لما أخذ التأثر من الحكومة مأخذه فنهضت وثابرت على رفع شأن العلوم حتى فازت من الاهالى بنصيب من الثقة عظيم

وحيث قد ثبت ذلك فيتعين علينا اذن أن نعمل مع التأنى والتؤدة ولا نعجل فتضيع ثقة العموم بنا ويتركونا ويتسابقوا الى المدارس الاجنبية فان التجارب التى اكتسبناها فى التعليم تسمح لنا بان نحذر بنى وطننا العزيز من العجلة فقد قيل ان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى

ومما تقدم يظهر جليا أنه لاجل أن يكون لاحدى الامم مدارس حقه مؤدية تماما للغرض منها يجب عليها تخريج مدرسين تنتقى من بينهم ذوى الكفاءة فى التعليم وأظن أننا قد عرفنا هذا الطريق وان لم يكن من أول الامر ولكن مهما كان الحال فقد اتبعنا هذه القاعدة واعتبرناها من الحقائق بحيث ان العدول عنها يعد خطأ مبينا والاخلال بشئ منها

يكون جريمة على الساعين فى صالح المعارف العاملين على خيرها الواثقين بها كبير الثقة

وحيث ان مدارس المعلمين مؤسسة لدينا وحركة العمل بها قائمة مع التقدم والفلاح ولا تزال تأتى بثمرات جليلة للبلاد سنة بعد سنة فيتعين علينا أن لا نجهدها على السير فقد قيل شر السير الحقحقة (وهو أن يستفرغ المسافر جهد ظهره فيقطعه فيهلك ظهره ولا يبلغ حاجته)

كما أنه يجب علينا أن لا نتخذ للتدريس فى مدارسنا كما كان يحصل فى الزمن الماضى أناسا ممن لم تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ونعاملهم اسوة الشبان المتخرجين فى مدارسنا الان ذلك يؤدى الى فتور فى عزيمة هؤلاء الشبان الذين يعدون أنفسهم مع الجد والعمل لصناعة التدريس

و يجب علينا أيضا أن نرجع عن الغلو فى مدح المدرسين الذين نعدهم للتعليم اذ أن الجمهور كما قلته غير مرة بسلامة ذوقه يكتشف الحقيقة و يعرف اننا نحمله على الثقة بنا بلا مسوغ فيقل ركونه الينا ثم يتعدم بالمرة على أن الاولى بنا أن نجتهد فى أن ندخل فى المدارس الثانوية طرق التعليم التى اتبعناها مع النجاح فى المدارس الابتدائية ونعد لهذه المدارس مدرسين خصوصيين و بذلك نحصل مع الزمن على أساتذة للتعليم الثانوى جديرين بان يطلق عليهم لقب مدرس للتعليم الابتدائى والثانوى عند ذلك يسوغ لنا القول باناقد أعددنا بايدينا الوسائل الكافلة بنجاح التعليم وحسن التربية

ومما تقدم يظهر أنى قد كشفت القناع عن المصاعب الحائلة دون سرعة تقدم المعارف وقد قلت فيما سبق ان الصعوبة المالية يمكن زوالها بشرط عدم العجلة فى نشر التعليم بمدارسنا الحالية وسأفصل قريبا الوسائل المؤدية لزوالها ثم نبحث بقدر ما تصل اليه الطاقة عن أقوم الطرق للحصول على المدرسين الضروريين للمدارس التى نفتحها فى المستقبل بالنقود التى تصل اليها أيدينا حتى ينتشر التعليم بيننا تدريجا لا يعتوره خطر ولا يعتريه انزعاج

فان بلادنا لو كانت كالبلاد الاجنبية الاوربية ليست مرتبطة بعهود دولية خالية عن الديون عارية عن العوائق والمحظورات التى تحول دون أعمالها لتأتى لنا بدون شك أن نسن القوانين القاضية بجعل التعليم اجباريا مجانا كما هو جار فى تلك البلاد لكن وا أسفاه لما كانت حالنا غير حال البلاد الاجنبية يتعين علينا أن نستعين بميزانية الحكومة ولا يخفى أن هذه الميزانية ثابتة ما دامت مرتبطة بمعاهدة لوندره والاتفاقات السابقة عليها واللاحقة لها وهذه الميزانية انما جعلت لتقوم بحاجات مصالح الحكومة العامة وديونها الخاصة ومن هذه الحاجات ما هو ضرورى لا بد منه اما بطبعه واما لاختصاصه بمصلحة ذات ايراد ولذلك نضع لها الترتيب الآتى حسب أهميتها للبلاد

أولا ـ الويركو الذى يدفع للدولة العلية

ثانيا ـ الاقساط التى تدفع لارباب الديون بما فيها المصالح الخاصة بمالية البلاد على العموم

ثالثا ـ المصالح الخاصة بالدفاع عن البلاد من الداخل والخارج أعنى نظارتى الحربية والداخلية

رابعا ـ الاشغال العمومية

خامسا ـ اقامة الحدود فى البلاد ورفع المظالم (الحقانية)

سادسا ـ الصحة العمومية

فاذا تقرر ذلك وجب على الحكومة أن تقوم بحاجات مصالحها ذوات الايراد بان تقدم الاهم منها على المهم حتى يحفظ النظام بين الرعية وتتيسر أسباب الرفاهية لديهم (١)

نعم لا ينكر أن التعليم بالبلاد من وسائل الثروة فان له مساسا بالاقتصاد السياسى فيها ولكن لابد للحكومة أن تنظر أولا فى ضرورياتها الحاجية كما هو جار الآن ثم تخصص جانبا من ميزانيتها الى لوازم التعليم وقد بلغ ما خصصته للمعارف فى سنة ٩٣ ـ ٩٢٥٤٤ جنيه مصرى

وهذا المبلغ ربما يكون زهيدا فى جانب حاجات التعليم ورغبات أهالى هذه البلاد التى تزيد سكانها الآن عن ٦٠٠٠٠٠٠ و يبلغ ايرادها زهاء ١٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى لانه فى الواقع ونفس الامر

---

(١) ويجدر بنا أن ننوه فى هذا المقام الى أن الحكومة عندما عزمت لاول مرة على انشاء المدارس العمومية منذ سبعين سنة أو ثمانين كان غرضها من ذلك تخريج موظفين اكفاء للخدمة فى مصالحها المتنوعة وقد بلغت ولله الحمد تلك الغاية كما أشرت اليه أعنى انها توصلت لنشر التعليم وبث التربية بين الشبان

لايوازى الا جزأ من مائة جزء من ايرادا الحكومة وبعبارة أخرى لو وزعناه على الاهالى لماخص الفرد الواحد منهم الا قرش ونصف أو خمسة عشر مليما تقريبا

وكان بودنا فى هذا المقام أن نقدم بيانا شافيا عن المصاريف التى خصصت لنظارة المعارف منذ تفكر المغفور له محمد على باشا عند أول هذا القرن فى أن يرفع شأن بلاده معنويا وحسيا فافتتح فيها المدارس على نسق مدارس أوروبا اذ أن ذلك لايخلو من الفائدة ولكن من الاسف لم يتأت لنا الوقوف على المبالغ التى صرفت لهذه الغاية فى عهد المغفور له ولا فى عهد خلفائه الى سنة ١٨٥٤ قبطية (١٨٦٨ افرنكية) وذلك لعدم الاوراق الرسمية الخاصة بذلك الى هذا التاريخ

ومن الجدول المسطر بعد يتضح من هذا التاريخ

أولا — ميزانية الحكومة العمومية

ثانيا — عدد المدارس التى تقوم الحكومة بنفقتها

ثالثا — عدد التلامذة ذوى المصروفات والمجانية والمجموع الكلى للنوعين

رابعا — نسبة التلامذة المجانين الى ذوى المصروفات فى المائة

خامسا — ماينفق على التلميذ الواحد فى السنة

سنين	مربوط الميزانية	عدد المدارس	عدد التلامذة			عدد المجانية	ما ينفق على التلميذ الواحد
			مجانا	بمصروفات	جمله		
	جنيه م						جنيه م
١٨٦٨	٦٧٠٠٠	١٣	..	..	١٤٤٨	..	٤١
١٨٦٩	٦٧٠٠٠	١٣	..	..	١٤٤٨	..	٤١
١٨٧٠	٦٧٠٠٠	١٣	..	..	١٤٤٨	..	٤١
١٨٧١	٥٠٠٠٠	٩	..	..	١٣٩٤	..	٣٥
١٨٧٢	٥٠٠٠٠	٩	..	..	١٣٩٤	..	٣٥
١٨٧٣	٤٩٢٤٠	٩	..	..	١٤٣٤	..	٢٧
١٨٧٤	٥١٨٢٠	٩	..	..	١٠٨٣	..	٣٨
١٨٧٥	٦٠٠٨٣	٩	٩٥٨	٢٦٠	١٢١٨	٧٩ في المائة	٤١
١٨٧٦	٦١٣٠٩	٩	٩١٣	٢٠٨	١١٢١	٨٢ »	٤٦
١٨٧٧	٤١٢٦٧	٨	٧٠٦	٩٢	٧٩٨	٨٨ »	٤١
١٨٧٨	٣٥٠٤٠	٨	٦٨٥	٩٠	٧٧٥	٨٩ »	٣٦
١٨٧٩	٤٥١٠٨	٩	١٣٩٦	٧٦	١٤٧٢	٩٥ »	٢٦
١٨٨٠	٥٩٤١٥	١٠	٢٠٠٠	٥١٢	٢٥١٢	٨٠ »	٢١
١٨٨١	٨١٩٤٩	١٤	٢٣٩١	٧٠٦	٣٠٩١	٧٧ »	٢٣
١٨٨٢	٨٨٠٧٨	١٣	٢٥٠٠	٦٤٣	٣١٤٣	٨٠ »	٢٥
١٨٨٣	٩٩٥٤٩	١٧	٢٩٠٠	١١١٢	٤٠١٢	٧٣ »	٢٢
١٨٨٤	٩٩٩٧٧	١٧	٢٠٣٩	٩٩٦	٣٠٣٥	٦٧ »	٣٠
١٨٨٥	٨٤٦٨٩	١٢	١٢٠١	٩٦٧	٢١٦٨	٥٦ »	٣٦
١٨٨٦	٦٨٤٩٢	١٢	١٠٣٠	٨٢٢	١٨٥٢	٥٦ »	٣٤
١٨٨٧	٦٨٤٥٢	١٢	٩٣٤	٨٧١	١٨٦٥	٥٤ »	٣٤
١٨٨٨	٦٩٥٤٤	١٢	١١٨٥	٩٤٢	٢١٢٧	٥٦ »	٣٠
١٨٨٩	٦٩٨١٦	١٢	٩٨٥	١٣٨٨	٢٢٧٣	٤٢ »	٢٧
١٨٩٠	٨٠٣٣٧	١٣	١٢٢٥	١٨٨٧	٣١١٢	٤٠ »	٢٤
١٨٩١	٨٨٤٧٨	١٦	٧٩٥	١٨٧٤	٢٦٦٩	٣٠ »	٣١
١٨٩٢	٩٠٨٤٩	١٨	١٢٥٠	١٨٧٠	٣١٢٠	٤٠ »	٣٠
١٨٩٣	٩٢٥٤٤ *٤٠٠٠ ٩٦٥٤٤	١٨	١٣٣٧	١٧٦٤	٣١٠١	٤٣ »	٣١

---

* قد قررت الحكومة في بحر سنة ١٨٩٣ اضافة هذا المبلغ على ميزانية هذه السنة

ولم تدخل في هذا البيان المدارس التي يصرف عليها من الاوقاف ولا المكاتب الاهلية حيث انها لا علاقة لها بميزانية الحكومة

وقد ذيلت هذه العجالة بما وصلت اليه يدي من الايضاحات الخاصة بميزانية نظارة المعارف العمومية في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا وأرى أنه لا يخلو من الفائدة لوجهين

الاول — أنها تدل على أن ما كان يصرف اذ ذاك على تربية رجال يقومون بوظائف الحكومة موازيا تقريبا لما نصرفه الآن

الثاني — أنه ينبغي أن تبين الامور على حقائقها خصوصا متى كانت تمس بمصالح الحكومة المادية حتى تزول الاوهام الكاذبة المتولدة عند بعض الاهالي من عدم معرفتهم باحوال البلاد تمام المعرفة اذ أن تلك الاوهام تضر بتقدم البلاد ماديا ومن ثم ينشأ الضرر الادبي اذ هو نتيجة الاضرار المادية هذا

وقد أسلفنا أن الديار المصرية لما كانت حالتها مباينة لحال البلاد الاخرى يتعين على حكومتها أن تتبع خطة واحدة ادارية وهي

أولا — تنظيم ماليتها

ثانيا — تحسين حالتها الدفاعية على قدر الطاقة ضد من يقصدها من الاعداء خارج البلاد وداخلها

ثالثا — الاهتمام بالاشغال العمومية والحقانية

رابعا — تحسين الصحة والمعارف

وقد سلكت ولله الحمد حكومتنا هذه الخطة مع النجاح من أول سنة ١٨٨٠ افرنكية وعلى الاخص منذ سنة ١٨٨٣ حيث فتحت نظارة الحقانية المحاكم وانتظم البوليس والجيش وبعثت نظارة الاشغال العمومية فى الزراعة والفلاحة روحا جديدة وامتلأت خزائن المالية فساعدت المصالح الاخرى على انتشار الامن واستتباب الراحة وعم الخير جميع سكان البلاد

وبعد أن مضى على حكومة الجناب العالى الخديوى مدة من الزمن أى من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٨٠ وهى فى عسر مالى وضيق شديد وليس لديها من طرق الحصول على النقود سوى التحيلات حسنت ادارتها المالية منذ سنة ١٨٧٩ فتمكنت من تنفيذ رغباتها وخففت الاموال المقررة وغير المقررة عن عاتق الاهالى ودليلى على ذلك الخطبة التى ألقاها صاحب الدولة رياض باشا فى الثانى من شهر دسمبر سنة ٩٠ على مجلس شورى القوانين اذ هى مشحونة بالتفاصيل التى تهم من يعنيهم أمر الثروة التى قد عادت على البلاد من حسن الادارة المالية (١) وانى مبين أنواع الرسوم التى حصل التخفيف فيها على يد الحكومة السنية منذ سنة ١٨٧٩

جنيه مصرى		فى سنة
٨٥٠٩٩	من رسوم الصنائع حيث صارت ٢٪ بدلا من ٥٪	١٨٧٩
١٧٧٦٤١	نظير العوايد الشخصية	١٨٨٠

---

(١) راجع مجموعة القرارات والمنشورات الرسمية لشهر فبراير سنة ٩١ صحيفة ١٥٤

جنيه مصرى		فى سنة
١٠٥٧١٤	من عوايد النخيل	١٨٨١
...	متأخرات الاموال المستحقة لغاية سنة ١٨٧٩ ماعدا الايجارات	١٨٨٣
٢٥٠٠٠٠	من السخرة (العونة)	١٨٨٦
٥٠٠٠	نظير دخولية الدخان فى مدن القطر	١٨٨٨

وفى هذه السنة خفض ثمن الملح بمقدار الخمس فى مديريتين من مديريات الوجه القبلى

جنيه مصرى		فى سنة
١٢٠٠٠٠	رسوم الصنائع	١٨٩٠
٧٠٠٠	عوايد الارز	«
٢٨٠٠٠	عوايد القبانه	«
١٦٠٠٠	من نولون البوسطه	«
٤٠٠٠	عوايد الجاله	«
١٥٠٠٠٠	العونه (السخره)	«
٣٢٥٠٠٠		
٤٠٠٠٠	عوايد الاغنام والشعارى	١٨٩١
٣٠٠٠	دخولية الزيوت والمواد الزيتية	«
٩٠٠٠	من أجرة تلغرافات	«
١٠٠٠	من ثمن تذاكر البوسته	«
١٣٠٠٠٠	من أموال الاطيان بمديريات قنا والحدود والجيزه	«
١٨٣٠٠٠		

جنيه مصرى		فى سنة
١٠٠٠٠٠	من ثمن الملح	١٨٩٢
٦٠٠٠٠	عوايد البطانطه	«
٦٥٠٠	كسور القرش من الاموال	«
٧٥٠٠٠	أموال التوالف	«
٣٠٠٠	أموال أراضى المطروف	«
٤٠٠٠	من عوايد الاملاك	«
٥٠٠٠	من الرسوم القضائية بالمحاكم المختلطة	«
٢٥٣٥٠٠		
٢٠٠٠٠٠	من أجر السكة الحديد عن البضائع والركاب	«
١٠٠٠٠٠٠	متأخرات الاموال من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٩	١٨٩٢
١١٠٠٠٠	أموال أراضى مديرية جرجا وبعض مراكز من مديرية الجيزه	١٨٩٣
١٣٠٠٠	أموال الاراضى التوالف	«
١٢٣٠٠٠		

فهل كان يتأتى للحكومة لو أجابت مصالحها المختلفة الى طلباتها الخاصة بزيادة موازنتها أن ترفع من هذه الاموال المثقلة لكاهل الاهالى المقادير التى أبنتها آنفا أوليس الاولى بالحكومة أن تراعى أولا درجة المنفعة التى تعود عليها من كل مصلحة ثم تعطيها حقها من المال خصوصا فى هذا العصر الذى هممنا فيه بالانتقال من حال حسنة الى حال أحسن

وأن نعمل على عدم الاسراف لبعض المصالح فانها ربما كانت عظيمة النفع ولكنها ليست من الاسباب المؤدية لعمران البلاد وازدياد الثروة بها حسا ومعنى

فلو فرضنا أن الحكومة حادت عن جادة الرشد والحكمة التى اتخذتها سننا لها فقررت لنظارة المعارف وسائر المصالح المماثلة لها مربوطا جسيما قبل انتظام ماليتها ونماء ثروتها كيف كان يتأتى لها أن تثابر على انتهاج خطة الصواب التى سلكتها بنجح حتى الآن وكيف كان يتسنى لها رفع أو تخفيف هذه الضرائب التى كان يتظلم ويستجير منها فلاحو البلاد الذين هم السواد الاعظم من سكان القطر هذا

ولقد أسلفنا أن ادارة البلاد المالية قد أحكمت وترتب على ذلك أن زادت ثروة الاهالى وسعادتهم زيادة عظيمة ولكنه لا يجدر بنا الركون الى ذلك بل يتعين علينا أن نجد ونعمل فيما به يرتقى ايراد البلاد وسعادة الامة وهذا ما يجعلنا أن نتمنى دوام السير على الخطة التى اتبعناها فى ادارة أموال البلاد وأن لا نتحول عنها

وحيث تقرر ذلك فلننظر الآن فى المبلغ الذى ينبغى أن تقرره الحكومة لنظارة المعارف للايفاء بشؤن التعليم وتحقيق الامانى

يكفى فى ذلك عملية حسابية بسيطة بها نهتدى تمام الاهتداء فى هذا الموضوع وليكن أساسها عدد سكان الديار المصرية البالغ ٦٠٠٠٠٠٠ نفسا تقريبا بمعنى أن يقال ان عدد الاطفال الذين وصلوا الى سن الدخول بالمدارس يبلغ ١٬٠٠٠٬٠٠٠ تقريبا فاذا استنزلنا البنات

من هـذا العـدد ولا يكاد عددهن ينقص عن النصـف فيبقى معنا ٥٠٠٠٠٠ من الغلمان فنتخذ هذا المقدار نهاية صغرى لعدد الاولاد المترشحين للدخول بالمدارس

أما المـدارس التي ينبغي فتحها لتعليم هؤلاء الاطفـال على فرض ان الحكومة أخذت على نفسها أمر تعليمهم التعليم الابتدائي فتكون اما ابتدائية من الدرجة الثانية أو من الدرجة الاولى أى مدارس مركبة من فصلين أو أربعة فصول وفى الحالة الاولى يبلغ ما تتكبده الحكومة من النفقات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وفى الثانيـة ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ولا شك ان صرف مثل هـذه المبالغ يحتاج الى التروى الزائد وامعان الفكر خصوصا وانه بانتشار التعليم الابتدائي وجعله الزاميا ينتشر التعليم الثانوي تبعا له ويتسع نطاق التعليم العالى والخصوصى بنسبة ذلك

وتتميما للحساب الذى وضعناه ينبغي تقرير نسبة مؤسسة على عدد التلامذة الموجودين الآن بالمدارس على العموم وحيث ان مدارس الحكومة بها ٧٨٠٠ تلميذ موزعين كالآتى

٦٣٩٣	بالمدارس الابتدائية
٦٥٤	« الثانوية
٧٥٣	« العالية
٧٨٠٠	

فبهذه النسبة تكون اذن ٦٣ بالمدارس الابتدائية و ٦ بالمدارس

الثانوية و ٧ بالمدارس العالية تقريبا وعليه يكون توزيع الخمسمائة ألف تلميذ الذين يتعين على الحكومة تعليمهم هو

٤١٤٤٧٣	بالمدارس الابتدائية	
٣٩٤٧٣	«	الثانوية
٤٦٠٥٤	«	العالية
٥٠٠٠٠٠		

ولكن يرى أن هذه المقادير فيها مبالغة ولا يخطأ القائل بذلك فبتنزيلها الى نهايتها الصغرى تؤول الى

٣٥٠٠٠٠	بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الثانية	
١٤٠٠٠٠	« « « « «	الاولى
٦٠٠٠	«	الثانوية
٤٠٠٠	«	العالية

تلك هى النسبة الراجحة التى يمكن تقريرها متى انتهينا فى طريق التعليم التى نحن سائرون به الى درجة الكمال

فلو اعتبرنا لكل درجة من درجات هذه المدارس المصاريف الخاصة بها لوجدنا أن جملة ما تحتاجه هذه المدارس من المصاريف يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا على فرض ان جميع التلامذة خارجية

وليس فى الامكان احتساب هذا المبلغ من ميزانية لا يزيد متوسطها عن ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى وباستنزال ما يدفع للدين تؤول الى ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه

على أن المبلغ الذى قدرناه للتعليم هو أقل ما يلزم ربطه لنظارة المعارف العموميــة بحيث اذا نقص عن ذلك يكون غير كاف ولا واف بحاجات التعليم بالمرة

وليعلم اننا فيما قدرناه صرفنا النظر عن تعليم البنات البالغ عددهن نصف مليون تقريبا وان كان من المحتمل ان تعليم الذكور يجر فيما بعد الى تعليم البنات وعندها يجب أن تكون المصاريف ضعف ما فرضناه فان توهم أحد اننا استعملنا المبالغة فى تقدير هذا المبلغ فلينظر فيما ينفق على التعليم فى البلاد الاجنبية التى نريد أن نحذو حذوها وعنــدها يتحقق لديه صدق ما قلناه (١)

وليس يخفى على أحد أن الحكومة تعجز عن تقرير مثــل هــذا المبلغ لنظارة المعارف العموميــة ولو كانت رغبتها منصرفة لذلك بالنظر لحالة

---

(١) اذ لو أمكن حصر جميع النفــقات التى تنفــقها الاهالى عموما والاوقاف الخيرية خصوصا فى سبيل تعليم الاطفال على حسب الطرق القــديمة بالمساجد والكتاتيب (ولا يخفى أن التعليم فى البلاد المشرقية قليل النفقات جدا) لشوهد أن المبالغ التى تصرف لهذه الغاية باهظة جدا وليست صعوبة حصر تلك النفقات قاصرة على تعذر الاحصاء بمصر بل هناك صــعوبة أخرى وهى عدم امكان حصر المرتبات والتعيينات التى تعطى للمشايخ والفــقهاء والمدرســين بتلك المدارس مقابلة تعليمهم بها
راجع كتاب يعقوب أرتين باشا على المعارف العمومية بمصر طبع باريس سنة ١٨٩٢ ملحق حرف (١) ونشرة جمعية المعارف المصرية (السلسلة الثانية لسنة ١٨٨٨ جلسة ٥ دسمبر سنة ٨٨)

ماليتها الراهنة تلقاء الديون ومن جهة أخرى لا يسمح لها فقر المموّلين بتقرير ضريبة جديدة تصرفها في جعل التعليم عموميا الزاميا

ومن ثم يتبين ان العدول عن توسيع نطاق التعليم الآن لهذا الحد ضربة لازب لسببين

أولا — استحالة تقرير ضريبة جديدة مدرسية مع تطلع رغبات الامة لتخفيف الاموال الحالية الثقيلة عليهم فضلا عن ان هذا الامر ليس من أغراضنا ولا داخلا في موضوعنا

ثانيا — بالنسبة لحالة الديون الراهنة التي لا يتأتى معها للحكومة وان أرادت أن تجد في ميزانيتها عادية كانت أو غير عادية ما يفي بنشر المعارف وتعميمها

وفي الواقع ونفس الامر اذا تقرر أن يكون التعليم اجباريا عامّا يجب بالطبع وبحكم الضرورة تقرير المجانية كذلك ويترتب على المجانية ضرب ضريبة تخصص للمدارس لا تنقص عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كما أشرنا اليه قبلا ولو وزعناه على سكان القطر البالغ عددهم ٦٠٠٠٠٠٠ نفسا لخص كل نسمة $\frac{١}{٢}$ ٣٣ قرشا في السنة .

فاذا أدرجنا في هذا الحساب تربية البنات لبلغ ما يخص النسمة الواحدة في السنة نحو ٦٧ قرشا

وحيث قد تحققنا عدم كفاية ميزانية الحكومة وتعذر تقرير ضريبة جديدة على الاهالي كما أشرنا الى ذلك آنفا فلنبحث على ايراد آخر يمكن استعماله في شؤن المدارس

فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ رفعت للحكومة السنية مذكرة طلبت فيها أن تضم المصروفات التى تدفعها أهالى التلامذة على ميزانية نظارة المعارف العمومية وتمهيدا لهذا النظام المالى قلت بضرورة تكليف الآباء بنفقات تعليم أبنائهم

وقد وقعت الاسباب التى كنت أبديت بها ما ذهبت اليه من تقليل المجانية فى بادئ الامر للوصول لمحوها كلية بالتدريج موقع القبول لدى الحكومة ولدى كل ذى عقل وذوق سليم ولما رأيت الايراد المتحصل من تلامذة مدارس الحكومة يزيد سنة عن سنة ألححت فى طلب التصريح باستعماله فى شؤون التعليم

وهاك بيان الزيادة فى الايرادات المتحصلة من هذا النوع فى مدة خمس سنوات

جنيه	
٥٦٥٢	سنة ١٨٨٧
٩٣٤٣	سنة ١٨٨٨
١٢١٣٦	سنة ١٨٨٩
١٣٨٣٥	سنة ١٨٩٠
١٥٧٧٠	سنة ١٨٩١

وقد اتفقت الحكومة مع صندوق الدين بناء على المذكرة المذكورة أن تعطى لنا هذه الايرادات بعد أن تستبعد منها مبلغ الخمسة آلاف جنيه المقيد فى باب الايرادات المتحصلة من المصاريف المدرسية فى الميزانية

الاصلية المقررة في معاهدة لوندره سنة ١٨٨٤ التي تقرر فيها مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه لمصروفات نظارة المعارف وفي الواقع قد ضم على ميزانية المعارف من ايراد المصاريف المدرسية المبالغ المبينة أدناه

جنيه	
٦٥٢	سنة ١٨٨٩
٣٦٩١	سنة ١٨٩٠
٢٧٩٣	سنة ١٨٩١
١٦٩٩	سنة ١٨٩٢
١٩٣٥	سنة ١٨٩٣

وان كانت هذه المبالغ التي ضمت ليست في الحقيقة مجموع المتحصل من هذا النوع لان الخمسة آلاف جنيه كانت باقية بخزينة الحكومة الا أن الحكومة بعد ذلك لاهتمامها بالمعارف العمومية أضافت على ميزانية النظارة بالتدريج سنة بعد أخرى مبلغا يزيد على ٥٠٠٠ جنيه الذي كان يخصم اليها من ايرادت المدارس هذا

وان كنا قد قلنا في مذكرة ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ ان هذه الزيادة في الميزانية انما استعملها على الخصوص في ترقي المعلمين وتحسين حالة المدارس الموجودة فقط من حيث استيفاء الشروط الصحية فيها والمعدات المدرسية ونظام الدراسة ولم ننظر حينئذ في زيادة عدد المدارس بل كان همنا ترقية الموجود منها مع تقدم التلامذة والاساتذة في أمر التعلم والتعليم حسا ومعنى ومع ذلك قد أشرنا في المذكرة السالفة الذكر

الى أنه لا بأس باستعمال جزء من الايرادات فى نشر المعارف بنواحى المديريات مساعدة للاهالى على فتح مدارس جديدة يراعى فى فتحها والصرف عليها قدرة الاهالى وحاجاتهم وذلك لانا كنا نتوقع تقدم التعليم وانتشار المعارف بالديار المصرية

وكنا وقتئذ قد قررنا جداول التدريس ووفقناها للقيام بحوائج القطر المتعددة وأنشأنا امتحان شهادة الدراسة الثانوية وبالجملة قد وضعنا أساس النظام الحالى الذى ابتدأنا نقطف ثماره الحقيقية بعد شغل مجد وعناء متعب

ومن تأمل فى الجدول المذكور سابقا رأى أن ميزانية المعارف سنة ٨٩ زادت دفعة واحدة واستمرت فى الزيادة سنة فسنة الى سنة ١٨٩٣. وهذه الزيادة لا شك ناشئة مما يرجع الى النظارة من المصاريف المدرسية لان الايرادات المتحصلة منها فى سنة ١٨٨٧ اضيفت على ميزانية سنة ١٨٨٩ والايرادات المتحصلة من مصاريف سنة ١٨٨٨ أضيفت على ميزانية ١٨٩٠ وهكذا بالتوالى الى سنة ١٨٩٣

وفضلا عن هذا المصدر لزيادة الميزانية أضافت الحكومة كما تقدم الى الميزانية من سنة ١٨٨٩ مبالغ أخرى وهاك بيانها

جنيه	
٦٨٠٠	سنة ١٨٩٠
٥٣٤٨	سنة ١٨٩١
٦٧٢	سنة ١٨٩٢
٤٠٠٠	سنة ١٨٩٣

وانى أذكر الاسباب التى دعت النظارة الى السعى فى محو الارادات المذكورة ثم أذكر الاسباب التى حملتنا وتحملنا على المحافظة على تلك الارادات

لايخفى أن فرض المصروفات على التلامذة كان بدعة لاتصدر الا عن جراءة متناهية وجسارة بالغة فى ديار مازال التعليم مذ نزل بأرضها فى عهد محمد على باشا الكبير مجانيا بل مقرونا بوجبات النشاط النقدية التى كانت تؤدى الى التلامذة فى صورة أجور والفضل فى هذا الابداع عائد على صاحب الدولة رياض باشا فانه لما بدا هذا الامر للمرحوم دوربك قرره دولة الوزير سنة ١٨٧٤ فى القانون الذى سنه لدخول التلامذة بمدارس الحكومة الملكية (راجع بندى ٣ و ٤) الصادر باعتماده أمر كريم من الحضرة الفخيمة الخديوية فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٤

الا أن البدعة أيا كانت مكانتها من الصواب لاترسخ وتتأيد الا بالمثابرة والسعى على تثبيتها ولذلك لما اعتزل الاعمال دولة الوزير المشار اليه فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٤ قبل أن يتمكن من توطيد دعائم عمله المذكور لم يلبث الامر الكريم بعد مفارقته الوزارة أن صار مثله كمثل الشرع المنسوخ ولم يزل كذلك وليس من أحد يفطن مكانته من الاهمية أو يقدره قدره الى أن دخلت سنة ١٨٨٥ وفيها قمنا بانفاذ هذا الامر الكريم بجميع وجوهه ونصوصه التى صدرت فى عهد وزارة سنة ١٨٧٣ الرياضية التى لم يطل أمدها اذ هى من ١٥ أغسطس سنة ٧٣ الى ٢٨ فبراير سنة ٧٤ ومابرحنا نقوم بتنفيذ

مفعوله مع ادخال الاصلاحات الجديدة منذ عام ١٨٨٥ الى أن عاد علينا بعائد من الفوائد المالية التى أسلفنا بيانها

وقد كانت نتيجته عظيمة من جميع الوجوه كما ظنناه فى بادئ الامر وفى الواقع قد أتى هذا الاصلاح بنمو فى الايراد وهذا من الوجه المالى أما من الوجه الادبى ففوائده جزيلة أيضا ودليلنا على ذلك أن التعليم حينما كان مجانيا لم يكن أحد ليكترث به ولا يعتنى بشأنه بمعنى أن الاهالى لما أراحتهم الحكومة من عناء الانفاق على بنيهم أصبحوا لا يتعهدونهم بالعناية بل ربما خافوا التعرض لهم والاشتغال بأمرهم خشية رفتهم من المدرسة واضطرارهم للانفاق عليهم

أما وقد تكاثر عدد التلامذة الذين يدفعون المصروفات آنس الاهالى ضرورة تعهد أبنائهم بالعناية والاهتمام بشأن تربيتهم وتعليمهم بسبب ما يتكبدونه من أجل ذلك من المصاريف

فلما اتبع الآباء سنن الاهتمام وثابروا وجدّوا فى تربية الابناء ارتفع قدر العلم وعلا شأنه فى أذهان بنيهم لما رأوا من آبائهم التحريض على الجد والاجتهاد فى التعليم والتجرد للدراسة

ومما يستوجب الغرابة ان التلامذة أرباب المرتبات أصبحوا بجدّهم واجتهادهم فى درجة أرباب المصروفات وذلك لانه لما نقص العدد المقرر من المرتبات بسبب ازدياد عدد ذوى المصروفات مست الحاجة لدقة التحرى فى انتقاء التلامذة الذين يعطون هذه المرتبات حتى صار أربابها اليوم من نخبة التلامذة على عكس ما كان فى الزمن السالف فنرى

التلميذ الذى أعانه الدهر وساعده المقدور على نوال نصيب من المرتبات خائفا يترقب قطع مرتبه (١)

ولا يخفى أن ادخال مثل هذا التعديل فى نظام المدارس وتنفيذه وجعله قاعدة مرعية ونظاما معمولا به كان لاشك يستوجب قيام فريق من الناس عليه وهم طائفة قضى عليهم هذا النظام بتغيير فى العوائد الراسخة لديهم بل أضر بمصلحتهم الذاتية وذلك لان هذا الفريق قد اعتاد على أن يرى الحكومة متكفلة بتربية بنيه أبا عن جد وتعليمهم آخذة على عهدتها ما يلزم لهم من مأكل ومشرب وملبس وسكنى فكيف بعد ذلك يتصورون قيامهم بشؤون تربية أولادهم

ولقد حال جدال هؤلاء وذودهم عن اغراضهم الذاتية فى السر دون مراعاة القاعدة تمام المراعاة

---

(١) وقد عنيت النظارة عدا ذلك بأمر تربية التلامذة وكانت مهملة بالمرة وذلك لان التجارب والحاجات قد دعتنا الى العناية بهذا الامر المهم فسننا فى سنة ١٨٩١ القانون الداخلى للمدارس مؤسسا على مشاهدات عدة سنين ثبتت صحتها لدى المدرسين

وقد كان للمرتبات وعدم اعطائها الا لسنة واحدة وتقييد اعطائها لسنة أخرى بقيود مخصوصة تأثير عظيم على التربية ترتب عليه الغاء العقاب الجسمانى بالمرة وآل الامر الى تلاشى العقاب بالحبس

وقد أوردت فى ذيل هذا الكتاب القانون الداخلى للمدارس الجارى العمل به منذ ثلاث سنوات حتى يطلع عليه من يهمهم أمر التربية والتعليم

وقد أثبت كذلك بالملحق حرف (د) حتى يقف المتأمل على ما تم من التغيير فى أمر المرتبات فى قليل من الزمن

فان عدد التلامذة المجانية لا يزال يزيد عن المقرر باللوائح على ما فيه من التوسع والتجوز

اذ القوانين تقضى أن يكون عددهـم موازيا لربع التـلامذة أرباب المصروفات ولكنه كان ولا يزال فوق ذلك كما بينا في الجـدول السابق

ومع هـذا لو اطلعنا على الجـدول المبينـة به المصروفات التى دفعها التلامذة لشاهدنا تقدما حسيا بينا فنرى فى عدد أرباب المصروفات زيادة وفى عدد المعافين من الدفع نقصانا تدريجيا

وقد ساعد هذا الايراد النظارة كثيرا على ترقى المدارس واصـلاحها حسا ومعنى ومن حيث التعليم والعناية بصحة المتعلمين وان كان لم تتمكن الى سنة ١٨٩٣ من العمل بمقتضى الاحكام المدونة بالاوامر الكريمة واللوائح المختصة بتقرير النسبة بين عدد أرباب المصروفات وبين عدد المجانية الجائز قبوله بالمدارس

اذ لو تمكنا من العمل بمقتضى هذه الاحكام تماما لحصلنا فى سـنة ١٨٩٢ من مصروفات التلامذة على مبلغ ٢١٩٢٢ جنيه و ١٠٠ مليم بدلا عن مبلغ ١٦٥٠٧ جنيه و ٧٠٠ مليم المتحصل من هذا النوع فى السنة عينها

أما لو جاوزنا هذا الحد وفرضنا صدور أمر عال ينهى عن قبول التلامذة مجانا بالمدارس وأبقينا قيمة المصروفات على ما هى عليـه وألزمنا التلامذة الحاليين بالمصروفات المقررة لبلغ متحصل سنة ١٨٩٢ مبلغ ٢٩٣٤٨ جنيه و ٤٠٠ مليم

ولا شك أن الفرق بين المبلغين جسيم كما لا يخفى (١)

ومما يقتضى التنبيه عليه ان ما تدفعه التلامذة من المصاريف لا يقوم مطلقا بما ينفق على المدارس

والدليل على ذلك ان المصاريف المقررة فى اللوائح هى الآتية

٥ قروش صاغ عن التلميذ الواحد فى الشهر بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الثانية

١٥ قرش صاغ عن التلميذ الواحد فى الشهر بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الاولى وذلك فى الثلاث سنين الاول

٢٠ عن التلميذ الواحد بهذه المدارس فى السنة الرابعة

---

(١) وانى أوردهنا على سبيل الافادة المبالغ المحصلة فى سنة ١٨٩٢ من مصاريف التلامذة بالمكاتب الاهلية ومكاتب الاوقاف والمبالغ التى يمكن تحصيلها بفرض ان جميع التلامذة تدفع مصروفات

مليم	جنيه	
	٤٤٩٧	مجموع المبالغ المحصلة سنة ١٨٩٢ من المكاتب الاهلية
٥٠٠	٥٩٧١	ايراد هذه المدارس بفرض ان جميع التلامذة تدفع المصاريف المقررة فى اللوايح
		(مكاتب الاوقاف)
٥٠٠	١٠٧٨	ايرادات سنة ١٨٩٢
٥٠٠	١٤٩٧	ايرادات هذه المدارس لو كانت جميع التلامذة تدفع المصاريف المقررة فى اللوايح

مدرسة المبتديان بالناصرية ومدرستا اسكندرية والمنصورة الابتدائيتين

جنيه	
٨	عن التلميذ الخارجي في السنة
٢٠	« الداخلي «
	وفي المدرسة التوفيقية (القسمان الابتدائي والتجهيزي)
١٥	عن التلميذ الخارجي في السنة
٣٠	« الداخلي «
	وفي المدرسة الخديوية الثانوية
١٠	عن التلميذ الخارجي في السنة
٢٥	« الداخلي «

ومقدار هذه المصاريف في المدارس العالية ١٥ جنيها مصريا في السنة واني لعلى يقين من انه يمكن بلا ضرر تقريب مقدار المصاريف المدرسية من متوسط النفقة التي تصرف على كل تلميذ كما أشرنا الى ذلك ومحو المجانية في آن واحد من المدارس الابتدائية بدرجتيها وذلك لان المغفور له محمد علي باشا لما أسس مدارس مصر عمرها بماليكه ثم بأبناء خدمه وبعدها أدخلها أبناء الاهالي بنوع قهري لأنه كان في حاجة لاعداد رجال وضباط وموظفين يستخدمهم ولم تكن الاهالي اذ ذاك لتعتني بادخال أولادهم بالمدارس كان المصاريف المدرسية لم يكن لها ذكر حينئذ

ثم تغيرت الظروف فلم يبق فى الحكومة جيش ولا بحرية ولا معامل من انشاء المغفور له محمد على باشا ولما ألغت الحكومة احتكار بعض الاصناف التى كانت حفظتها لنفسها استغنت عن العدد العظيم من الموظفين الذين كانت تستلزمهم عملية الاحتكار وقل عدد المدارس الى ان كادت تلغى تماما

ولما افتكرت الحكومة فى اعادتها سنة ١٨٦٣ أرادت أن تنسج على منوال النظام الذى أسسه المغفور له محمد على باشا ولكن حال دون ذلك تغير الزمن فعاودت البحث مرة أخرى ولم تهتد لغاية سنة ١٨٧٣ الى نظام مطلقا

وكان رياض باشا أول من فطن لحاجات عصره وأعانه على ذلك دور بك فنشر اللوائح التى جعلت أساسا لكافة التعديلات ولكن لسوء الحظ طويت هذه التعديلات فى خبر كان للاسباب التى قدمتها الى أن كان عام ١٨٨٥ وابتدأنا فى العمل بموجبها بالروية والترتيب منتقدين ما لزم تنقيحه منها على حسب مقتضيات الزمن والظروف والتجارب

وبقيت المجانية فى اللوائح التى صدرت وقتها واليوم كأنها غصة ماء أو عضال داء ولكن دفع مصاريف التعليم أخذ شيأ فشيأ فى أن يكون عاما

على أنا لو كنا حذونا مثال بعض البلاد فى أوروبا وأخذنا عنها التعليم الالزامى والرسوم المدرسية التى تضرب على الاهالى لما كان أوفق للعدالة من أن نقبل بمدارسنا جميع أبناء البلاد مجانا واصار هذا الامر

قاعدة لا يستثنى منها الا درجات التعليم الخارجة عن حد الالزام الشرعى بمقتضى القانون

الا أننا لم نحذ حذو هذه البلاد ولن نستطيع أن نحذو حذوها بعد زمن طويل كما وضحنا ومن ثم يتعين علينا أن لا نقبل بمدارسنا من التلامذة الا من يدفع المصاريف

وحيث قد قدرنا الاطفال الذكور الذين بلغوا سن التعليم بالديار المصرية ..... ٥٠ طفلا ورأينا أنه لم يكن فى طاقة الحكومة أن تقوم بتعليم أكثر من ٧٨٠٠ تلميذ من هذا العدد(١)

فهل مع ذلك يصح عقلا أن يتعلم بعض هذا العدد الاخير مجانا فى المدارس(٢) أوليس من الصواب تكليف الجميع على السواء بدفع

---

(١) وفى شهر اكتوبر سنة ٩٣ عند افتتاح الدراسة زاد عدد الداخلين بالمدارس الابتدائية عن العدد الذى يقبل بها عادة بنحو ألف من الاطفال وترتب على ذلك ازدحام تلك المدارس بهم وتشكيل بعض الفرق من ستين تلميذ او بعضها من ثمانين وأكثر

ولذلك اضطررنا الى تقسيم تلك الفرق واستخدام المدرسين اللازمين وكان الاولى تقسيم المدارس نفسها ولكن حال دون ذلك عدم المحال وقلة النقود

وقد شاهدنا والكتاب تحت الطبع أى بعد افتتاح الدراسة بشهرين فتورا فى همة المدرسين والمتعلمين وذلك لا شك يوجب الاسف ولكن كان لا بد لنا منه

(٢) وفى سنة ١٨٩٣ كان مجموع التلامذة المجانية بالمدارس ألفى تلميذ وهو يوازى ثلث فى المائة من مجموع أبناء البلاد المترشحين للدخول بالمدارس وخمسة وثلاثين فى المائة من مجموع تلامذة المدارس

راجع الجدول المبين به نسبة التلامذة المجانية بالمدارس الاميرية

المصاريف المدرسية حتى نحصل على ايراد جديد ليساعدنا على نشر التعليم .

ومن جهة أخرى هل يجوز الاقرار على المجانية مع انه ليس في وسعنا نشر التعليم بين جميع أبناء البلاد وهل من العدل ان نجعل بعض أولاد المواطن يتمتعون بمزايا التعليم دون البعض الاخر الذى هو السواد الاعظم

وفضلا عن ذلك فان المجانية تعطى الى من ليسوا أهلا لها وتوجب همّا عظيما لموظفي النظارة

اذ قد جاء في اللوائح مبدئيا ان المجانية لاتعطى الا للاحق من التلامذة ولكن لم يعمل بهذه القاعدة بالفعل وفى أول كل سنة مكتبية يزدحم الديوان بالتواصى فيضطرنا الحال لقبول زيد مكان عمرو وربما رفضنا الاثنين معا لنقبل بكرا فان وصايته أقوى أو غير ذلك

أما الاهالى فان من رفض ابنه منهم لايدرى لم قبل ابن جاره ومن هنا ينشأ الحسد والبغضاء والنميمة في حق هذا الموظف أو ذاك والموظفون لايدرون كيف يهتدون الى التوفيق بين الايفاء بواجباتهم والايفاء باغراض الاهالى معا

وقد سعينا منذ سنة ١٨٩١ في ابطال هذه الاحوال السيئة ولكن لم يقترن سعينا بالنجاح

وليس من سبيل لحسم ذلك سوى محو المجانية نفسها

وأرى أن هذا المحو ضربة لازب

واليك ملخص الاسباب التى تدعونى الى طلب ذلك وهى ان المجانية عندنا شىء مخالف للذوق السليم ومناف للعدالة فانها فضلا عن استعمالها فى غير ما قررت لاجله يخشى على موظفى النظارة منها

وسبب مخالفتها للذوق السليم هو ان الحكومة التى تعجز ماليتها عن تعليم النهاية الصغرى من بنيها المترشحين للتعليم البالغ عددهم ٥٠٠٠٠٠ وتقتصر على تعليم ٧٨٠٠ منهم لا ينبغى لها أن تقبل فى مدارسها من التلامذة الا من يدفع المصروفات حتى يتولد عندها ايراد تتمكن به من تكثير المدارس

ومعنى منافاتها العدالة عدم تعميمها لانها صارت امتيازا بمعنى انها تقتضى تكليف المالية نفقة فريق من أبناء المواطنين دون الآخرين وبيان كونها تستعمل فى غير ما وضعت لاجله انها انما تنال بالنفوذ والاولى ان لا تنال الا بالجدارة كما تقتضيه اللوائح ومعنى الخوف على موظفى النظارة منها هو انها كثيرا ما استوجبت توغير الصدور والقاء الفتن ولنلاحظ أن ما أعرضه اليوم ليس بانقلاب فى الحالة الحاضرة وانما هو مشروع قد تهيأت أسبابه منذ سنة ٧٥ وقد ترشحت الافكار لقبوله(١)

---

(١) ومن الامور الجديرة بالذكر المؤيدة لما قدمته هو أن الاهالى لاشتغالهم بمستقبل بنيهم وتعليمهم التعليم الصحيح وتعويدهم على التربية الحقة تراهم لا يبالون بالنفقات فيدخلون أولادهم بمدرسة المبتديان بالناصرية والقسم الابتدائى من المدرسة التوفيقية والحال أن المصروفات المدرسية فيهما أزيد بكثير منها فى غيرهما من المدارس الابتدائية وذلك لظنهم أن التعليم والتربية فيهما ينبغى أن يكون أحسن منه فى غيرهما مع أن المصاريف المدرسية فيهما أزيد بكثير من غيرهما

على أنه قد يسأل البعض طبعا

وإذا محيت المجانية فما يكون حال من آتاهم الله استعدادا فائقا وقابلية عظمى لنيل المعارف ثم منعتهم قلة ذات اليد من توسيع مداركهم بالعلوم فاضمحلت وتلاشت

أقول انه يلزم للافاقة ذلك تقرير التعليم العام مع لوازمه الضرورية وهى منع المجانية للجميع وضرب ضريبة للتعليم على الاهالى وقد أسلفنا تعذر ذلك فى الوقت الحاضر ولكن ليس غرضنا الآن محو المجانية محوا مطلقا بل تكليف التلامذة المتمتعين بها اليوم فى مدارسنا وعددهم ١٧٠٠ بالمصاريف المدرسية وليس ذلك بالامر الجلل لان نسبة عدد المجانيين اليوم الى مجموع الاطفال البالغين سن التعلم وعددهم ٥٠٠٠٠٠ هى ثلث فى المائة فكأننا والحالة هذه انما فرضنا المصاريف المدرسية على تلميذ واحد فى كل ثلثمائة تلميذ

فلو كانت درجتنا فى التمدن أرقى مما هى عليه الآن لسوغت لنا نظاماتنا الاستقلال الادارى والمالى فى كل مديرية ومركز ومحافظة ولتشكلت عندنا مجالس بلدية فى جميع المدن وعلى هذا كانت الجمعيات المنتخبة للنيابة عن الاهالى تتكفل كل واحدة فى دائرتها بنفقة تعليم الفقراء المشهود لهم بفرط النجابة فى المدارس التى تكون قد أسستها هى أو فى مدارس الحكومة كما يحصل ذلك فى جميع البلاد الموجود فيها ذلك الاستقلال. فلا يمضى قليل من الزمن حتى تصبح هذه الخطة الجليلة مألوفة لدى المجالس المستقلة فتتفاخر باعانة ذوى الجد والاجتهاد

من الشبان لاسيما متى رأت أن فريقا منهم استحق بنجحه المبين النفقة التى بذلها له مواطنوه

وحيث انا لم ننل هذا النظام الاستقلالى فحسبنا الحكومة والاهالى اللذان سدا من قديم الزمن مسد كل شئ لاسيما عدم حزم الحكومة فيما يتعلق بالتعليم (١)

وهذا البر هو الذى بعث الناس فيما مضى ولايزال يبعثهم الآن على ايقاف الاموال فى سبيل الاعمال الخيرية وفى مقدمتها تعليم الاطفال الذين مسهم الضر وأعوزتهم الحاجة هذا

وقد اتضح من احصائية سنة ١٨٨٧ أن عدد المتعلمين مجانا فى مصر يزيد عن ٠٠٠٠٥٢ (١) وان كان التعليم الذى يتعاطونه مغايرا لتعليم مدارس الحكومة الا أنه جار على أسلوب تدريجى بمعنى ان الطفل يخرج من الكتاب الى الجامع الازهر أو ما شاكله وفى الاول والثانى يتلقى التعليم مجانا أو يكاد وذلك من الاوقاف التى تعتبر انها كافية لتنزيه المدرسين عن الأغراض والزامهم بتعليم الطالب أيا كان وقد يكون التعليم المجانى مقرونا بمزايا أخرى كالأكل والملابس وغير ذلك مما ينص عليه الواقف فى وقفيته (٢)

---

(١) راجع كتاب يعقوب أرتين باشا على التعليم العام بمصر طبع باريس سنة ٨٩ (الباب الثانى فقرة ثانية)

(٢) راجع كتاب يعقوب أرتين باشا على التعليم العام بمصر طبع باريس سنة ٨٩ ملحق حرف (أ) ونشرة جمعية المعارف المصرية السلسلة الثانية لسنة ١٨٨٨ (جلسة ٥ دسمبر سنة ٨٨)

وحيث كانت شعائر البر التى يقصد بها تعليم الشبان منبثة فى كل عصر ولا تزال على عهد شامن الانتشار فى مصر فلم لا نراها شاملة لتعليم الآداب والعلوم على طبق الاساليب الجديدة التى نقلها عن أوروبا ولاتنا وأدخلوها فى الديار المصرية خصوصا وقد سن لنا أولياء أمورنا هذه السنة ويرجى أن يعمل بها

ففى شهر رمضان المبارك من سنة ١٢٨٣ (١٥ يناير سنة ٦٧) صدر أمر عال من سمو الخديو الاسبق اسماعيل باشا بأن توقف أراضى وادى الطميلات (تفتيش الوادى) على المدارس وهى أرض كانت تنازلت الحكومة عنها القومبانية قنال السويس ثم آلت الى الحكومة بعد تحكيم نابليون الثالث وجعلت المدارس التى ينفق عليها من هذا الوقف تحت ادارة الحكومة السنية وسميت بالمكاتب الاهلية

وهذه الاراضى التى يبلغ مسطحها ٢١٫٩١٨ فدانا لم يكن منها صالحا للزراعة الا النصف تقريبا ولما حفرت ترعة الاسماعيلية فيما بعد تلف جزء عظيم من هذه الاراضى بسبب النشع وعلى ما هى عليه الآن أى انه لا يزرع منها الا ٧٨٠٠ فدان يبلغ ايرادها ١٤٫٤٤٧ جنيه بعد تنزيل الاموال والمصاريف وفى سنة ١٨٩٢ بلغت ثلاث الاموال ٥٧٩٧ جنيه

ومن سنة ١٨٨٤ أخذت النظارة تنظر فى الطرق المؤدية الى اصلاح الاربعة عشر ألف فدان الباقية وجعلها قابلة للزراعة الى أن حصل اتفاق بشأن ذلك بين نظارتى المعارف والاشغال العمومية والأموال

(٤)

أنه بعد تمام الاعمال التى شرعت فيها نظارة الاشغال بقصد تصريف مياه الرشح تعود تلك الاراضى فى زمن غير بعيد صالحة للزراعة

وهنالك أراض أخرى وأملاك أوقف ريعها الخديو اسماعيل باشا على المدارس حين تصفية حساباته مع صاحب الدولة عمه البرنس حليم باشا ويتحصل للمكاتب الاهلية من وجوه الايراد هذه مبلغ ٢٧٢٩٦ جنيها مصريا سنويا وباسقاط مبلغ الضرائب منه يكون الصافى المخصص للانفاق على تلك المكاتب هو ٢٠٦٩٤ جنيه هذا

وقد همت مصلحة الاوقاف أن تدخل فى بعض مدارسها منذ سنة ١٨٦٧ النظام الجديد الذى اتخذته مدارس الحكومة والفضل فى ذلك عائد على الخديو اسماعيل باشا

وفى سنة ١٨٨٩ حصل اتفاق بين مصلحة الاوقاف ونظارة المعارف من مقتضاه قيام النظارة بشؤن مدارس الاوقاف فى نظير مبلغ ٤١٠٠ جنيه مصرى تدفعه الاوقاف لها سنويا وبضم المتحصل من مصاريف تلامذة هذه المدارس على المبلغ السالف ذكره تحررت ميزانية مكاتب الاوقاف لسنة ١٨٩٣ بمبلغ ٥١٠٠ جنيه

ولقد نسج الكثير على هذا المنوال الشريف فأوصت صاحبة الدولة المغفور لها والدة عباس باشا الاول بوقف ينفق ريعه على مدرسة أسستها وهذه المدرسة سائرة على حسب بروجرامات الحكومة

وأوقف كذلك راتب باشا وخليل آغا وغيرهما أعيانا لهذا الغرض وجميع هذه المدارس سواء كانت فى القاهرة أو الاسكندرية سائرة على

أسلوب مدارسنا الابتدائية التى من الدرجة الاولى وجميعها تعمل مع الجد فيما وضعت لاجله (١)

---

(١) وفى امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية التى حصلت فى شهر يوليه تقدم اليها من التلامذة الذين تلقوا دروسهم فى المدارس الحرة مائتان وستة وأربعون تلميذا حصل منهم على الشهادة سبعة وستون ومجموع هذه المدارس بالقطر المصرى ست وعشرون

عدد
بالقاهرة
عدد
٢ للاوقاف الاهلية الاسلامية
٤ « القبطية
٢ لجمعيات اسلامية
٧ « أجنبية دينية
١٥
باسكندرية
عدد
١ للاوقاف القبطية
٤ لجمعيات أجنبية دينية
١ لاحد الاساتذة المسلمين
٦
باسيوط
عدد
١ للجمعية القبطية
٢ للجمعيات الاجنبية
٣
١ بطنطا للاوقاف القبطية
١ بالزقازيق للجمعية الاسلامية
٢٦

وهناك مدارس أخرى وطنية ولكنها ليست مستعدة تمام الاستعداد لتقديم تلامذتها للامتحانات التى تحصل بنظارة المعارف

ولا ريب فى اتساع نطاق المدارس الموجودة المؤسسة على هذا النمط سيما وقصر أهل البر مساعدتهم عليها ويكفى لذلك أن تستميل اليها هذه المدارس أولى الاحسان ممن يهبون أعيانا فى مدة حياتهم أو يوصون بها قبل مماتهم كما هى العادة من قديم الزمن فيؤول اليها ريع تلك الاعيان التى توقف عادة على بعض الكتاتيب أو المدارس المتخذة فى بعض المساجد التى لايزال التعليم فيها جاريا على حسب الطرق القديمة المشرقية

وهذه المدارس الجديدة الخيرية وأريد بها المدارس التى أسستها يد الخديو الاسبق اسماعيل باشا ومن نسج على منواله مفتحة الابواب لعموم أبناء البلاد وقد عنى بجعل المصاريف الدراسية المقررة فى بعضها زهيدة جدا لايعجز عنها أحد

وبالجملة ليس فى دخول التلامذة مجانا بهذه المدارس صعوبة قط بل ربما أعطيت لهم فى بعضها الكتب الدراسية والكراريس وفى البعض الآخر الملابس وغيرها وقد يصرف لهم الاكل مجانا كل ذلك حسب شرط الواقف والنصوص الواردة فى الوقفيات القديمة

ولا حاجة بى الى الاسهاب فى هذا الموضوع لثقتى بأن أبناء بلادى قد أدركوا كنهه لانه ليس بالشئ الجديد بالنسبة لهم ولا بالخارج عن المشرب الذى تربوا عليه المؤسس على الاحسان والمصلحة العامة الراسخين فى بلادنا من قديم الزمان

ومن هنا يظهر جليا انى أقمت الدليل على بطلان اعتراض البعض بقولهم ان محو المجانية يجر الى ضياع مستقبل الشبان الفقراء الذين

أوتوا استعدادا طبيعيا وملكة غريزية لنيل المعارف وأقول عدا ما تقدم ان راغب التعلم من الاطفال قد وجد السبيل اليه فى كل زمان ومكان بواسطة الاوقاف الخيرية وسيبقى الحال على ذلك بحيث لو وجد طفل منح زكاء مفرطا الا تعدم قواه العقلية نصيرا يوصله الى التغذى بلبان المعارف

وغاية ما تمنى ان عوامل البر والاحسان التى قامت بشؤون التعليم الى وقتنا هذا على حسب السنن القديمة المتواترة ببلاد المشرق تحول وجهتها فترقى العلوم ببلادنا الى الدرجة التى يقتضيها عصرنا الحالى

هذا ما يتعلق بمحو المجانية

وأما ما يختص بزيادة المصاريف الدراسية فأرى أن تزاد الى أن يوازى ما يدفعه التلميذ قيمة ما تصرفه عليه الحكومة على الاقل

وطلبى زيادة المصروفات الدراسية الى هذا الحد انما هو فى مصلحة نشر التعليم وأرى أن محو المجانية وزيادة المصروفات أمران متلازمان غايتهما واحدة وهى ايجاد مدارس جديدة ينفق عليها من المصاريف المدرسية التى تدفعها تلامذتها ولكن هذه المدارس لا يمكن ايجادها بدون معونة النظارة

ومنعا لما عساه أن يطرأ على البعض من المظنة أقول ثانية ان غايتنا انما هى ادخال تلك التعديلات بالمدارس الاميرية الواردة مصاريفها ضمن موازين الحكومة أما المدارس الأخرى التى يصرف عليها من مصادر خاصة بها فلا شك يعمل فيها بمقتضى شرط الواقف قبل كل شئ

وهنا أصرح برأيي وهو أن النفقات التى تقوم بها الحكومة للمدارس وان ضمت عليها المصاريف المتحصلة من التلامذة لا تفي بحاجات التهذيب والتربية بهذه الديار في المستقبل

فانا لو اعتبرنا الامر العالى الصادر بتاريخ ٤ دسمبر سنة ١٨٩٢ وعملنا حسابا تقريبيا لما تحتاجه المصالح الاميرية ملكية كانت أو عسكرية لرأينا أنه يتعين على النظارة أن تخرج سنويا وفى زمن غير بعيد مائتين على الاقل من التلامذة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو البكالورية المصرية وهذا القدر يستوجب أن يكون عدد تلامذة المدارس الثانوية (ومدة الدراسة بها خمس سنوات) ألفي تلميذ ولاجل أن يبلغ عدد تلامذة المدارس الثانوية ألفي تلميذ يقتضى أن يكون عدد من يدخلها سنويا من الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ تلميذ ولاجل أن يكون عدد حاملي شهادة الدراسة الابتدائية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ يلزم أن يكون عدد المتقدمين لامتحانها ١٥٠٠ وحيث ان مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية أربع سنوات فيجب والحالة هذه أن يكون عدد تلامذتها ٦٠٠٠ تلميذ

أما المدارس العالية والخصوصية فأرى أنه لو كان مجموع تلاميذها ألفا لوفت بحاجات مصالح الحكومة وهذه الارقام ليست الا تقريبية وان كنت قد صرفت جل العناية فى تقديرها صارفا النظر عن التلامذة غير الناجحين معتمدا فى ذلك على التجارب التى اكتسبتها مدة السنوات العشر التى اشتغلت فيها بادارة شؤن نظارة المعارف ومزاولة أمر التعليم والتربية زمنا لا ينقص عن عشرين سنة

وبناء على ذلك يكون عدد تلامذة المدارس الاميرية على الوجه الآتى

عـــدد	
٦٠٠٠	بالمدارس الابتدائية
٢٠٠٠	« الثانوية
١٠٠٠	« العالية والخصوصية
٩٠٠٠	

وهذا القدر من التلامذة يكفى على ما أرى لحاجات مصالح الحكومة مدة من الزمن لو عمل بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٤ دسمبر سنة ٩٢ كما انه يفى باحتياجات الحربية لو اتخذت ضباطها من التلامذة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وهو غاية ما نتمناه

ولاجل أن تقوم الحكومة بنفقات هذا القدر من التلامذة حتى تحصل مصالح الحكومة على شبان أكفاء بطريقة تضمن حسن الانتقاء ينبغى أن يكون لدى الحكومة مدارس فى جميع أنحاء البلاد خصوصا فى امهات المدن كمراكز المديريات والمحافظات (عدا القاهرة واسكندريه) وحيث ان عدد المديريات أربعة عشر وعدد المحافظات أربعة فيكون مجموع المدارس الابتدائية ثمانية عشر وعلى فرض ان المدرسة الابتدائية التى بها ٣٠٠ تلميذ تتكلف ألف ومائة جنيه فيكون المبلغ الكلى اللازم للمدارس هو

المصاريف	المجموع	أسماء المدارس	تلامذة كل مدرسة
جنيه مصرى	عدد		عــــدد
١٩٠٠٠	١٨	مدارس ابتدائية	٣٠٠
٥٦٠٠٠	٤	« ثانوية (١)	٥٠٠
١٠٠٠٠	١	مدرسة للصنائع (٢)	٣٠٠
٥٠٠٠	١	« للزراعة (٢)	١٠٠
٣٠٠٠	١	« للبنات (٢)	١٠٠
١٠٠٠٠	٠٠	« طبية وأجزاجية وبيطرية وولادة	٠٠
٥٠٠٠	١	« حقوق (٣)	٠٠
٥٠٠٠	١	مدرسة مهندسخانه (٣)	٠٠
٥٠٠٠	١	« دار العلوم (٣)	٠٠
٥٠٠٠	٠٠	مصاريف الرسالة	٠٠
١٥٠٠٠	٠٠	مصاريف النظارة والكتبخانة والرصدخانة والمطبعة الخ	٠٠
١٥٠٠٠	٠٠	مصاريف التفتيش	٠٠
١٥٣٠٠٠		المكون العمومى	

---

(١) ولا بأس ببقاء مدرستى المعلمين ملحقتين بمدرستين من المدارس الثانويه بالقاهرة كما هو الحال اليوم

(٢) وهذه المدارس الثلاثة الخصوصية ينبغى أن تكون قدوة لمدارس من جنسها تؤسسها الاوقاف الخيرية الاهلية أو يوجدها بعض الاشخاص أو جمعيات بالاقاليم أو المدن وغير ذلك

(٣) وينبغى أن يضم على هذه المدارس الاربع مدرستا المعلمين المخصصان لتخريج مدرسين للغة الفرنساوية واللغة الانكليزية وهما المدرستان الملحقتان بمدرستين ثانويتين

وهذه المدارس الست يتشكل من مجموعها مدرسة جامعة

ولم نذكر عدد تلامذة المدارس العالية لان عدد المدرسين بهذه المدارس لا يتغير مطلقا مهما بلغ عدد تلاميذها ومع ذلك أرى أن عدد الطلبة بأغلب هذه المدارس المقرر التعليم فيها من أربع سنوات الى ست يكون كافيا لحاجات البلاد كما هو الحال اليوم

وحيث اننا قد أبنا عدد التلامذة المقتضى وجودهم بأنواع المدارس الثلاثة ابتدائية وثانوية وعالية فلننظر الآن فى ايرادهذه المدارس أعنى بذلك المرتبات المدرسية التى تدفعها التلامذة مع اعتبار ان المصاريف المقررة على التلامذة باقية على ما هى عليه الآن

قلنا فيما سبق انه يلزم أن يكون عدد تلامذة المدارس الابتدائية الى من الدرجة الاولى ٦٠٠٠ تلميذ حتى يكون عدد المتقدمين لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية كل سنة ١٥٠٠ وحيث ان طالبى الامتحان لنوال هذا الشهادة هم تلامذة السنين الرابعة بالمدارس الابتدائية التى يدفع التلامذة فيها ٢٠٠ مليم شهريا فيكون مجموع مصروفات ١٥٠٠ تلميذ فى تسعة أشهر هو ...... جنيه ٢٧٠٠

ولما كان باقى تلامذة المدارس الابتدائية لا يدفعون الا ١٥٠ مليم فيكون المتحصل منهم فى التسعة أشهر هو .. ٦٠٧٥

أما المدارس الثانوية فيمكن تقسيم مجموع تلاميذها الى قسمين القسم الاول داخلى وعدد تلامذته ٢٠٠ يدفع التلميذ ٢٥ جنيها فيكون المتحصل ٥٠٠٠

القسم الثانى خارجى وعدد تلامذته ١٨٠٠ يدفع الواحد ١٠ جنيه فيكون المتحصل............. ١٨٠٠٠

وهذه المصاريف هى المقررة الآن بالمدرسة الخديوية أما المصاريف المقررة بالمدرسة التوفيقية فقدارها ٣٠ جنيها عن التلميذ الداخلى و ١٥ جنيها عن التلميذ الخارجى فلو أبقينا مصاريف هذه المدرسة على حالها وقلنا ان عدد تلامذة المدرسة ٥٠٠ تلميذ منهم ٥٠ داخلية و ٤٥٠ خارجية فتكون الزيادة المتحصلة من هؤلاء التلامذة فى التسعة أشهر ٢٥٠٠

أما تلامذة المدارس الخصوصية والعالية فنقدر ان عددهم ١٠٠٠ تلميذ(١)

وحيث ان المصاريف المدرسية فيها هى ١٥ جنيه فى السنة فما يتحصل منها يبلغ ١٥٠٠٠

المكون العمومى ٥٠٢٧٥

ومن ثم يتبين أنه بتكليف جميع تلامذة المدارس بدفع المصروفات المقررة الآن يمكن الحصول على زهاء خمسين ألف جنيه من أصل مبلغ مائة وثلاثة وخمسين ألفا الذى نراه ضروريا لسير مدارسنا على الصراط السوى من حيث حاجات الحكومة

أما لو رفعنا قيمة المصروفات المدرسية فى كل مدرسة الى الحدود التى أبناها آنفا حتى يكون ما يدفعه التلميذ موازيا لما تنفقه عليه الحكومة

---

(١) وهذا العدد إنما هو تقريبى يقبل الزيادة والنقصان على حسب حاجات الحكومة

لبلغ المتحصل من ذلك نحوا من مائة ألف جنيه باضافته على مبلغ الميزانية الاصلية وهو سبعون ألف جنيه يكون مجموع المبلغين كافيا لتربية ٦٠٠٠ تلميذ بالمدارس الابتدائية وألفين بالمدارس الثانوية وألف تقريبا بالمدارس العالية والخصوصية

ولكن اخراج هذه التعديلات الرئيسة التى هى فى غاية الاهمية من عالم القول الى عالم الفعل خصوصا فى مبدأ الامر لا يوصل الى الغاية المالية التى تنتظرها مع التحقيق ولذلك يتعين على الحكومة ان تساعد النظارة مدة من الزمن بمبلغ ثلاثين ألف جنيه يعلى على مربوط سنة ٨٤ حتى تصل الميزانية الى ١٥٠ ألف جنيه وان لا تمس الايراد المتحصل من مصروفات التلامذة حتى يجرى ضمها على الميزانية

فلو همت الحكومة بتنفيذ هذا المشروع تدريجا مدة عشر سنوات لكانت أول نتيجة لذلك توفير ايراد مصلحة المكاتب الاهلية ولتأتى تخصيصها او الاعانة التى تقدمها مصلحة الاوقاف للامور الآتية

أولا — لفتح مدارس ابتدائية من الدرجة الثانية فى المراكز بصرف على كل مدرسة منها ثلاثمائة جنيه سنويا يقبل فى الواحدة مائة طفل وحيث ان عدد المراكز ٧٥ فيكون مجموع ما يصرف سنويا على مدارس المراكز التى يكون مجموع تلامذتها ٧٥٠٠ تلميذ هو مبلغ ٢٢٥٠٠ جنيه

ثانيا — لفتح مدارس ابتدائية من الدرجة الاولى فى القاهرة واسكندرية وغيرهما يقبل بكل مدرسة منها مائتا تلميذ و يصرف على الواحدة منها ٧٠٠ جنيه

ولا ننسى ان وادى الطميلات أى جفلك الوادى وتبلغ أطيانه ٧٨٠٠ فدان لا يزيد ريعه على ١٤٤٤٧ جنيه ولكن عندما تتم أعمال التصافى التى أخذت نظارة الاشغال على نفسها اجراءها تتصلح الاراضى البور وتأتى بالمحصولات فاذا فرضنا ان هذه الاراضى البور متى صلحت تعطى محصولات بقدر الثلث المنزرع الآن (وهذا محتمل الوقوع) لاشك ان ايراد مصلحة المكاتب الاهلية يبلغ يوما ما ٤٠٠٠٠ جنيه وزد على ذلك ريع الاوقاف الاخرى التى حبست على المكاتب الاهلية هذا وقد قلنا فيما سبق ان الوسائط المؤدية لنمو ميزانية المعارف لا يمكن تنفيذها تماما الا فى ظرف عشر سنوات ومن ثم يتعين على النظارة أن تنظر فى حاجاتها الضرورية حتى تمهد لمدارسها وسائل نجاح التعليم وبث المعارف

فمن ذلك

أولا — اعداد أمكنة للمدارس المقتضى فتحها وينبغى أن يكون بناؤها متقنا لا ينقصه شئ حتى انه عند افتتاحها لا يعترضنا مانع من الموانع التى تحصل اليوم كخلل فى البناء أو الوضع

ثانيا — اعداد المبانى الموجودة الآن حتى تليق للتدريس فيها اذ لا يخفى على أحد ان الامكنة التى استعملت حتى اليوم للمدارس كانت فى الاصل منازل لبعض الافراد ومن ثم تكون قد أعدت لغير ما وضعت له من وجهين أحدهما عدم ملاءمتها للتدريس وثانيهما عدم توفر الاسباب الصحية فيها

ثالثا ـ ان المدارس المتخذة فى مراكز المديريات تكون فى الغالب رديئة الوضع غير كافية وفضلا عن ذلك فان المدن التى تقام فيها تلك المدارس ليس فيها من البيوت ما يليق بسكن الناظر والمدرسين وربما كان من مصلحة النظارة أن تبنى منازل لائقة بسكنى المدرسين وتؤجرها اليهم باجرة زهيدة وبذلك تستغل النظارة ربحا من المبلغ الذى تكون قد صرفته على البناء وتزيد فى ايراداتها

رابعا ـ تصرف زيادة الميزانية فى سبيل تنفيذ بعض المشروعات التى لا تزال لعدم النقود المساعدة على تنفيذها تخيم عليها العناكب فى محفوظات النظارة خصوصا المشروع الخاص بتحسين حال المعلمين حتى تحول بينهم وبين الحاجة وتحملهم على عدم تربص الوظائف ذات المرتبات العالية التى تخلو ببعض مصالح الحكومة وذلك لا يكون الا بان نعطيهم المرتبات الكافية ونضمن لهم الترقيات المناسبة

ولا شك ان هذه الاعمال التحضيرية تستدعى مصاريف باهظة لا يمكن صرفها الا فى سنين عديدة ولذلك يقتضى أن يضم على ميزانية النظارة فى أقرب وقت مبلغ الثلاثين ألف جنيه السابق الاشارة اليه حتى يمكن الشروع فى تلك الاعمال هذا

وسنتكلم فيما بعد على أهم أمر وهو التفتيش الذى ينبغى لنا ان نعده قبل كل شئ القيام بأعماله حتى لا نعوق سير التقدم الذى حصلنا عليه وعلى الخصوص لا نتكبد الا الطفيف من المشاق فى سبيل تقدم المعارف

الى هنــا انتهى الكلام على التعليم من الوجه المالى وأظن انى قد برهنت على انه من الممكن ابلاغ عدد تلامذة المدارس الاميرية ومدارس الاوقاف الى ثلاثة أمثالها فتصبح نحوا من ٢٠٠٠٠ بدلا عن ٧٨٠٠ وذلك يكون بعلاوة خفيفة على مربوط المعارف وتعلية المصاريف المدرسية لدرجة مقبولة عقلا ومحو المجانية بالمرة من المدارس الاميرية وتحسين ايراد جفلك الوادى واستمرار مصلحة الاوقاف وغيرها على مد يد المساعدة لنظارة المعارف كما قلته

وحيث قد تم الكلام على التعليم من وجهــه المالى فلننظر الآن فى طريق الحصول على المدرسين لهــذه المدارس الكثيرة التى يقتضى استجدادها

قلنا فيما سلف ان مدرستى المعلمين التوفيقية والخديوية ومدرسة دار العلوم انما فتحت جميعا لتخريج مدرسين للمدارس الابتدائية

أما مدرســة دار العلوم (ونظامها أشبه شئ بنظام الجامع الازهر مع تعديل فيه بغرض دخول طرق التعليم الجديدة بها) فيمكنها أن تخرج سنويا المقــدار اللازم من المدرسين للغة العربية والخط ومبادى الحساب ودروس الاشياء وغير ذلك

ولما كان بعض الشبان المتخرجين بهذه المدرسة لهم ميل طبيعى لصناعة التدريس لذلك ليس بالنادر أن نرى البعض منهم بعد خروجه منها ينكب على المطالعة لتحسين معارفه فى فن مخصوص وهؤلاء بعــد الاشتغال بصناعة التعليم مدة سنوات فى المدارس الابتدائية لاشك يأتى

لهم أن يكونوا من خيار مدرسى اللغة العربية بالمدارس الثانوية والعالية وانى لعلى يقين من أن هذه المدرسة لو وكلت ادارتها الى رجل عارف بطرق التعليم خبير بها لأتت بنتائج أعظم بكثير مما أتت به الى الآن

أما المدرستان الاخريان المخصصتان لتخريج المدرسين فليست حالهما حال مدرسة دار العلوم وذلك لان اقبال التلامذة عليهما لا يزال ضعيفا لاحتقار الرأى العام الوطنى لبعض الصناعات كصناعة التدريس وهذا ما يحمل شباننا على عدم انتخابها الا عند الحاجة بحيث متى سنحت لهم فرصة لتركها لا يتأخرون ولا يترددون طرفة عين

وقد نجح بعض مدرسينا فعلا بتركه صناعة التدريس ودخوله فى الادارة والقضاء

ومع ذلك قد أخذت الافكار تتغير شيأ فشيأ لاهتمام النظارة بتحسين حال هؤلاء الشبان ومستقبلهم حتى لا تجتذبهم مصالح الحكومة الاخرى نحوها

ولا شك ان زيادة مربوط النظارة تساعدنا على الوصول لهذه الغاية كما أشرنا اليه آنفا

وحينئذ يتأتى لهولاء المدرسين متى تخلصت أذهانهم من الفكر فى الامور المعاشية وضمن لهم المستقبل أن يتلقوا دروسا فى مدرسة معلمين عليا يتعين اتخاذها وبذلك يستعدون للتعليم فى المدارس الثانوية بل والمدارس العالية خصوصا اذا أمكنهم اتمام الدراسة فى الدرجات المختلفة للتعليم

ومن ثم يتبين أنه يتحتم علينا الى أن تحقق لنا هذه الامنية أن نستخدم الاجانب من المدرسين الذين لابد لنا منهم فى المدارس الثانويه والمدارس العالية وماذاك الا لان التعليم فى المدارس المذكورة بل وفى المدارس الابتدائية لايمكن أن يوكل الى مطلق الاشخاص ويدخل تحت قولى مطلق الاشخاص خيار الرياضيين والمهندسين والاطباء والجراحين وأرباب القوانين والمحامين والقضاة ممن لم تتوفر فيهم الاهلية التامة للتدريس على حسب التعريف الذى وضعته ويشترط للتعليم فى المدارس الثانوية والعالية أن يكون المدرس قد أتم الدراسة فى احدى المدارس المشتملة على درجات التعليم المختلفة وأن يكون قادرا على تأدية الامتحان فى المواد التى يطلب الامتحان فيها بفرنسا لاعطاء لقب الليسنس لكفاءة التدريس فى المدارس الثانوية ولقب اجريجيه مدرس فى مدارس الحقوق العليا ومدارس الطب وغيرها

فان اعترض معترض وقال أراك تقول باستحضار مدرسى المدارس الثانوية والعالية من الخارج فمايكون حينئذ نصيب لغتنا الشريفة العربية من التدريس فى تلك المدارس أقول له هوّن عليك فانى سأفصل لك نظام التعليم والتربية عندنا وأتلو عليك من نبأ البروجرامات وقصص الامتحانات النهائية مايكفى لدفع هذا الاعتراض

أما أس نظامنا المدرسى فهى المدارس الابتدائية التى من الدرجة الاولى ومدة الدراسة فيها أربع سنوات

ومن الجدول الآتى تتضح كيفية توزيع الدروس على أيام الاسبوع

والاعداد المبينة فى هذا الجدول هى عدد الحصص الاسبوعية المخصصة لكل مادة ومدة الحصة تختلف بين ٦٠ دقيقة قبل الظهر و ٤٠ بعده

	أسماء العلوم الجارى تدريسها	عدد الحصص فى الاسبوع							
		سنة اولى		سنة ثانية		سنة ثالثة		سنة رابعة	
		باللغة العربية	باللغة الاجنبية	باللغة العربية	باللغة الاجنبية	باللغة العربية	باللغة الاجنبية	باللغة العربية	باللغة الاجنبية
باللغة العربية	قرآن شريف	٦	.	٥	.	.	.	.	.
	لغة عربية	١٢	.	٧	.	٨	.	٧	.
	ترجمه	٦	.	.	.	١	.	١	.
	خط	٦	.	٤	.	٣	.	٢	.
	حساب	٦	.	٥	.	٥	.	٥	.
	هندسه	.	.	.	.	١	.	١	.
	رسم	١	.	١	.	٢	.	٢	.
	دروس أشيا	٢	.	١	.	.	.	.	.
	جغرافيه	.	.	٢	.	.	.	.	.
	تاريخ	.	.	.	.	.	.	٢	.
باللغة الاجنبية	لغة أجنبيه	.	.	.	٦	.	٧	.	٧
	خط	.	.	.	٢	.	١	.	١
	دروس أشيا	.	.	.	.	.	٢	.	٢
	جغرافيه	.	.	.	.	.	٣	.	٣
العلوم الجارى تدريسها	باللغة العربية	٣٣	.	٢٥	.	٢٠	.	٢٠	.
	باللغة الاجنبية	.	.	.	٨	.	١٣	.	١٣
	يكون عمومى	٣٣		٣٣		٣٣		٣٣	

(ملحوظة) المواد التى تدرس بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الثانية هى عين ما يدرس فى السنتين الاولى والثانية بالمدارس الابتدائية التى من الدرجة الاولى عدا اللغة الاجنبية أما الحصص الاسبوعية فموزعة على تلك المواد فى السنة الثانية منها كما هى عليه فى السنة الاولى

وقد قال بعض ولاة مصر كلمة سارت بها الركبان وهى ان مصر وان كانت من أعمال قارة افريقا لكنها تعد من أوربا وهذا يستلزم تعليم احدى اللغات الاجنبية بها ومع ذلك قد أحكم وضع البروجرامات عندنا حيث وفيت اللغة العربية فيها نصيبها وشغلت مقاما أدى بطريق السير على نسق التعليم المحكم الموجز الى نتائج أوفر مما كان ينتظر من استغراق جميع أيام الاسبوع فى دراستها على النسق القديم

على أن الجمع بين اللغتين الاجنبيتين فى مصر ليس بالبدعة لانا لو اطلعنا على البروجرامات المدونة فى سنة ١٨٤٠ الواردة فى تقرير حضرة مختار بك المرفوع الى السير جون بورينج لوجدنا أن اللغتين التركية والفارسية كانتا حالتين محل اللغة الانجليزية والفرنساوية الآن (راجع الملحق حرف ١)

ولما كان الطفل عند دخوله المدرسة أميا لا يعرف القراءة والكتابة العربية فيشرع المدرس فى تعليمه اياهما ويصرف أول سنة فى الوصول الى هذه الغاية (١)

وفى السنة الثانية تعطى اليه دروس فى الاشياء والجغرافيا باللغة العربية ويطلب منه الكتابة فى مواضيع متنوعة حتى يعتاد شيأ فشيأ

---

(١) وقد همت الطبقة المتعلمة من المصريين اليوم أن لا يرسلوا أولادهم الى المدارس الابتدائية الا بعد أن يكونوا عارفين من لغتهم مقرر السنة الاولى بتلك المدارس بحيث أصبحت السنة الثانية منها يدخل بها الكثير من الاطفال مباشرة وهو تقدم جدير بالذكر يوجب مزيد ارتياحنا وحث الاهالى على المثابرة عليه

على المطالعة والتحرير بلغة بلاده وفى هذه السنة يشرع كذلك فى تعليمه المطالعة باللغة الاجنبية

أما فى السنة الثالثة فيشرع المعلمون فى تعليم الاطفال دروس الاشيا والجغرافيا باللغة الاجنبية حتى يمرنوهم على التكلم بهذه اللغة التى لا يتكلمون بها فيما بينهم وأغلبهم لا يسمع من يتكلم بها خارج المدرسة (١)

وفى السنة الرابعة لا يزيد عدد حصص اللغات الاجنبية عما هو عليه فى السنة الثالثة لان فن التاريخ المقرر تعليمه فى هذه السنة يعطى باللغة العربية وذلك لاتساع معارف التلامذة فى الانشا والكتابة بالعربى هذا

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد الدروس الاسبوعية فى السنة الاولى ثلاث وثلاثون تعطى كلها باللغة العربية وأن من مقرر السنة

---

(١) وقد كانت المدارس الاجنبية الى اليوم تعد التلامذة اعدادا جيدا فى اللغات الافرنكية حتى كانوا يعرفونها أحسن من التلامذة الذين يتعلمون بمدارسنا الاميرية والسبب فيه بيّن وهو ان جميع الدروس تلقى على التلامذة فى تلك المدارس باللغة الاجنبية فضلا عن ان التلامذة ملزمون بالتكلم بها طول نهارهم مع أساتذتهم أو فيما بينهم وكان تعليم اللغة العربية بها ضعيفا جدا ومع ذلك كانت مصالح الحكومة كلما احتاجت لمترجم ما كانت تجده الا بين المتخرجين بالمدارس الاجنبية ولازالة انحطاط مدارسنا عن المدارس الاجنبية همت النظارة بعد التردد فأقرت سنة ٨٩ على الطريق الذى وضعناه وقد كانت الثمرات التى اقتطفناها فى هذه المدة القصيرة داعية للاستمرار على هذه الخطة بحيث يعتبر الساعى فى تغييرها جانيا ولا يعد ذلك غلوا واذن يحتم علينا فى المستقبل التعديل فيها بغرض التحسين والتوسيع

الثانية خمسا وعشرين حصة تدرس بالعربي وثمانية باللغة الاجنبية وفي السنة الثالثة والرابعة عشرون حصة تعطى بالعربي وثلاث عشرة باللغة الاجنبية هذا

ومع أن السنة الدراسية ٩ شهور تقريبا ويتخللها شهر رمضان وأعياد كثيرة ومن ثم يكون الزمن المقرر لدراسة اللغة الاجنبية قصيرا جدا الا أنه ظهر من امتحان شهادة الدراسة الابتدائية أن ثلاثة أرباع تلامذة السنة الرابعة المتقدمين للامتحان متقنون للقراءة والكتابة باللغة الاجنبية التي رغبها أهلوهم ويتكلمون بها نوعا وما وصلنا الى هذه النتيجة الا بالسير على طريقة التعليم المتبعة الآن وبصدق المدرسين ونباهة التلامذة هذا(١)

---

(١) قلنا ان العلوم تستعمل موصلا لتعلم اللغات الاجنبية وذلك ربما يوجب سوء الظن عند بعضهم فيذهبون الى ان تعلم العلوم نفسها يكون غير واف بالغرض على ان الامر ليس كذلك فان المدرسين بالمدارس الابتدائية لمعرفتهم جميعا اللغة العربية تراهم لا يلقون على التلامذة درسا جديدا الا بعد تحققهم من أن جميع تلامذة المكتب قد فهموا وحفظوا الدرس القديم باللغة الاجنبية

وفضلا عن ذلك فان الواجبات العديدة المختلفة والامتحانات والموضوعات التي تلقى على التلامذة في كل اسبوع وشهر وكل ثلاثة أشهر وكل سنة مؤدية لتفهيم التلامذة تلك العلوم باللغة وتقويتهم في نفس اللغة

وبالجملة فهم يتعلمون في درس واحد ثلاثة أمور وهي أولا اللغة نفسها ثانيا العلوم ثالثا الترجمة والاصطلاحات وطريقة التدريس هذه ربما ظهرت لمن لا يمعن النظر أنها معقدة ولكنها ليست كذلك فان الثمرات التي قد عادت من استعمالها عظيمة جدا خصوصا لو تمكن المدرسون من العمل بمقتضاها كما قررها في مدارس المعلمين أما المدرسون الذين لم يعدوا بالمرة لصناعة التدريس أو كان اعدادهم اليها ناقصا فلا شك يكونون من أكبر الاضرار على المدارس

وقد ارتفع شأن تدريس اللغة العربية منذ وضعت طرق التعليم الحديثة وتقررت فى البروجرامات بحيث انه بعد أن مضى على تدريسها بالطرق المذكورة أربع سنوات أجاب ما ينوف عن الثمانين فى المائة من تلامذة السنة الرابعة المتقدمين للامتحان للحصول على الشهادة الابتدائية تحريرا وشفاها على الاسئلة التى ألقيت عليهم أجوبة شافية وافية

وهذه النتائج التى تكرر حصولها ثلاث سنين ونراها تزداد حسنا سنة عن سنة بالنسبة للغة العربية واللغات الاجنبية تساعدنا بلا شك على اقامة الحجة على الذين أبدوا لهم صدقا أو كذبا بغير باعث وظهروا بمظهر الحيرة خشية على مستقبل اللغة العربية والعلوم بمدارسنا ونثبت لهم أن مخاوفهم لا أصل لها بل يسوغ لنا مع هذه النتائج أن نؤيد لارباب هذا الرأى أن مستقبل اللغة العربية سيفضل ماضيها وحالتها الراهنة ما لم يعترض فى طريقه الذى سلكه مع النجاح من عهد غير بعيد الجهل وسوء النية الصادران عن ذوى الحزازات والاغراض التى يشوبها العدوان

ولنرجع الى البروجرامات فنقول

يتضح من الجدول الآتى كيفية توزيع ساعات الاسبوع على مواد الدراسة بالمدارس الثانوية ومدة التعليم بها خمس سنوات

عدد الحصص فى الاسبوع

	المواد الجارى تدريسها	سنه اولى		سنه ثانيه		سنه ثالثه		سنه رابعه		سنه خامسه	
		لغه عربيه	لغه اجنبيه	لغه عربيه	لغه اجنبيه	لغه عربيه	لغه اجنبيه	لغه عربيه	لغه اجنبيه	لغه عربيه	لغه اجنبيه
باللغة العربيه	لغه عربيه	٦	..	٦	..	٥	..	٥	..	٤	..
	ترجمه	١	..	١	..	١	..	١	..	٢	..
	خط	٣	..	١	..	١	..	١	..	١	..
	حساب	٣	..	٢	..	٢	..	٢	..	١	..
	هندسه	٢	..	٢	..	٢	..	٢	..	٢	..
	جبر	..	..	١	..	١	..	١	..	١	..
	رسم	٢	..	٢	..	٢	..	١	..	١	..
باللغة الاجنبيه	لغه اجنبيه اصليه	..	٦	..	٦	..	٦	..	٥	..	٥
	لغه اجنبيه اضافيه	..	٣	.	٣	..	٣	..	٣	.	٣
	خط	..	١	..	١	..	١	..	١	..	١
	جغرافيه وقسموغرافيه	..	٣	..	٣	..	٣	..	٣	..	٣
	تاريخ	..	٢	..	٢	..	٢	..	٢	..	٢
	طبيعه	..	١	..	٢	..	٢	..	٢	..	٣
	كيميا	..	..	..	..	..	١	..	٢	..	٢
	تاريخ طبيعى وقانون صحه	..	..	..	١	..	١	..	٢	..	٢
	لغه عربيه والمواد التى تدرس بها	١٧	..	١٥	..	١٤	..	١٣	..	١٢	..
	لغه اجنبيه اصلية والمواد التى تدرس بها	..	١٣	..	١٥	..	١٦	..	١٧	..	١٨
	لغه اجنبيه اضافيه	..	٣	..	٣	..	٣	..	٣	..	٣
	يكون عموى	٣٣		٣٣		٣٣		٣٣		٣٣	

ويحق لى والحالة هذه أن أقول ولا فخر ان لم يكن بالسهل وضع ترتيب للدروس يكون فى جملته أحسن من الترتيب المبين فى الجدولين السابقين الموجودة تفاصيلهما فى البروجرامات التى أعلنتها نظارة المعارف سنة ١٨٩٢

وفى الواقع لم تقرر هذه البروجرامات الا بعد البحث والتنقيب والتجارب التى عملتها بنفسى منذ سنة ١٨٨٥ وساعدنى عليها الجهابذة من أساتذة المدارس فهى اذن نتيجة عمل قوم ذوى خبرة محبين للاصلاح لهم معرفة تامة بدرجة التعليم اللازم للتلامذة الذين فوض لهم أمر تربيتهم وأرى أن لا حاجة الى شرح هذا الجدول الاخير كما شرحنا جدول توزيع الدروس بالمدارس الابتدائية بل أقول بالاختصار انه متى تأسس التلميذ فى اللغة العربية بالمدارس الثانوية نقص عدد الحصص المخصصة لدراستها تدريجا وزيد فى عدد الاوقات المخصصة لدراسة اللغات الاجنبية التى يتعين على التلامذة معرفتها كمال المعرفة لئلا يسقطوا فى امتحان شهادة الدراسة الثانويه

أما تقدم اللغة العربية بمدارسنا فلا ريب فيه وفى شهر يونيه سنة ١٨٩٣ عجب صاحب الدولة رياض باشا (وهو عارف محقق وناقد مدقق باللغة العربية) غاية العجب من التقدم البين الذى تم منذ انفصاله من نظارة المعارف ولم يكن لينتظر حصوله وذلك عندما فحص بنفسه أوراق اختبار التلامذة عقب امتحان شهادة الدراسة الثانوية وقد كان ارتياحه لهذا التقدم باعثا قويا على تشجيع المدرسين

على أن تدريس اللغة العربية على النسق الجديد لم يدخل مدارسنا الا فى غضون شهر اكتوبر سنة ٨٧ بحيث ان التلامذة الذين دخلوا السنة الاولى من المدارس الابتدائية فى تلك السنة لم يترقوا للآن الا الى السنة الثانية من المدارس الثانوية ومن ثمّ يكون الباقى عليهم لنوال شهادة الدراسة الثانوية أربع سنوات والمأمول بل المؤكد أن هؤلاء التلامذة متى أتموا المقرر تدريسه بالمدارس الثانوية يكون محصولهم فى اللغة العربية والاجنبية وعلى العموم فى المعارف والمعلومات أرقى بكثير من محصول سابقيهم فان جميع الذين كانت لهم يد قوية فى توسيع نطاق التعليم بمدارسنا وجعلوا نصب أعينهم الوصول لهذه الغاية اما بتعديل فى البروجرامات أو بتعديل فى القوانين أو تغيير فى طرائق التفهيم لم يكن لهم الا غرض واحد وهو القيام بالحاجات اللازمة لتثقيف العقول وتنوير الاذهان مع مراعاة مكانة البلاد فى الهيئة الاجتماعية ودرجتها فى الاخلاق والآداب ونظامها فى الادارة والتربية وملاحظة هذه الشرائط بقدر الامكان وانى فى هذا المقام لاأنسى فضل الذين سبقونا فى هذا السبيل بما أننا جميعا نقوم بخدم التدريس والتعليم

ولبروجراماتنا الحالية مزايا عديدة لاأتعرض لسردها فى هذا المقام بل أقتصر على بيان المهم منها

وذلك لان هذه البروجرامات تقضى فيما يختص باللغة العربية بان يتعلم التلميذ القراءة والكتابة أولا ثم النحو والصرف وعلوم البلاغة والمنطق

وغير ذلك وكلما تعلم التلميذ قاعدة من القواعد تعطى اليه تطبيقات عليها بالكتابة بدلا عن أن تشحن ذاكرته بقواعد مصوغة في قالب الشعر يحفظها غيبا وبهذه الكيفية يضطر التلميذ عند حفظه القاعدة نظريا الى تطبيقها عمليا

وقد اتبعت في تقرير طريق التدريس هذه خطة يحتم معها أن المدرس الذي يشتغل بمقتضاها مع تلميذ متوسط الفطنة عارف بالقراءة والكتابة العربية فقط يتوصل في ظرف ثلاث سنوات أن يعلم هذا التلميذ من قواعد اللغة العربية ما كان يتعلمه تلميذ آخر في ظرف عشر سنوات على حسب الطرق القديمة والكتب القديمة وفضلا عن ذلك يكون الاول أكثر من الثاني تدربا في استعمال محصوله من اللغة العربية في كتاباته وخطبه ولا شك تكون له قدرة على تطبيق القواعد أكثر من الثاني الذي ربما حفظها أحسن من الاول عن ظهر القلب دون تطبيقها عملا

وهذه الطريقة بعينها متبعة كذلك في تدريس اللغات الاجنبية ولكن لما كان تعلم القراءة والكتابة بهذه اللغات أسهل من تعلمها باللغة العربية لذلك كان التقدم في الاولى أسرع منه في الثانية على العموم وهنالك سبب آخر لتقدم التلامذة في اللغات الاجنبية بسرعة وهو أن مدرسي هذه اللغات (أجانب كانوا أو وطنيين) قد اعتادوا طريق التعليم وألفوه منذ تعلمهم أما مدرسو اللغة العربية فقد تعلموا على حسب الطرق القديمة وذلك يقضي عليهم بصرف الهمة وبذل المجهود وممارسة التعليم مدة

من الزمن قبل التمكن من معرفة طرق التعليم الجديدة النقلية العملية ولما كانت دراسة القواعد النحوية على حسب الطرق القديمة معتبرة كأنها علم قائم بنفسه تراهم يحافظون عليها ويأنفون من استعمال التطبيقات خوفا من ضياع هذا الجوهر العلمى لو استعمل فى الاحتياجات اليومية الدارجة ومن ثم يتعين على رؤساء المدارس ومفتشيها مداومة تشجيع هؤلاء المدرسين وتعضيدهم لئلا يعودوا الى اتباع الطرق القديمة التى تقضى بتفسير الكتاب حرفا بحرف بدلا من تطبيق القواعد العقلية والتمرينات الكتابية ومع ذلك فقد أخذنا نجنى ثمرات حسنة ونؤمل فى المستقبل أن نقتطف أحسن منها بتحسين حال مدرسينا وتصميمهم العزم على اتباع الخطة الجديدة متى تحقق لديهم شرف الغاية وحسن الختام

وليس من ينكر أن تعليم احدى اللغات الاوروبية عندنا عليه المدار فى تقدم المعارف والعلوم عموما وانتظام الادارة خصوصا فلو كانت جميع البلاد التى تتكلم باللغة العربية (ونقتصر منها على ذكر البقاع الواقعة فى شمال أفريقا بما فيها القطر المصرى) ثم بلاد العرب والشام وأرض الجزيره اقتفت منذ أول هذا القرن اثر الحركة العلمية التى اندفعت بها مصر فى تيار المعارف فلا ريب أنها جميعا كانت تدخل فى جامعة أدبية واحدة تربطها باوروبا بارتباط أمتن وأقوى مما هى عليه الآن ويترتب على تقارب أفكار سكان البلاد العربية من أفكار الغربيين وجود علاقات أدبية بين تلك البلاد وبعضها داعية الى ايجاد

مترجمين يرون الفخر والمصلحة الذاتية فى ترجمة الكتب العلمية وكتب الآداب الجليلة التى هى نتيجة تمدن أوروبا وينشرونها فى العالم العربى بأسره وهذه النهضة العلمية الادبية فى فن الترجمة تكون نتيجتها أيضا تبادل الافكار فتترجم الكتب العربية النفيسة ليطلع عليها الاوروبيون ولكن هذه ليست حالة البلاد العربية اذ كل واحدة منها يمكن أن يقال انها مستقلة بعلاقاتها الادبية مع أوروبا

بحيث ان الكتب العلمية التى تترجم بمصر مثلا لا تستعمل الا بها ولا يقبل عليها من القراء الا العدد القليل الذين يتأتى لاغلبهم مطالعة تلك الكتب باللغة التى كتبت بها بدون احتياج الى الترجمة وقد أدى ذلك الى فقدان الوجهة المقصودة من الترجمة وما ينبغى مراعاته فيها كما أنه أدى الى أن البلاد العربية بعد أن كانت تتيه على البلاد الاوروبية بتقدمها فى العلوم والمعارف فى القرن الثانى عشر للمسيح اشتغلت هذه مع الجد فى سبيل التقدم ففاقت الاولى وتركتها وراءها بمراحل وتقهقرت البلاد العربية حتى أصبحت علومها اليوم أقل مما كانت عليه فى القرن الثانى عشر

وتعددت العلوم بتقدمها باوروبا واتسع نطاقها حتى أضحى كل فرع من فروع العلوم الاساسية علما قائما بذاته بعد أن كان فرعا لا يعتد به واتخذ له ضرب من ضروب الانشاء خاص به واصطلاحات خصوصية وزد على ذلك العلوم الجديدة التى اخترعت

بحيث ان الامة العربية لو شاءت اليوم الوقوف على أسرار هذه العلوم

بلغتها العربية لتعين علينا أولا أن تضع الاصطلاحات الخاصة بتلك العلوم

ولما كان ذوق اللغة العربية مغايرا لذوق اللغات الآريه الاوروبية كان من المتعذر ايجاد تلك الاصطلاحات الا فى حالة واحدة وهى حالة زيادة عدد المتعلمين بالبلاد العربية الى درجة يتأتى لهم معها جميعا بين لغويين ومترجمين القيام بهذا العمل الشاق المجرد عن الفائدة

على أن معظم كتب الفلسفة اليونانية لما ترجم الى اللغة العربية فى عهد أوائل خلفاء بنى العباس أخذت تلك التراجم عن الكتب السريانية والعبرانية وهما من اللغات السامية القريبة من اللغة العربية ومما زاد فى سهولة انتشار تلك التراجم أن اللغة العربية اذ ذاك كانت هى اللغة الرسمية يتعلمها ويتكلم بها جميع سكان البقاع الواقعة بين جبال البرنات ونهر الكنج وكلها خاضعة لسلطة أدبية واحدة ان لم نقل لسلطة سياسية

ومن ثم يتعين علينا ان أردنا تعلم العلوم من أوروبا أن نتعلم أولا احدى لغاتها العلمية وهذا لابد منه للترك والفرس وغيرهما ولكل أمة من الامم التى تحاول أخذ المدنية عن أوروبا فان كل هذه الامم وان بلغت الى درجات متباينة من المعارف لكنها لا تزال بعيدة عن أن تشكل هيئة كلية تتكلم بلغة واحدة منقادة الى قوة واحدة علمية وأدبية وبالجملة فانها غير مكونة الى جسم متجانس الاعضاء فى اللغات والآداب

وحيث انا بنى مصر قد أعدنا ولاة أمورنا الذين تربعوا فى دست الخديوية

الى التغذى بلبان معارف أوروبا وآدابها فيتعين علينا حتما تعلم احدى اللغات الغربية وأظن أنى أقمت البرهان على أنه ليس من الممكن أن نصل الى التحلى بتلك الآداب بطريق ترجمة كتب الغربيين الى لغتنا العربية اذ أن الديار المصرية ليست متسعة الاطراف وسكانها قليلون وليس فيهم للآن من يفقه ضرورة التحلى بتلك الآداب والاستفادة بها الا النزر اليسير ومن ثم لم تتوفر لدينا الوسائل المادية والمزايا المالية الحاملة لذوى الاهلية من المترجمين على حسن القيام بهذا العمل الذى يستدعى أهلية خصوصية ومعارف واسعة

ويجدر بى فى هذا المقام أن أصرح برأيى الخصوصى وان كان مغايرا لآراء من لا يعرفون اللغة العربية بل لآراء بعض المستشرقين العارفين بتلك اللغة وهو أنى أعتقد اعتقادا ثابتا أنه لو حصلت نهضة عمومية ودفعت عالم اللغة العربية الى التسربل بسربال العلوم الاوروبية وكان للسان العربى مركز وعضدت الامم العربية بعضها بعضا على انتشار لغتهم كما هو واقع بين الامم الانجليزية السكسونية واللاتينية لاصبحت اللغة العربية لغة العلوم والآداب كما كانت عليه الى القرن الثانى عشر من الميلاد أى قبل أن أغارت على الشرق أمم آسيا الوسطى فمحقت من فيه وآثارهم

ولنرجع الى ما كنا فيه من ضرورة تعلم احدى اللغات الاجنبية حتى نتوصل الى تعلم قوانيننا المأخوذة من القوانين الرومانية والى دراسة الطب وفن الصيدلة والطب البيطرى وفن الولادة وحتى تسهل علينا

العلوم الهندسية والزراعية وطرق التعلم والتعليم وغير ذلك وبالجملة يستحيل علينا أن نقف تمام الوقوف على العلوم والآداب التي تلقى بالمدارس الكلية باوروبا ما لم نعرف على الاقل احدى اللغات الاوروبية الرئيسة

فاذا تقرر ذلك وجب على تلاميذنا حتما اتقان احدى اللغات الاجنبية قبل دخولهم في المدارس العالية وايقافهم أنفسهم على تعلم العلوم التي توصلهم الى القيام لبلادهم بالخدم الجليلة

وللوصول الى هذه الغاية أدخلت الاطفال صغارا في المدارس

وقد بقي عندنا تعليم اللغات مدة سنين نظريا محضا كما يحصل عموما في مدارس أوروبا فكانت نتيجته عقيمة عندنا كنتيجته في مدارسها وذلك لان أرباب الشأن في نظارة المعارف حينئذ اكتفوا بنقل البروجرامات المتبعة في فرانسا ولم ينظروا في تعديلها بمراعاة حاجات البلاد ومقتضيات مستقبل العلوم .

ولما تأسست مدرسة المعلمين في سنة ١٨٨٠ ثم تحولت الى مدرسة كلية في سنة ١٨٨٥ كان مدرسو اللغة الفرنساوية بها من المعدودين وكانت العلوم فيها تدرس باللغة الفرنساوية لان مدرسيها اذ ذاك كانوا من الوطنيين الذين تلقوا تلك العلوم باللغة العربية على حسب طرق مغايرة للطرق التي استعملتها الفرنساويون ولم يكن في طاقتهم استعمال تلك الطرق وان كان تقدم التعليم متوقفا عليها

وقد ترتب على ذلك أن تلامذة هذه المدرسة كانوا يحسنون التكلم

والكتابة باللغة الفرنساوية فى سنة ١٨٨٧ قبل اتمام الدراسة بينما كان محصولهم من المواد الاخرى ناقصا

وقد اندهش لهذه النتائج بعض مدرسينا العارفين بالتعليم وبعد أن أمعنوا النظر فيها مليا هموا باتخاذ الطرق المتبعة فى مدرسة المعلمين وأدخلوها فى سائر المدارس الاميرية

وهذه عبارة جاءت فى التقرير الرابع الذى رفعه المرحوم على باشا مبارك الى سمو الخديوى المعظم بشأن التعليم الثانوى بمصر (أما تعليم اللغات الاجنبية التى لها فى هذا العصر من الاهمية بمصر خاصة ما لا يخفى فانه لم يأت الى الآن فى مدارسنا بالنتائج المطلوبة وليس ذلك لتقصير من المعلمين أو فتور فى هممهم فانهم فى الواقع أهل لما عهد اليهم من الوظائف غير أن الوقت المخصص لتعليم هذه اللغات غير كاف حتى تكتسب التلامذة ملكة استعمال اللغة ويسهل عليهم التكلم بها وهو أمر لا يمكن الحصول عليه الا بعد تمرين طويل مستمر فلازالة هذا المحظور بقدر الامكان تقرر أن مواد العلوم الجارى تدريسها الآن باللغة العربية يصير تعليمها من الآن فصاعدا بمعرفة مدرسى اللغات الاجنبية اما باللغة الفرنساوية أو الانجليزية وبذلك اذا درس التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية بلغات أجنبية وضم هذا على تعليم اللغة المقصودة بالذات اكمل بذلك تعليم هذه اللغة لامرين

الاول اشتمال هذه العلوم على التمرينات التى تتقوى بها التلامذة فى اللغة

الثانى زيادة الزمن المقرر لتعليم اللغات الاجنبية بجعله ساعتين فى اليوم بدل ساعة واحده

هذا و يناط بتعليم اللغات الاجنبية مدرسون فرنساويون أو انجليزيون ذوو أهلية فانهم نظرا لكون هــذه اللغات هى لغاتهم الاصلية يقدرون بذلك على تأدية ما يكلفون به من تعليمها بنجاح تام اه)

وقد قال فى التقرير الخامس عند الكلام على مدارس المعلمين (ان تلامذة هــذه المدارس قد أعدوا التأدية وظائف التدريس فيمــا بعــد ولذلك اقتضى الحال تعــديلا و زيادة فى بروجرام الدراســة حتى يكون هؤلاء التلامذة مستعدين حقيقة لهذه الوظائف فاحتوى زيادة عن الا على العلوم الطبيعية والتاريخ والجغرافية السياسـية والصــناعيه والتجارية والمحاسبة ومبادى الاقتصاد السياسى وبمــا أن جميع هــذه المواد تدرس لتلامذة القسمين (الفرنساوى والانجليزى) باللغة الاجنبية تمرن بالضرورة التلامذة على هذه اللغة بحيث يقدرون مع الزمن على ســلوك سبيلها ولكى يكون ذلك مؤديا للغــاية المقصودة دعا الحــال الى استحضار معلمين من بلاد الانجليز اعتنى بانتخابهم من بين المتخرجين من مدارس المعلمين) اه هذا

وهذه الطرق كما ســبق لى بيانه عبارة عن استعمــال تعليم العلوم واسطة لتمرين التلامذة على اللغات الاجنبيه

مع أن اللغــات فى أوروبا انمــا تستعمل آلة لتحصيل العلوم لكنا هنا قد عكســنا القضية واتخذنا العلوم وسيلة لمساعدة التلميذ على التكلم باللغة

التى يتعلمها وقد ثبت بالتجارب أن هذه الطريقة تعود بفوائد عظمى من جهتين

أولا لانها توصل التلميذ الى تعلم اللغة علما وعملا

ثانيا لان العلوم وهى بمثابة موصل للغات تلقى على التلامذة فى كتب مدرجة بعضها فوق بعض وضعها أفاضل من علماء الاجانب حنكتهم التجارب ومزاولة التعليم فجاءت موافقة لقوى التلامذة

وحيث ان هذه المؤلفات توجد بكثرة بانجلترا وفرنسا فما على اللجنة الادارية بنظارة المعارف (١) الا أن تنتخب الكتب التى تظهر أنها ملائمة لحاجات مدارسنا أكثر من غيرها

فاذا لو هممنا بوضع مؤلفات من هذا القبيل باللغة العربية لما وجدنا بمصر رجالا نكل اليهم هذا العمل من طبقة مؤلفى تلك الكتب من الانجليز والفرنساويين ولو هممنا من جهة أخرى بترجمة هذه المؤلفات الى العربية ووضعها فى طاقة تلاميذنا لاستحال علينا تتبع حركة التقدم المستمرة الدالة على كثرة العمل الحاصل اليوم باوروبا فى ميادين المعارف حتى فى وضع الكتب الدراسيه وزد على ذلك الصعوبات التى نلاقيها فى سبيل الترجمة أعنى بذلك صعوبة الالفاظ الاصطلاحية التى لم توجد حتى الآن كما أشرت اليه آنفا

---

(١) وهذه اللجنة المشكلة بناء على أمر عال تاريخه ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ تتركب من حضرات أحمد بك نظيم وأمين بك سامى والمستر دنلوب وجناب بلتيه بك والسيد بك بيومى والبرج بك تحت رئاسة وكيل النظاره

وطريق التعليم هذه قد تقرر العمل بها منذ سنة ٨٩ ولكن منذ تقريرها هم البعض بتجاوز حدودها فانه مع ميل الافكار اذ ذاك الى تلقى جميع مواد الدراسة باحدى اللغتين الانجليزية والفرنساوية أصبحت اللغة العربية غريبة بالمدارس وأصبح تعليم اللغتين الفرنساوية والانجليزية فى آن واحد مع اللغة العربية ضروريا من السنة الاولى بالمدارس الابتدائية ولما شاهد المرحوم على مبارك باشا (وكان حينئذ ناظر المعارف) ما وصلت اليه المدرسة التوفيقية من التقدم باستعمال تلك الطرق سعى فى ادخالها بجميع المدارس فى سنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٩٠ المكتبية

وفى سنة ١٨٩١ أى بعد العمل بهذه القاعدة وتجربتها مدة سنتين همت اللجنة الادارية المشكلة بنظارة المعارف بتقرير مواد الدروس واعادة طبعها فأصلحت هذا الخطأ الذى كان الناظر قد أخذ على عهدته سنة ١٨٨٩ ادخاله على البروجرامات بدون رأيها فتقرر

أولا — أن يبتدئ تعلم اللغة الاجنبية من السنة الثانية الدراسية فقط حتى يتفرغ التلميذ فى السنة الاولى لتعلم التهجئة العربية والمطالعة والكتابة وهذه القاعدة انما وضعت لئلا يشحن ذهن الطفل بلا فائدة ولا يتشوش عقله فينفر من تعلم تهجئتين متباينتين قلبا وقالبا

ثانيا — أن تدرس العلوم الرياضية باللغة العربية فى جميع سنى التعليم فانها هى التى أتقنت دراستها دون سائر العلوم لكثرة الكتب التى ترجمت وطبعت بمصر منذ خمسين سنة تقريبا فى المواضيع الرياضية وقد وضع

لها مافيه الكفاية من الاصطلاحات الواضحة البسيطة التى تسمح بتتبع حركة التقدم الحاصلة فى العلوم الرياضيه باوروبا

ولذلك ظن أعضاء اللجنة (ولهم الحق فى ذلك) أن هذه العلوم دون غيرها يمكن تدريسها باللغة العربية بدون أن يضر ذلك بتعليمها

ومما تقدم يتضح للقارئ أنى قد كشفت القناع عن المزايا والفوائد التى تعود من طرق التعليم المتبعة فى مدارسنا على اللغة العربية واللغات الاجنبية والعلوم

وقد قلت ان البروجرامات الحديثة وطرق التعليم الجديدة لم يجر العمل بمقتضاها الا فى سنة ١٨٨٧ وأن الوسائل التى اتخذت لاتقان تعليم اللغات الاجنبية لم يعمل بها الا فى سنة ١٨٨٩ ولذلك يتعين على الجمهور أن ينتظر خمس سنين بل ثمانيه قبل أن يحكم بجودة الخطة التى اتبعناها أو برداءتها

أما أنا وزملائى أعضاء اللجنة الادارية ومفتشو النظارة ونظار المدارس وأساتذتها فلا نشك فى حسن النتيجة وشرف الغاية اذ أننا نرى من يوم لآخر تقدما عظيما ونجاحا كبيرا

فان التجارب التى اكتسبناها تؤكد لنا أن هذه الطرق (ولم نتخذها الا بعد ادخال التعديلات والتحسينات عليها تدريجيا) لاشك توجد لدينا بعد قليل من الزمن شبانا من الحائزين على ألقاب علمية خليقين بها متوفرة فيهم المعلومات التى تمتاز بها الشبان المتخرجون بمدارس أوروبا الكليه

ولم يبق على تتميم ماقدمته على التعليم والتربية بمدارسنا الا الكلام على امتحانات شهادات الدراسة الابتدائية والثانوية

وحيث ان الثانية وتسمى البكالوريا أى الرشد قد تقررت بمدارسنا قبل الاولى نبدأ بالكلام عليها

وانى أذكر الاسباب التى حملتنا على تقريرها والتجارب التى تمت فيها والشكل الذى أخذته بعد سبع سنوات ويكاد يكون نهائيا

ان المغفور له محمد على باشا الاكبر لما استشعر بحاجته للضباط والموظفين الملكيين أنشأ أولا مدرسة عسكرية بالقلعة ثم صدر أمره بنقلها الى اسوان وذلك فى سنة ١٨١٦ وفى سنة ١٨١٨ أوجد مدرسة أعدها لتخريج المهندسين الملكيين وفى سنة ١٨٢٥ فتحت مدرسة الطب وحيث كان الطلبة الذين يدخلون بهذه المدارس من المماليك أو المصريين الذين كانوا يتعاون فى الكتاتيب والجوامع لم يكن لهم أدنى المام بالآداب والعلوم التى كان يراد تعليمهم اياها بل قل أن يعرف البعض منهم احدى اللغتين التركية أو العربية قراءة وكتابة

ولذلك كان يتعين على كل مدرسة من هذه المدارس أن تشرع فى اعطاء تلامذتها دروسا ابتدائية فى الاشياء الاولية الضرورية حتى تعدهم تدريجيا الى تلقى مبادى العلوم الخصوصية التى أسست المدرسة من أجلها

ولما أنشئت نظارة المعارف العمومية سنة ١٨٣٦ انقسمت مدارسها على حسب انقسام مدارس فرانسا الى ابتدائية وثانوية وعالية ومع

انه كان بالقصر العينى من سنة ١٨٢٥ مدرسة شاملة للتعليم الابتدائى والثانوى لكن لم يتأت للمدارس التى استحدثت سنة ١٨٣٦ أن تسير سيرا يذكر الا بعد مضى عشر سنين من تأسيسها

ولاضطرار البلاد اذ ذاك الى الموظفين لم ينتظر أن تنتظم حال تلك المدارس وتترقى التلامذة من الابتدائى منها الى الثانوى الى العالى بل كان يقبل بالمدارس العالية بالصدفة والاتفاق كما كان يحصل قديما تلامذة تلقى عليهم مبادى العلوم حسب الطرق القديمة ثم يؤخذون ويستخدمون وفى نحو سنة ١٨٥٠ بينما كانت تلك المدارس آخذة تأتى ببعض الثمرات وأصبحت التلامذة التى تحضر بالمدارس الابتدائية والثانوية تدخل فى المدارس العالية حاصلة على معارف أرقى سنة فسنة أغلقت المدارس دفعة واحدة ووقف سير التقدم

ولما هم الخديو اسماعيل باشا باعادة نظارة المعارف ثانية فى سنة ٦٣ عادت المدارس الى نظامها التى كانت عليه سنة ١٨٣٦ وهنا أيضا استعملت العجلة فامتلأت المدارس الابتدائية والثانوية والعالية من تلامذة أخذوا بالصدفة ووزعوا عليها بعد امتحان خفيف لم ينظر فيه الى معلومات الطالب فى العلوم والآداب بعين الاعتبار وتقرر أن تدرس بالمدارس العالية المواد التى كانت تدرس فى نظيراتها قبل سنة ١٨٥٠ بمعنى أن التلامذة كانوا يتعلمون مع بعض العلوم أصول اللغة العربية وكانوا يعرفونها قليلا ومبادى اللغة الفرنساوية وكانوا يجهلونها بالمرة وبالجملة كانت المواد التى تدرس فى كل مدرسة عليا عبارة عن مخلوط

لا أساس له يدخل تحتـه المواد المقررة للمدارس الابتدائيـة كالخطوط وقواعد اللغات والمواد المقررة للمدارس العالية كالعلوم النظريه والعملية الخاصة بالمدرسة ولاشك أن هذه الحال انمـا كانت وقتية

و بعـد أن مضى عليها عشر سـنين أو اثنتا عشرة سـنة أخذت جميع المدارس على اختلاف درجاتها خصوصا بعد سنة ١٨٧٥ تأتى بنتائج تذكر فتشكر لجناب دور بك

ومن اطلع على القوانين التى وضـعت للمدارس حينئـذ يعـلم أن زمن التقلب وعـدم الثبات قد انقضى وفات اذ تقرر عدم دخول أى تلميـذ مطلقا فى المدارس العاليـة قبـل مروره على المدارس الابتـدائيـة والثانوية ونجاحه فى امتحان القبول الذى يحصل قبل الدخول فيها

ولكن من الاسف لم يعمل بهذه القواعد الصائبة الحسنة تماما وترتب على ذلك وقوع فتور فى جسم التقدم الذى حصلت عليه مدارسنا بحيث ان الامتحانات كانت فى سنة ١٨٨٤ حينما تعينت وكيـلا للنظارة ظاهرية محضة لا حقيقة لها

وفى سنة ١٨٨٥ همنا بتنظيم الامتحانات وجمع التلامذة الباقين فى محال مخصوصـة ومكثنا سنتين متواليتين نشتغل بتقـرير مواد الدروس للمدارس الابتدائية والثانوية فتشكلت لهذه الغاية لجنة تحت رئاسة صاحب السعادة عبد الرحمن باشا رشدى ناظر المعارف اذ ذاك وكنت من أعضائها ومعى ويدال باشا وموجيل بك ووالبرج بك وصادق بك شـنان

وقد ظهر لنا من البحث أن البروجرامات التى كانت مسنونة من قبل لم يكن معمولا بها خصوصا فيما يمس المواد العملية منها وانها (البروجرامات) كانت مشحونة بالمواد الى درجة لا يتأتى معها للتلامذة الاطلاع على نصف تلك المواد فى السنة الدراسية

وقد ساعدنا بعض نظار المدارس ومفتشيها ومدرسيها على حسن القيام بهذا العمل الطويل الشاق وبتمامه رأت اللجنة ملافا للافراط والتفريط اللذين يحصلان فى امتحانات آخر سنه بالمدارس الثانوية ضرورة توحيد تلك الامتحانات وتسميتها امتحانات شهادة الدراسة الثانويه

ومن هذا الحين تقرر أن لا يقبل تلميذ فى المدارس العالية مالم يكن حاصلا على هذه الشهاده

ومع تقريرها بقيت امتحانات القبول بالمدارس العالية على حالها وهى قاعدة فى غاية الحكمة وينبغى المحافظة عليها بصفة امتحانات مخصوصة للدخول فى المدارس الخصوصية والعالية

وانى أرى أنه يلزمنا بذل الجهد والعناية والعمل مع التيقظ مدة سنين قبل أن تعتاد مدارسنا وتألف ضرورة الاستعداد للدخول فى المدارس العالية والخصوصية استعدادا لا يمكن التحقق منه الا بامتحان شهادة الدراسة الثانوية على أنه لم يتأت للنظارة أن تعمم طلب شهادة الدراسة الثانوية وتشدد فيه على راغبى الاندراج فى سلك المدارس العالية الا منذ سنة ١٨٩١ أى بعد أن مضى على تقرير امتحاناتها أربع سنين بحيث ان من لم ينجح فى الامتحانات من سنة ٨٨ الى سنة ٩٠

كان يتمكن من الدخول بالمدارس العالية بشرط أن يتقدم للامتحان فى السنة التالية وقد ثبت بالتجارب أن هؤلاء التلامذة لا ينجحون فى اعادة الامتحانات بل ما كان يتأتى لهم تلقى دروس السنة الاولى فى المدارس العليا التى كانوا يدخلونها وبعد أن مضى على النظارة زمن وهى فى هذه المجاهدات العقيمة الفائدة رأت فى سنة ١٨٩١ أن تحافظ على اللوائح والقوانين التى سنتها لكونها نافعة لتلامذة المدارس صالحة للحكومه

وفى شهر يونيه سنة ١٨٨٨ حصل أول امتحان لنوال شهادة الدراسة الثانوية ومن البديهى أن هذا الامتحان الاول لم يحصل بالدقة والشدة المطلوبتين فى مثله وليس ذلك بالامر الغريب فان التلامذة والمدرسين بل والممتحنين أنفسهم لم يكونوا قد استعدوا لامتحانات مثل هذه حتى آل الامر الى أن خشى كثير من زملائى وموظفى النظارة عاقبة هذه البدعة وظنوها مضرة بالتلامذة ومستقبل المدارس قائلين ان هذا الامتحان المؤدى الى انتقاء التلامذة للمدارس العالية يستدعى نقص عددهم بها مدة سنين

ومن الاسف أن هذا الخوف ناشئ من أن المصريين كانوا ولا يزالون ينظرون الى كثرة المدارس وعدد التلامذة والمدرسين دون مراعاة الجودة والرداءة فى حين انه كان ينبغى لنا أن نعرف من التجارب التى اكتسبناها منذ ثمانين سنة أننا سالكون على غير هدى ولكن لم يرق باعيننا أن نعترف بالخطأ والضلال ونحاز الى الرشد والسداد

ولما كانت نتيجة هذه الامتحانات غير المنتظرة من حيث جودة تشكيل السنة الاولى من المدارس العالية في سنة ٨٧ وفي سنة ٨٨ المكتبية عدل جميع مدرسي المدارس عن رأيهم الاول وأخذوا يستحسنون هذه البدعة وبعد أن كانوا يعارضون هذا المشروع أصبحوا يعضدونه ويعملون على اتقانه .

وقد بعثت هذه النتيجة فينا روح الامل كما انها بثت في التلامذة والمدرسين معا الغيرة والنشاط الا أن هذه الامتحانات بقيت الى سنة ٩٠ موضوعا للتجربة يتنوع فيها بقصد التحسين والكمال وفي سنة ١٨٩١ ثبت ما أقرته تجارب السنين الماضية ومحي ما بقي وأجريت الامتحانات فيها لاول مرة بغاية الشدة المرغوبه والدقة المطلوبه

وفي شهر يونيه سنة ١٨٩٢ و١٨٩٣ أجريت الامتحانات بغاية الانتظام والعدل كما حصل في سنة ١٨٩١ وبالجملة فقد مضى على تلك الامتحانات ثلاث سنين متوالية بحيث يمكن اعتبارها امتحانات حقة مفيده

وهاك جدولا ببيان عدد التلامذة الذين تقدموا لامتحانات شهادة الدراسة الثانوية وعدد الذين حصلوا على الشهادة منذ سنة ١٨٨٧

عدد الطلبه الذين تقدموا للامتحان							عدد الطلبه المقبولين فى الامتحان							سنوات
المجموع	مدارس اميريه			مدارس حره			المجموع	مدارس اميريه			مدارس حره			
	عموم التلامذه	تلامذه يقرؤن الانكليزى	تلامذه يقرؤن الفرنساوى	عموم التلامذه	تلامذه يقرؤن الانكليزى	تلامذه يقرؤن الفرنساوى		عموم التلامذه	تلامذه يقرؤن الانكليزى	تلامذه يقرؤن الفرنساوى	عموم التلامذه	تلامذه يقرؤن الانكليزى	تلامذه يقرؤن الفرنساوى	
٦٣	٤٣	..	..	٢٠	..	..	٤٧	٣٠	..	..	١٧	..	..	١٨٨٧
١١٣	٨٢	..	..	٣١	..	..	٥٥	٤٩	..	..	٦	..	..	١٨٨٨
٩٦	٧٠	..	..	٢٦	..	..	٥٩	٤٥	..	..	١٤	..	..	١٨٨٩
١٩٩	١٣٦	٣٣	١٠٣	٦٣	٥	٥٨	١١٥	٨٧	..	..	٢٨	..	..	١٨٩٠
١٢٨	٩٤	١٧	٧٧	٣٤	٥	٢٩	٢٨	٢١	٤	١٧	٧	..	٧	١٨٩١
٩٠	٥٦	١٣	٤٣	٣٤	٢	٣٢	٣٦	٢٧	٧	٢٠	٩	..	٩	١٨٩٢
٧٦	٤١	١١	٣٠	٣٥	٥	٣٠	٤٧	٣٨	٨	٣٠	٩	٢	٧	١٨٩٣

أما مواد الاختبار فاقتصر فيها على ذكر مواضيع امتحان سنة ١٨٩٣ فانها عين المواضيع التى كلف الطلبة بالامتحان فيها لسنة ٩٢ و ٩١ ولا تخالف المواد التى طلب الامتحان فيها فى السنين السابقة على هذا التاريخ الا فى الشكل فقط

الاختبارات التحريريه	مدة الاختبار ساعه
لغه عربيه	٢
لغه أجنبيه (انجليزيه أو فرنساويه)	٢
ترجمه	١
خطوط (عربى أو افرنكى)	١
رياضه (حساب ـ هندسه ـ جبر)	٣
جغرافيه ورسم خرط	٢
علوم طبيعيه (طبيعه وتاريخ طبيعى وقانون صحه(١)	٢

اختبارات شفاهيه

لغه عربيه ـ لغه أجنبيه ـ رياضه ـ جغرافيا ـ قسموغرافيا
تاريخ ـ طبيعه ـ تاريخ طبيعى ـ قانون صحه(١)

وقد عاد تقرير هذه الامتحانات على التعليم بمزايا عديدة فانها فضلا عما استوجبته من اجتهاد التلامذة فى تحصيل العلوم التى تلقى بالمدارس الثانويه لكون الاجازة التى تعطى بها أعدل شاهد لحاملها على جودة تحصيل تلك العلوم قد حملت نظار المدارس العالية على أن طلبوا من النظارة فى سنة ٩٢ الغاء السنة التحضيرية التى كان يدخل بها التلامذة بغرض الاستعداد لتلقى الدروس العالية الخصوصية

ولما تحقق للنظارة أن هذه الطلبات فى محلها أجابتهم اليها وألغت السنة التحضيرية وجعلت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية خمس سنوات بدل

---

(١) راجع مواد الدروس المقرر تدريسها بالمدارس الثانويه تجد تفصيلات مواضيع الامتحان

أربعة حتى تستعد التلامذة لتأدية امتحانات البكالوريا فالتعليم الخاص بالمدارس العالية استعد استعدادا أحسن من ذى قبل

وينبغى لنا أن ننبه فى هذا المقام الى ثمرات تلك الامتحانات وانها وان كانت عظيمة اليوم الا أنها ستكون فى المستقبل أعظم لان التلامذة الذين حصلت على يديهم لم يقضوا مدة التدريس بالمدارس الابتدائية والثانوية معا على حسب الطرق الجديدة والبروغرامات الحديثة التى لم تسن الا فى سنة ٨٧ و ٨٩ كما أشرنا اليه آنفا

وانى لعلى يقين تام وأرى أن من شاهدوا حصول هذه الحركة فى مدارسنا أثناء هذه السنين الاخيرة يشاركوننى فى هذا الاعتقاد وهو انه بمجرد تمام هذه التعديلات وارتباطها ببعضها وتأثيرها على تلامذة المدارس المختلفة من الادنى الى الاعلى لا أشك حينئذ فى أن التلامذة الذين يدخلون المدارس العالية يكونون أرقى بكثير من التلامذة الحاليين من حيث سعة المدارك وكرم الاخلاق

على أن تلامذة المدارس العالية والحالة هذه أرقى بكثير من سابقيهم استعدادا وتربية كما يتحقق ذلك ان رغب الوقوف عليه

أما امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية فأقص على القارئ تاريخها ومبدأ نشأتها وذلك انى قد شاهدت فى المدارس منذ سنين أمرا عجبت له وأنكرته وهو ان مجموع التلامذة الذين يتمون الدراسة بالمدارس الابتدائية ويدخلون السنة الاولى من المدرستين الثانويتين (١) يبلغ

---

(١) قد ضربت صفحا عن مدرسة الاسكندرية لان سنى الدراسة الثانوية لم تتوفر بها حتى الآن كما أشرت لذلك آنفا

عددهم مائتى تلميذ وهؤلاء التلامذة عند وصولهم لآخر سنة من هاتين المدرستين لايزيد عددهم عن خمسين تلميذا بل ربما نقص عن ذلك ولاشتغالى بهذا الامر الغريب سألت عنه سنة ٩١ زملائى أعضاء اللجنة الادارية وبحثنا جميعا عن موجبات هذا النقص البين فظهر لنا أن أهمها هى

أولا ــ لان التعليم بالمدارس الابتدائية وخصوصا فى السنة الرابعة منها لم يعط حقه

ثانيا ــ لان القوانين القديمة تقضى بتعيين لجان يوكل اليها امتحان تلامذة السنة الرابعة من المدارس الابتدائية وهذا الامتحان لم يجر مع الدقة والشدة المطلوبتين

ثالثا ــ لان امتحان القبول الذى يؤديه تلامذة السنة الرابعة لدى دخولهم فى المدارس الثانوية بمقتضى الشهادات التى تعطى اليهم من اللجان المذكورة يحصل مع العجلة وعدم النظام

وملافاة لهذا الضرر أعنى به تقليل عدد التلامذة الذين يسقطون بين السنة الاولى بالمدارس الثانوية والسنة الاخيرة منها الى الحد الممكن رأت اللجنة الادارية تقرير القواعد الآتية

أولا ــ عدم امتحان تلامذة السنة الرابعة الابتدائية على يد لجان خصوصية تذهب الى تلك المدارس بل تجتمع كل التلامذة من الآن فصاعدا بالقاهرة لتأدية امتحان عمومى أمام لجنة واحدة

ثانيا ــ يعطى للتلامذة الذين تظهر قدرتهم على تلقى دروس السنة الاولى من المدارس الثانوية شهادة تعرف بشهادة الدراسة الابتدائية

ثالثا ــ تقبل التلامذة بمقتضى هـذه الشهادة فى احدى المدرستين الثانويتين اللتين بالقاهرة والاسكندرية بدون امتحان

وأول امتحان حصل من هـذا القبيل على سبيل التجربة هو امتحان سنة ١٨٩١ وكان اجراؤه بالقاهرة قبل افتتاح الدراسة

ولما كانت نتيجة هذا الامتحان تساعد على تقريره أقرته النظارة نهائيا فى سنة ١٨٩٢

وهذا جدول ببيان عدد التلامذة الذين تقدموا لهذا الامتحان وعدد الذين نالوا شهادة الدراسة الابتدائية منذ سنة ١٨٩١

عدد الطلبة الذين تقدموا للامتحان							عدد الطلبة المقبولين فى الامتحان							
	مدارس أميريه			مدارس حره				مدارس أميريه			مدارس حره			
مجموع	مجموع التلامذة	التلامذة يقرؤن الانكليزى	التلامذة يقرؤن الفرنساوى	مجموع التلامذة	التلامذة يقرؤن الانكليزى	التلامذة يقرؤن الفرنساوى	مجموع	مجموع التلامذة	التلامذة يقرؤن الانكليزى	التلامذة يقرؤن الفرنساوى	مجموع التلامذة	التلامذة يقرؤن الانكليزى	التلامذة يقرؤن الفرنساوى	سنوات
٢٧٨	٢٥٦	. .	. .	١٩	. .	. .	١١٢	١٠٢	. .	. .	١٠	. .	. .	١٨٩١
٥٧٣	٤٨٢	١٦٤	٣١٨	٩١	٢١	٦٠	٢١٢	١٩١	٥٨	١٣٣	٢١	٦	١٥	١٨٩٢
٩٣٦	٦٩٠	٢٦٤	٤٢٦	٢٤٦	٧٣	١٧٣	٣٤٢	٢٧٥	١٠٤	١٧١	٦٧	٢٣	٤٤	١٨٩٣

وأعظم فائدة تعود من تقرير هذه الامتحانات هى انها تجعل التعليم بدرجة واحدة فى سنى الدراسة بالمدارس الثانوية ويترتب على ذلك أن عدد التلامذة الذين يتأخرون بفرقهم مابين السنة الأولى الدراسية والسنة الاخيرة بهذه المدارس يأخذ فى القلة من الآن فصاعدا ومن ثم يكون عدد الذين يتقدمون فى المستقبل لامتحانات شهادة الدراسة الثانوية أكثر من ذى قبل

ومن الجدول الآتى تتضح مزايا امتحانات الدراسة الابتدائية وتأثيرها على التعليم كما أشرنا اليه وان كانت هذه الامتحانات لم تقرر الا منذ سنة ١٨٩١

عدد التلامذة بالمدارس الثانويه				سنوات	ملحوظات
سنه أولى	سنه ثانيه	سنه ثالثه	سنه رابعه		
٢٠١	٧٤	٦٥	١٩	١٨٨٧	الارقام المبينة فى هذا الجدول استخرجت من اسبوعيات المدارس فى شهر دسمبر من كل سنة
١٩٠	١٢٨	٦٢	٥٦	١٨٨٨	
١٩٤	١١٠	٨٩	٤٤	١٨٨٩	
٢٤١	١٤٠	٩٣	٧٠	١٨٩٠	
٢٥٧	١٩٥	١٢٦	٧٥	١٨٩١	
٢٢٥	١٧٠	١٢٩	٨٠	١٨٩٢	

وهذا مايدلنا نحن الواقفون على سير التعليم فى المدارس المختلفة على أن تقرير هذه الامتحانات قد أتى فى أقرب وقت بالمزايا العظيمة اذ أنها

أوجدت فى المدارس الابتدائية نهضة عظيمة وزيادة فى اجتهاد المعلمين والمتعلمين بها ولذلك نؤمل من الآن حصول نجاح وفلاح عظيمين

أما المدارس الثانوية فأصبحت درجة التعليم فيها واحدة بحيث أضحى الفرق بين قوى تلامذة الفرقة الواحدة أقل ظهورا

ولم أطل الكلام على هــذه الامتحانات الا لانا جميعا بين نظار المدارس ومفتشين ومدرسين وأعضاء اللجنة الادارية ننظر لتلك الامتحانات بعين الاهمية ونعلق بها آمالنا معتقدين أنها هى الباعث الوحيــد الذى يحث على العمل وبالتالى على التقدم

وهذه هى المواد التى يجب على طالبى شهادة الدراســة الابتدائية تأدية الامتحان فيها

الاختبارات التحريرية

		مدة الاجابه ساعه
لغــة عربيه	ــ انشاء موضوع بســيط وموضوع صــغير لمعرفة تطبيق القواعد النحوية	٢
لغــة أجنبية	ــ املا بسـيطة مقدارها من ١٠ الى ١٥ سطرا وتمرين صغير على الاجرومية والترجمة ...	٢
خط عــربى	ــ ثلث ونسخ ورقعه	٠٣
خط افرنكى	ــ كبير ورفيع وأحرف كبيرة وأرقام....	٠٣
حــساب	ــ أربع مسائل تتعلق واحدة منهـا على الاقل بالموازين والمقاييس والعمله........	٣١
جغرافيه	ــ تمرين صــغير على رسم الخرط وبعض أسئلة فى مواد البروجرام	٠

الاختبارات الشفاهية

لغة عربيه
« أجنبيه
حساب ومبادى هندسية
جغرافيه
تاريخ

ولنا الأمل الوطيد بأن هذه التفصيلات تكفى لان يدرك أبناء وطننا العزيز الغرض الذى نسعى وراءه وهو حث التلامذة والمعلمين معا على الغيرة والاجتهاد بالتشديد عليهم وتعدد الامتحانات لهم حتى يتقدم التعليم وتترقى المعارف

وقد همت المدارس الاجنبية بمزاحمة مدارسنا الاميرية وأخذت هذه المزاحمة تنمو وتقوى يوما عن يوم بحيث لا يسعنا الا التصريح بأننا ان لم نبذل قصارى الجهد والثبات ونعمل بأقوم طرق التدريس لأصبح من المستحيل على تلامذتنا مباراة تلامذة المدارس الاجنبية الحرة

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نعمل بالحكمة التى نطق بها المستر اءرسون الامريكى بعد الوقوف على المراد منها وهى قوله على كل من أراد الوصول الى بغيته أن يعلم حق العلم أن لا شئ يحصل بالصدفة والاتفاق بل ان لكل شئ سببا وكما قال البهلول العربى

لا يبلغ المرء مرادا له * ان كان للصدفة يوما ركن
لكل شئ سبب بين * والشئ لا ريب به مرتهن

وبتصفية مدارسنا من كل شائبة واستعمال الطرق الجديدة فى تعليم جميع مواد الدراسة والمثابرة على انتخاب المدرسين الاكفاء وبتنظيم الامتحانات الابتدائية والثانوية والتشديد فيها توصلنا الى أن شهدت لنا الحكومة بثقتها بنا فى الامر العالى الصادر بتاريخ ٤ دسمبر سنة ١٨٩١

اذ قد جاء الامر المشار اليه مقرا على شهادة الدراسة الابتدائية قائلا بأن الحائز لها له حق التعيين فى الوظائف الصغيرة من دوائر الحكومة الملكية أما الحامل لشهادة الدراسة الثانوية فله حق أن يتعين فى الوظائف الكبيرة بالمصالح الاميرية وفضلا عن ذلك فان شهادة الدراسة الابتدائية تخول لحاملها الدخول بالمدارس الثانوية الاميرية ومدرستى الصنائع والزراعة أما حاملو شهادة الدراسة الثانوية فلهم الحق فى الدخول بمدارس المهندسخانه والطب والحقوق وهذه الشهادة معتبرة فى جمهوريتى فرنسا والسويسره بمثابة لقب البكالوريا المسوغ لحامله الدخول بجميع المدارس الكلية بهما وفى انجلترا تسمح لصاحبها بالدخول فى جميع مدارس الطب

فقل لى ناشدتك الله أى مكافأة تفعل فى النفوس وتأخذ بالالباب أعظم من ثقة الحكومة بنا واقرارها بأتعابنا وأعمالنا فان الحكومة والبلاد الاجنبية لو لم تر منا أننا نسلك أقوم السبل وأقربها الى النجاح والفوز بالتربية والتهذيب لما جادت علينا بثقتها واعتمادها

ولذلك ترانا نسعى سنة فسنة فى توطيد دعائم الامتحانات الابتدائية

والثانوية واتقانهما وباهتمامنا بانتخاب المدرسين والمفتشين الاكفاء سنة عن سنة أصل الى أن نسلك بتلامذتنا طرق العمل الصحيحة السديدة ونبتعد عن الطرق القديمة التى هى من عيوب الازمنة الغابرة ولانغراسها وانغماسها فى أخلاق أهالى البلاد لاتزال تحول دون سرعة تقدم المدارس عندنا

ومما تقدم يتضح للقارئ انى لم أترك شيأ مما يجب ذكره على المدارس وانه لم يبق على الا أن أتكلم بطريق الايجاز على المدارس الخصوصية والمدارس العالية حتى أتمم كتابى هذا الذى قد توسعت فيه أكثر مما كنت أقصده

فمن هذه المدارس

مدرسة الزراعة — حيث انها لم تؤسس الافى سنة ٨٩ فلا يسعنى الكلام عليها الآن اذ ينبغى أن يعطى لها الوقت الكافى لاتساع نطاقها واتيانها بالثمرات العملية وعند ذلك ينظر فى أمرها فان كان الطريق الذى سلكته هو الصحيح تركت وشأنها والا أدخل فى نظامها بعض التعديل

مدرسة البنات — الصعوبات التى تحول دون تحسين هذه المدرسة شتى منها صعوبات مالية وأخرى متعلقة بالتعليم وغيرها أدبية لارتباطها باخلاق البلاد وعوائدها ولذلك أرى السكوت عنها الآن الى أن ينظر القومسيون فى تقريرى الذى تشرفت بتقديمه

للحضرة الخديوية فى ١٠ يونيه سنة ٩٣ وضمنته ما عملته النظارة من البحث فى هــذا الامر المهم ويقرنها ثيا على التعديلات التى يقتضى ادخالها فى هذه المدرسة

مدرسة الصنائع ــ هذه المدرسة كانت قبل سنة ٨٥ معتبرة منفى لتلامذة المدارس الاخرى الاميريه ولاشك أن ذلك هو السبب فى عدم اتيانها بفائدة تذكر الى سنة ٨٥ عند ذلك همت النظارة بتحسين حالها وتوسيع نطاقها واعلاء قدر الصــنائع اليدوية بعد أن كانت محقرة بها ونجحت فى ذلك ولكن من سنة ٨٨ الى سنة ٩٠ عادت المياه الى مجاريها الاصلية بتغيير القابض على زمام المدرسة لان ناظرها الجديد لعدم علمه بما تم فيها من التحســين على يد سلفه لم يتأت له أن يمنعها من الرجوع الى القهقرى وأهم تغيير حصل فى نظامها منذ سـنة ١٨٩٢ هو تقرير القاعدة القاضية بعدم دخول التلميذ بها ما لم يكن حائزا شهادة الدراسة الابتدائية

وذلك لان ناظرها الحالى عند تقرير امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية فى سنة ١٨٩١ طلب أن لا يقبل من التلامذة بمدرسته الا الحاصلون على هذه الشهادة

وكان قصده بذلك أن يضمن لمدرســته نخبة التلامذة ويرفع شأنها علما وأدبا ويحول دون عودتها الى أن تكون مأوى للخائبين من التلامذة الذين طردتهم المدارس الاخرى

وقد أجابته النظارة الى طلبه وعنــد ما صدق مجلس النظار على قانون

المدرسة ومواد التعليم بها أدخل هذا الشرط فى القانون المذكور (أول اكتوبر سنة ١٨٩١)

ومن جهة أخرى كانت ورش مصلحة السكة الحديد (ويوظف بها معظم التلامذة المتخرجين من المدرسة) تشكو من عدم استعداد تلامذتها وخصوصا من كبر سنهم وفى الواقع كانت هؤلاء التلامذة يلحقون بالورش وسنهم ما بين الثامنة عشر الى الثانية والعشرين واكبر سنهم ما كان يمكن استخدامهم صبيانا فى الورش ولقلة محصولهم ما كان يتأتى استخدامهم صناعا أو رؤساء ورش ونحن الآن ننظر (باتفاق مع مصلحة السكة الحديد) فى الطريق الذى يوصلنا الى ادخال التلامذة بهذه المدرسة عارفين جانبا من الاعمال اليدويه وبذلك نتوصل الى جعل مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بدلا من خمس

وبتمام هذا المشروع والعمل بموجبه يمكننا أن نقدم لمصلحة السكة الحديد تلامذة عارفين بصناعتهم أهلا لان يكونوا من خيار الصبيان فى سن الخامسة عشر وهو السن المطلوب لمصلحة السكة الحديد

على أنه قد يتساءل بعض العارفين بفضل المدارس الخصوصية أى مدارس الصنائع ولم لا تنشئ الحكومة مدارس مماثلة لمدرسة بولاق فى أمهات المدن وكيف لا يعلم بهذه المدرسة عدد من الصنائع أكثر من العدد الذى يعلم بها الآن

وردا على السؤال الاول أقول ان مدرسة الصنائع تحتاج الى المصاريف أكثر من غيرها من المدارس وذلك ليس بالمتيسر لدينا ومهما كانت

مدرسة الصنائع صغيرة يتعذر ان لم أقل يستحيل انشاؤها وجعلها مستعدة للشغل وقبول مائة من التلامذة بأقل من ١٠٠٠٠ جنيه كما أنه يستحيل ادارة حركتها مالم تربط لها ميزانية سنوية مقدارها من ٣٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠٠ جنيه

فمن أين يتأتى لنا الحصول على هذه المبالغ الجسيمة وفضلا عن ذلك قد همت النظارة غير مرة بفتح مدارس من هذا القبيل ولكنها لم تنجح لانه اعترضها فى طريقها عقبتان لا يمكن عبورهما وهما قلة النقود وعدم المدرسين المخصوصين (١)

على أنه يخيل للبعض أن وجود المدرسين المخصوصين فى مدارس الصنائع من الامور الثانوية ويظنون أن الصانع متى عرف صناعته نوعا يتأتى له تلقينها للاولاد ويحتجون على ذلك بأن الصبيان يتعلمون الصنعة من الصانع الذين يمرنون فى ورشته ولكن مثل هؤلاء لا يعتد برأيهم فانهم لا يميزون بين الورشة والمدرسة وفى المثل السائر المتداول على ألسنة العوام صنعة بلا أستاذ يدركها الفساد فان المعلم الذى يعلم الصنعة لفريق من التلامذة بين ثلاثين وأربعين تلميذا لا يشبه الصانع

---

(١) فى نحو سنة ١٨٧٤ همت النظارة بانشاء مدرستين للصنائع احداهما ببولاق والاخرى بالقرية ولكنها قد أغلقتهما بعد سنة

وفى سنة ٧٢ أنشأت كذلك مدرسة للبنين وللبنات الخرس والعميان أغلقتها سنة ١٨٨٩

وفى سنة ٨٩ أوجدت بالمنصورة مدرسة للصنائع وألغتها فى سنة ١٨٩١

الذى يعمل فى دكانه لكسب معاشه ويعلم صنعته الى صبيين أو ثلاثة بالممارسة والتمرين وكما أنه يلزم لمعلم الآداب والعلوم أن يزاول صناعة التعليم مدة طويلة ويعمل مع الجد فى سبيل الحصول عليها وتلقينها كما ينبغى لتلاميذه كذلك يتعين على معلم الفنون والصنائع مزاولة صناعة التعليم زمنا حتى يتمكن من تلقينها لمن يتعلمون عليه ولعدم مراعاة النظارة لهذه القاعدة لم تنجح فى التجارب التى عملتها وأشرنا اليها آنفا هذا والفضل فى نجاح مدرسة الصنائع انما يعود على جناب جيجون بك الذى نيط به أمر تنظيمها فى سنة ٦٣ ان لم أقل انه أوجدها من العدم وقد نسج خلفه الموسيو مونيه على منواله ويسرنا أن نعترف بانه قد برهن على ثباته واخلاصه كسلفه وان لم يكن عمله شاقا فانه وجد المدرسة عاملة وكان له من بين المدرسين والمعلمين أعوانا قاموا بمساعدته أكثر من الذين وجدوا مع جناب جيجون بك فى سنة ١٨٦٣ وبعدها بزمن طويل

أما الامر الثانى الذى يتمناه بعض الناس وهو ادخال جميع أنواع الصنائع بمدرسة بولاق فيحول دونه نظام المدرسة وذلك لان عدد تلامذتها ثلثمائة تلميذ ولا يمكن أن يشكل بها فرق لتعليم الميكانيكا مطبقة على الصناعة وشغل النجارة تحتوى الواحدة منها على عشرة تلامذة أو عشرين تلميذا فان هذين الفنين وهما أهم الفنون لمصر يقضيان بأن تشكل فرقهما من مائة تلميذ أو ثمانين حتى يكون العمل مثمرا وتمرن التلامذة على جميع الاشغال ولذلك اذا أردنا تعدد

الصنائع يتعين علينا تعديد المدارس وأن لا يدخل في كل مدرسة الا صنعة واحدة أو اثنتان من نوع واحد أو تكون احداهما متممة للثانية بشرط أن يكون لكل مدرسة ناظر أهل لادارتها ومعلمون مهرة في تعليم صناعتهم وأن تكون لدينا النقود الكافية للصرف على كل مدرسة اذ لا يخفى أن الاعمال التي تصنع في مدرسة من مدارس الصنائع لا تقوم بنفقاتها ويخطأ القائل بعكس ذلك لانه انما يريد قلب المدرسة الى ورشة يختص كل تلميذ فيها ضرورة بتعلم صنعة واحدة ويؤول أمر الجميع لان يكونوا اصناعا عارفين بصنعتهم عملا بدون تصور ولا شك ان ذلك مغاير للغاية التي تقصد من فتح مدرسة للصنائع وهي تخريج صناع أذكياء عارفين بجميع فروع صناعتهم يتأتى لهم مع الزمن أن يكونوا معلمين أو رؤساء ورش في الصنعة التي انتخبوها

وبالجملة أقول ان مدرسة الصنائع عندنا على ما هي عليه الآن حسنة في بابها وتصلح أن تكون نموذجا لغيرها وتقوم للبلاد بالخدمة الجليلة ولا شك أن تقوم لها في المستقبل بخدم أجل من ذلك خصوصا لو ثابرنا على اتباع الخطة التي سلكناها معها وحافظنا على القوانين واللوائح التي سنناها لها وأدخلنا بعض تعديلات في فروعها وأصلحنا العيوب التي بها على مقتضى حاجات العصر

مدرسة الحقوق — لا ينكر أحد أن هذه المدرسة سالكة مسالك التقدم والنجاح وأن جميع الطلبة الذين يتلقون الدروس بها اكفاء ويدخلونها حائزين لمعارف أرقى سنة عن سنة وفي سنة ٩٢ طلب

ناظرها جعل مدة الدراسة بها أربعة سنوات بدل خمسة وأجيب الى طلبه وفى الامتحان النهائى لسنة ١٨٩٣ أعطى لشهادة التلامذة الذين خرجوا منها اسم ليسنس بدل شهادة لتتميم الدراسة

والفضل فى التقدم الذى حصلت عليه المدرسة والاعتبار الذى حظيت به من الجمهور ينسب لعدة أسباب فقال جناب ناظرها المسيو تستو ان سبب تقدمها هو أن التلامذة الذين يدخلونها حائزين شهادة الدراسة الثانوية قد استعدوا لتلقى دروسها سنة فسنة استعدادا حسنا فأحسن

ويقول الرأى العام ان اختيار الطلبة لهذه المدرسة دون غيرها انما منشأه دخولهم فى الوظائف القضائية وأن انتظام الترقى فى تلك الوظائف يضمن للشبان المتخرجين بهذه المدرسة مستقبلا حسنا لا يصل اليه الا من درس القوانين

ونحن نرى أن الفضل فى تقدم هذه المدرسة انما يعود على جناب ناظرها الذى توصل بكرم أخلاقه وسعة مداركه فى العلوم الشرعية وأحوال التربية لان يحوز عظيم ثقة المدرسين الذين هم تحت ادارته والمتعلمين والجمهور فى آن واحد

ومن الواجب أن لا ننسى ناظرها القديم الطيب الذكر فيدال باشا الذى قدس لها منذ تأسيسها طريقا واضح المنهاج منطبقا على الكمال والنظام كما شهد بذلك جناب المسيو تستو الذى دعى لادارة حركتها بعد وفاة فيدال باشا بسنتين وهذا ما يدلنا على أن الصبغة التى اكتسبتها

من يد فيدال باشا كانت ثابتة تكاد لا تزول وبالجملة فمجموع هذه الاسباب هى التى أكثرت خطاب هذه المدرسة (١)

---

(١) وقد نشر جناب المستر سكوت المستشار القضائى تقريرا عن المحاكم الاهلية نلخص منه الجملة الآتية المختصة بمدرسة الحقوق الخديوية لتأييدها ما قلناه عن المدرسة المذكورة وهى بحروفها الواجب الثانى هو احياء مدرسة الحقوق الحالية واعطاؤها روحا جديدة لاننا نعتبرها ينبوعا تنبث منه رجال القضاء فى المستقبل وقد اتحدت معنا نظارة المعارف فى تحقيق هذا العمل وأقرت الحكومة المصرية فى الحال الحاضرة بضرورة وجود رئيس أوربى فيه كمال الاستعداد لتأدية هذه المأمورية وقد ساعدنا الحظ اذ وجدنا ما كنا نطلبه فى شخص الموسيو تستو الذى ضحى مهنته الدراسية فى فرانسا بقبول رئاسة مدرسة الحقوق

فرتب التعليم فيها ترتيبا جديدا فأصبح اليوم امتحان الدخول والامتحانات السنوية والامتحان النهائى للاستحصال على شهادة فى القوانين (دبلوما) أصعب بكثير من قبل وصار يغرس فى أذهان طلابها المبادى ولا يقتصر فقط على نصوص الشرائع وأضحى التعليم فيها مقصودا به تثقيف اذهانهم وتوسيع قرائحهم بعد ان كان أولا قاصرا على تنمية ذاكرتهم وكما ندرس فيها الشريعة الاسلامية كذلك ندرس فيها القوانين الفرنساوية والقانون الرومانى وانا نميل لتفضيل طلاب هذه المدرسة بحكم الطبيعة على غيرهم على ان من حصلوا على شهادات من أوروبا لا تبعدهم بالمرة وقد أصبحت اليوم تلك المدرسة مرغوبا فيها حتى صار عدد طلابها اليوم ضعفه فى سنة ١٨٩٠ كذلك نظم المسيو تستو دروسا ليلية ومع ذلك فانى لم أقصد بهذا ان أقول ان طريقة التعليم والتربية وصلت الآن لحد الكمال وانما قد حصل نجاح عظيم بالنسبة للماضى

وأرى من الضرورى أن يدخل فيها اصلاح مهم وهو وجوب أن تكون مرتبات أساتذتها كافية حتى تكون وظيفة المعلم مرغوبا فيها لذاتها وحتى لا تكون معتبرة فى المستقبل كمحل عرضى يتخذ وسيلة يتدرج بها الى المحاماة أو سبيلا للوصول لوظائف القضاء

مدرستا المهندسخانه والطب - فى سنة ١٨٨٥ كانت العلوم التى تلقى فى هاتين المدرستين نظرية محضة وربما كانت تقليدية أكثر منها علمية وبعد ذلك عنى البعض بأن يبعث فى التعليم روحا جديدة فقامت المصالح التى تستخدم التلامذة المتخرجين بهما وهى نظارتا الاشغال والداخلية ومصلحة السكة الحديد وهمت بتحسينهما كما عنيت نظارة الحقانية بتحسين حال مدرسة الحقوق فعدلت مواد الدراسة بهما وقام العمل مقام النظريات المحضة التى قد أبقى منها النظريات الضرورية

ولا شك الآن بعد ادخال هذه التعديلات فى أن تأخذ هاتان المدرستان فى التقدم ولكن من الاسف ان هذه التعديلات الخيرية النافعة لم يكن الاصل فيها نظار هذه المدارس كما حصل بمدرسة الحقوق وذلك لان مهندسى نظارة الاشغال والسكة الحديد وأطباء نظارة الداخلية هم الذين قاموا بها ولذلك قوبلت تلك التعديلات بسخط بعض الموظفين فى هاتين المدرستين ان لم نقل بالمعارضة منهم وترتب على ذلك وقوع معاكسات لم يكن من شأنها المساعدة على التقدم وهذه المعاكسات أيا كانت أسبابها الحقيقية وان لم توقف سير التقدم بالمرة الا أنها عطلته نوعا ولا يعزب عن الاذهان أنه مع وجود هذه التعديلات التى أدخلت على نظام هاتين المدرستين لا تقبل الطلبة الاندراج فى سلكها حتى يتحقق لهم حسن النتيجة بالتجارب

وينسب الجمهور عدم اقبال الطلبة على هذه المدارس الى أسباب

منافية على خط مستقيم للاسباب الحاملة على اقبال غيرهم على مدرسة الحقوق وهى أن صناعة المهندس والطبيب أصبحت لا مستقبل لذويها فان جميع الوظائف قد شغلت بالموظفين وأضحى الترقى صعبا

ومن هنا يظهر أنه لم يأن لتلامذة المدارس العالية أن يعدلوا عن الفكر بأن تعلمهم بهذه المدارس لابد من أن يوصلهم الى الخدمة فى الحكومة على أننا لا نيأس من قرب حلول هذا الوقت بل نأمل حبا لشرف بلادنا ومراعاة لمصلحتها أن نرى يوما ما من الوطنيين محامين ومهندسين وأطباء يتعاطون صناعتهم خارج ادارات الحكومة ويبارون فيها الاجانب من محامين ومهندسين وأطباء ممن يعرفون أن صناعتهم خارج تلك المصالح تكسبهم من المال فى الزمن القريب أكثر مما ينتظره زملاؤهم المصريون من المرتبات التى تعطى اليهم مقابلة عملهم فى الحكومة

ومن الاسباب الداعية لعدم اقبال الطلبة على مدرستى الطب والمهندسخانه أنه قد تقرر منذ سنة ١٨٨٧ أن لا يقبل تلميذ فى المدارس العالية مالم يكن حائزا شهادة الدراسة الثانوية

ومن الجدول الذى وضعناه مبينا لعدد التلامذة الذين نالوا هذه الشهادة فى الامتحانات التى حصلت يتضح أنه لرغبة معظم التلامذة فى تلقى القوانين بمدرسة الحقوق لم يبق الا النزر اليسير ممن يرغب فى مدرسة الطب والمهندسخانة

وانى أضع الجدول الآتى لبيان عدد التلامذة الذين رغبوا فى كل مدرسة من المدارس العالية بعد حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من سنة ٨٧ الى سنة ١٨٩٢ ومنه يتضح ان مدرسة الحقوق تأخذ معظم هؤلاء التلامذة

عدد التلامذة	أسماء المدارس
١١٠	مدرسة الحقوق
٤٨	« الطب
٣١	« المهندسخانه
٦٦	مدارس المعلمين
٥	مدرسة الزراعة
١٣	التحقوا بمصالح الحكومة وغيرها
٢	دخلوا المدارس الحربية
٢٢	اشتغلوا بالتجارة وما شاكلها
٣	ماتوا
٣٠٠	

راجع الملحق حرف (ب) تجد فيه تفصيل الجدول

فيكون عدد الطلبة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٨٩٢ ثلثمائة تلميذ

وانى أرى أن نظام مدارسنا العالية جيد فى الجملة ولما كانت درجة التقدم الصريح البيان الوطيد الاركان مرتبطة فى كل مدرسة بناظرها ومعلميها وخبرتهم فى الامور الجديدة التى نحن فى حاجة اليها وادراكهم للرغائب المتجهة نحو الارتقاء فى عالم المنقولات ولذلك يتعين علينا مراعاة لمصلحة المدارس العالية التى هى عين مصلحة البلاد أن نسعى فى أن نجعل على رأس كل مدرسة منها أناسا من خبرنا أهليتهم وتحققنا كفاءتهم فى العلم بأصول التربية والتهذيب وفى اقتدارهم اقتدارا فعليا على ارشاد التلامذة وادارة حركة التعليم الذى يقوم به المدرسون وبالجملة ينبغى لنا أن نتخير نظار مدارسنا العالية من المتخرجين بالمدارس الجامعة

ومتى وقع الاقرار على هذا التعديل المحتم وتم اخراجه من عالم القول الى عالم الفعل وأصبحت مدارسنا العالية مؤسسة على أسلوب منتظم وقائمة على قواعد متينة يقضى بها العقل حينئذ تتجه الرغبات الى ضمها كلها الى بعضها وجعلها مدرسة كلية جامعة

وبما أن العناصر اللازمة لانشاء هذه المدرسة الكلية تكاد تكون متوفرة لدينا بتمامها فعندما نتمكن من الحصول على الاساتذة القديرين على التدريس فى هذه المدرسة الكلية يكون من السهل وصولها الى درجة الاستعداد والكمال فتكتسب البلاد فوائد عظمى من حيث تقدم العلوم والآداب والفلسفة النظرية والعملية وما يحدث من السنن والتقاليد وبما يظهر من روح الموالاة فى العمل وبالمزاحمة

والمسابقة اللتان يتولدان بالطبع بين مدرستنا الكلية وبين نظائرها الاخرى

ولا يهمنا الآن قلة عدد التلامذة الذين دخلوا فى السنين الاخيرة بمدرستى الطب والمهندسخانه فاننا نعتبر هذه الحال وقتية لانه مع فرض بقاء عدد المدارس الثانوية وعددها ثلاثة على حاله يتأتى لها بعد قليل أن تحضر سنويا بالامتحان شهادة الدراسة الثانوية مائتى تلميذ على الاقل ولو قدرنا أن عدد المقبولين فى الامتحان هو النصف منهم فقط لكان عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية فى كل عام مائة على الاقل

ولا يظن أحد أن جميع هذا العدد من التلامذة يرغب فى دراسة القوانين فلو قدرنا أن أربعين منهم رغبوا فى مدرسة الحقوق وهو أكبر عدد يمكن فرضه لكان الباقى ستين تلميذا يوزع على مدرستى الطب والمهندسخانة والمدرستين المخصوصتين للمعلمين ومدرسة الزراعة ولو فرضنا أن عدد الداخلين بكل مدرسة من المدارس المذكورة عشرة فقط لكان فيه الكفاية

وقبل أن أختم عجالتى هذه على التعليم بمصر أتكلم بطريق الايجاز على نظام من أهم نظاماتنا المدرسية التى استعرناها من أوربا وأعنى بذلك التفتيش على المدارس فأقول

التفتيش على المدارس قد وجد بالاسم منذ سنة ٣٦ ولكن لو بحثنا عن مسماه لرأينا أنه لم يظهر فى عالم الوجود الا فى سنة ٧٠ أو سنة ١٨٧٩ عندما هم طيب الذكر دوربك باعادة نظامه

ولاشك أنه ما كان يتأتى الى دوربك بمفرده أن يقوم بما قام به من الخدم الجليلة للتعليم لولا مساعدة جماعة المفتشين الذين كانوا معه وقتها وكان انتخابهم فى غاية الحكمة وفى الواقع انه لم يكن العمل الذى قام به هذا الفاضل مقرونا بالنجاح الا بمعونة عمال أذكياء أصدقاء يوقفونه على سير المدارس سواء بالقاهرة أو الارياف ويبلغون الى تلك المدارس تعليماته الصحيحة ومبادئه القويمة ويفتشون على المدرسين ويلاحظون تعليمهم ليرشدوهم ويقوموا أودهم عند الحاجة

ولو لم يكن التفتيش حسن النظام لما تأتى له كذلك جمع المعلومات الدقيقة التى ساعدته على أن يضع فى سنة ٧٥ احصائية تفصيلية عن المدارس المصرية أميرية كانت أو أجنبية

وهذا العمل المهم فى حد ذاته اتخذه دوربك أساسا لوضع قانون المدارس ومواد التدريس التى قد سعى جهده بالتوفيق بينها وبين حاجات البلاد وأميال أهاليها نحو التعليم

ومعلوم أنه لم يكن اذ ذاك بالمدارس من المدرسين من تربى التربية الخصوصية بغرض التعليم وأول من افتكر ايجاد مدارس للمعلمين وأقام الحجة على ضرورة وجودها هو دوربك والذى بعثه على هذا الفكر توالى التفتيش على المدارس ومن ثم تعلم درجة الاهمية التى كان عليها التفتيش اذ ذاك

ومن هذا الوقت أخذ التعليم يترقى بالمدارس الا أن التفتيش لم يتسع نطاقه للآن ولم ينظر له بعين الاهمية التى كان يستحقها والدليل على

ذلك أنا لا نزال حتى اليوم نرى ضعفا فى مدرسينا فمنهم من توصف حالة تعليمه بالجودة ومنهم من توصف حالة تعليمه بالرداءة وأغلبهم بين هؤلاء وهؤلاء

وبموت دوربك مات التفتيش معه تقريبا وعاد الحال الى ما كان عليه قبل تنظيمه له فان المفتشين الذين تهذبوا على يديه بشق الانفس خرجوا من وظائفهم وتشتتوا أيدى سبا فى مصالح الحكومة بحيث أصبح التفتيش اسما ليس الا

وذلك لان بعض من قبضوا على زمام المعارف كانوا يجهلون مزايا التفتيش وبعضهم كانوا لا يقولون به لانه لو وفى حقه يضايقهم ويخالف أغراضهم النفسانية

ولما توظفت بنظارة المعارف العمومية سنة ٨٤ كان أمر التفتيش قد آل الى العدم تقريبا

ومن سنة ١٨٨٥ الى سنة ٨٨ اشتغلت بايجاده ثانية وساعدنى على ذلك عبد الرحمن باشا رشدى وبينما نحن ننتظر أن نقطف ثماره اعتزلنا الاعمال بنظارة المعارف سنة ١٨٨٨

ولما كان المرحوم على باشا مبارك الذى أعقب عبد الرحمن باشا رشدى فى نظارة المعارف يرى من التفتيش حجر عثرة فى سبيل وظائف الناظر تركه ينحل ثانية

فاضطر خيار الشبان الذين كانوا مكونين لجسم التفتيش الى السعى وراء التوظف فى غير المعارف حيث انهم لم يبق لهم بها أمل فى ارتقاء

مداركهم واتساع دائرة أعمالهم بنظارة المعارف وكانت هذه ثانى مرة انهدم فيها بناء التفتيش بعد أن كاد يتم

ولما استلم زكى باشا زمام المعارف سنة ١٨٩١ شعر بالضرر الذى عاد على المدارس من خلوها من التفتيش عند ذلك سعينا معا فى ملافاة هذا الضرر ولكن الوسائل المادية لم تساعدنا حتى الآن على تشكيل المفتشين تماما(١)

وهاك عدد موظفى التفتيش فى هذه المدة

عدد	مفتشين	فى سنة
٩	»	١٨٨٤
١١	»	١٨٨٥
١٤	»	١٨٨٦
١٣	»	١٨٨٧
١٥	»	١٨٨٨
١٣	»	١٨٨٩
٦	»	١٨٩٠
٩	»	١٨٩١
٩	»	١٨٩٢
١١	»	١٨٩٣

---

(١) راجع التقرير الاول والثانى والثالث لسنة ٨٨٥ و سنة ٨٦ و سنة ٨٧

وحيث كان التفتيش الآن عبارة عن قواد لا جنود معها فهما بلغت درجة المفتشين من الغيرة على أداء وظائفهم والدراية بأساليبها لا تكون الخدم التى يقومون بها بالخدم الجليلة سيما وأن أوقاتهم تنقضى فى تحرير الاعمال الكثيرة التى تناط بهم فى الديوان أو بالمدارس الخصوصية فلا يتفرغ الواحد منهم للتفتيش على المدارس المنشأة بمصر من اسوان الى الاسكندريه الا مرة فى السنة

وكثيرا ما اضطرنا الحال الى استخدام نظار المدارس وبعض مدرسيها لاداء وظيفة التفتيش ولا يخفى أن تكليف هؤلاء بهذا العمل ولو موقتا وغيابهم عن مدارسهم يضران بالتعليم ضررا بليغا

وليتنا مع ذلك نصل الى غايتنا وهى جعل التفتيش على المدارس أقل ندورة

هذا ولعدم المفتشين كذلك نضطر لاستخدام المدرسين فى الامتحانات فنشكل منهم لجان الامتحان بحيث يرى بعض المدرسين ينتخب ممتحنا لتلاميذه وهو أمر يشق علينا ولا يتأتى لنا ملافاته الا اذا انتظمت هيئة التفتيش

ولهذا كنت كلما سنحت لى الفرص أطالب الحكومة بالنقود التى تساعدنا على تشكيل هيئة تامة من المفتشين ولكن واأسفاه كان جوابها على الدوام سلبيا بحجة عدم النقود

ولست أنكر على فرض حل المسئلة المالية انه يبقى علينا مسئلة اعداد الرجال الاكفاء ولكن هذه ليست من المشكلات فى جانب ما لاقاه دوربك

ولا حاجة لى أن أبين من الآن الطرق التى ينبغى اتباعها فى تشكيل هيئة من المفتشين بل أقتصر على أن أقول ولا أخال أن أحدا يعارضنى فى ذلك أنه ان وجدت هيئة من نخبة المفتشين المهذبين العارفين بحقيقة وظيفتهم لاصبحت تلك الهيئة روحا فى جسم نظارة المعارف من شأنها العمل على تقدم المدارس من جميع الوجوه وايجاد السنن المساعدة على استتباب الامر فى جميع فروع النظارة وحذو السلف على منوال الخلف وهو أمر لم يتحقق للنظارة منذ تأسيسها فى سنة ١٨٦٣ وكانت مضاره عظيمة بالحكومة والاهالى فى آن واحد

وقد طلبت فى الميزانية التى أوردناها آنفا أن يقرر مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لما يحتاجه التفتيش من النفقات وهذا المبلغ ليس بالكثير فى جانب هيئة تشكل من عدة من المفتشين ومن أقلام يناط بها جمع تقاريرهم على المدارس واحصائياتهم ومصاريف تنقلاتهم وتجولهم فى أنحاء القطر

وليس يخفى على أحد من العارفين باحوال مدارسنا ما للتفتيش عليها من حسن التأثير وان كان مرور المفتشين الآن على تلك المدارس أقل من القليل كما أن أهمية المعلومات التى تستخرجها النظارة من بين سطور تقاريرهم غنية عن البيان هذا

وان كان التفتيش الآن غير كامل النظام وغير واف بالغرض المقصود الا أن الخدم التى يقوم بها المفتشون الآن خير كافل لنا على جليل مزاياه وعظيم فوائده لو انتظم واتسع نطاقه وعظم وقعه وتأثيره على المدارس سواء بالقاهرة أو الارياف

على أن التفتيش لو وضع على أساس متين لما اقتصرت مزاياه العظيمة على المدارس التابعة لنظارة المعارف بل تسرى على المدارس الكثيرة الاجنبية التى تهتم يوما فيوما بالعمل بمقتضى البروجرامات التى سنناها ونطالب الآن بدخولها تحت مراقبة النظارة ورعايتها فتستفيد من طرق التعليم والتهذيب المتبعة فى مدارسنا ولا اخال أحدا يجهل المزايا الجمة التى تعود على تقدم التعليم فى البلاد من بث خطة رسمية واحدة فى جميع المكاتب والكتاتيب حتى تصبح الطريق طريقا أهلية محضه

ومن البديهى أنه لا يتأتى لنا الوصول الى هذه الغاية الا بايجاد هيئة تامة للتفتيش فى قدرتها القيام بالعمل الذى يوكل اليها فان هيئة التفتيش بالوضع الذى هى عليه الآن ليس فى وسعها أن تدير حركة المدارس الاميرية التابعة لنظارة المعارف حق ادارتها فكيف يتأتى لها أن تتكلف القيام بحاجة المدارس الاجنبية

ولذا نرى أن أكبر خدمة تقوم بها الحكومة لنظارة المعارف هى تحسين حال التفتيش وتوسيع نطاقه اذ هو الآن فى حال الطفولية ولاعتقادنا ذلك نقول مع الالحاح بضرورة تشكيل هيئة من المفتشين ممن وقفوا أنفسهم لهذا العمل الخصوصى بشرط أن يكون عددهم كافيا حتى يكون تأثيرهم على المدارس قويا ثابتا ونظام التفتيش بهذه الصفة يعتبر نافعا فى جميع البلاد وأما عندنا فى مصر فيتحتم اعتباره من الضروريات خصوصا وأن مدارسنا حديثة العهد وينقصها أمران طول التجارب ونتيجته وهى روح الاجتماع على مبادئ واحدة والاشتراك

فيها وهما أمران لم يوجدا حتى الآن بمدارسنا ولا يتأتى لغير هيئة من المفتشين جيدة النظام أن توجدهما وتحافظ عليهما كما سبق لنا الاشارة لذلك

على أنى لا أنكر الخدم الجليلة التى قام ويقوم بها لنظارة المعارف بعض المفتشين الموجودين الآن وان لم يكونوا قد اشتغلوا بالتفتيش الا قليلا لان البعض منهم مناط به أعمال مهمة بالنظارة فلا يتذرع للمرور والتفتيش على المدارس الا فى النادر والبعض الآخر لقلة عددهم يقصرون أعمالهم على مدارس القاهرة ويهملون بحكم الضرورة مدارس الاقاليم

وقبل أن أختم مقالتى هذه على التعليم العام بمصر أقدم بين يدى بنى وطنى العزيز ملحوظة لبعض الفلاسفة

ليست معرفة الامور بالعقل والعلم معرفة حقيقية بل ظاهرية وانما الحقائق تنكشف بالتجارب والمزاولة

انتهى

ملحقات

ملحق حرف (ا)

لم أتمكن من العثور على ميزانية لنظارة المعارف قبل سنة ١٨٦٨ وقد جاء في التقرير الرسمي الذي رفعه مختار بك وهو أول مدير لديوان المدارس الى جناب السير جون بورنج في سنة ١٨٣٩ أي بعد تشكيل ديوان المدارس بثلاث سنين انه لم تكن اذ ذاك موازين لمصالح الحكومة على الاطلاق ومع ذلك قد كتب اثنان من علماء الفرنساويين وهما المسيو مانجان والدكتور كلوت بك لمحا تاريخية على مصر سنة ١٨٢١ وسنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٠ أبانا فيها بقدر الامكان موازين الايراد والمصرف لمصالح الحكومة في السنين المذكورة ولكنهما لم يتعرضا لمصروفات نظارة المعارف لذلك رأيت من الفائدة أن أجمع من شتات الاوراق التي بقيت عن المصادر الثلاثة المذكورة التي يوثق بها ميزانية مصروفات هذه النظارة فأقول

قد اتفق كل من المسيو مانجان والدكتور كلوت بك على أن مصروفات المدارس الحربية كانت تبلغ اذ ذاك ١٠٠٠٠ جنيه وزاد الاول منهما أن ما ينفق على تلامذة الرسالة المصرية بباريس كان يبلغ ٧٥٠٠ جنيه (راجع كتاب اللمحة العمومية التاريخية على مصر للدكتور كلوت بك طبع بروكسيل سنة ١٨٤٠ والصحيفة ١٥٤ من الجزء الثالث من كتاب تاريخ مصر للمسيو فيلكس مانجان طبع باريس سنة ١٨٣٩) هذا

وقد قال حضرة مختار بك في تقريره الذي رفعه الى المسيو مانجان ان مجموع مدارس الحكومة في سنة ١٨٣٩ كان ثلاثا وستين مدرسة منها

عــدد	
٥٠	مدرسة ابتدائية منتشرة فى انحاء القطر
٢	مدرسة تجهيزية
١١	مدرسة عاليه
٦٣	

وبمقارنة هذا المجموع بمجموع مدارسنا الحالية وقدره ٥٥ نرى أن عدد مدارس الحكومة سنة ١٨٣٩ يزيد عن عددها الآن بثمان مدارس ولكن هذه الزيادة ليست الا ظاهرية

لانه يؤخذ من الاحصائية التى عملها مختار بك عن مدارس سنة ١٨٣٩ ان هذه المدارس هى

الجمــله	تلامذه	مدارس ابتدائية	
عــدد	عــدد	عــدد	
	٦٠٠	٣	بمصر
	٢٠٠	١	باسكندريه
	٢٠٠	١	باسيوط
٥٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥	فى مدن القطر عدد تلامذة كل مدرسة ١٠٠
		مدارس تجهيزيه	
		عــدد	
	١٥٠٠	١	بأبى زعبل بالقرب من القاهرة
٢٣٠٠	٨٠٠	١	باسـكندرية
٧٨٠٠	نقل بعــده		

الجمله	تلامذة		
عدد	عدد		
٧٨٠٠	٠٠٠		ماقبله
			مدارس خصوصية وعالية
		عدد	
	٣٠٠	١	طب
	١٢٠	١	بيطرية
	٣٠٠	١	سوارى
	٣٠٠	١	طوبجيه
	١٠٠	١	بياده
	٢٢٥	١	مهندسخانة
	١٥٠	١	ألسن
	١٥٠	١	موسيقى
	٥٠	١	زراعه
	٢٠	١	ولاده
٢٧١٥	٣٠٠	١	محاسبه
١٠٥١٥	اليكون		

قلت ان مجموع المدارس القديمة يزيد على مجموع المدارس الحالية ثمان مدارس فى الظاهر فقط وذلك لان بعض هذه المدارس كان تابعا لنظارة المعارف وهو الآن تابع للحربية ولذلك يقتضى تنزيل هذا البعض من المجموع وهو

أولا ـ	مدرسة الشواري	وعدد	تلامذتها	٣٠٠
	« الطوبجيه	«	«	٣٠٠
	« البيادة	«	«	٨٠٠
	« الموسيقى الحربيه	«	«	١٥٠
				١٥٥٠

ثانيا ـ مدرستا الالسن والمحاسبه اللتان انحازتا لمدرسة الحقوق وامتزجتا بها

ثالثا ـ مدرسة البيطريه التى الحقت منذ هذه السنة بالمدرسة الطبيه(١)

فيكون عدد المدارس الاميرية فى سنة ١٨٣٩ زائد عن عدد المدارس الموجودة اليوم بمقدار مدرستين فقط وهى زيادة واهية لا تذكر أما لو أدخلنا فى الحساب المدارس الحرة الكثيرة العدد التى يسير التعليم فيها على حسب بروجرامات النظارة (وقد اشترك خمس وعشرون منها فى امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية)(٢) لوجدنا أن عدد المدارس المنتظمة قد زاد النصف ومن هذا البيان يتضح انه يمكننا أن نعتبر عصرنا الحالى عصر تقدم فى جانب زمن مؤسس العائلة الفخيمة الخديوية الذى يعد زمن نهضة فى العلوم والمعارف وحيث ثبت ذلك فلنقارن الآن عدد تلامذة المدارس فى العصرين المذكورين

---

(١) راجع قرار النظارة الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ٩٣

(٢) راجع ذيل الجرنال الرسمى نمرة ١٠١ الصادر بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ٩٣

قال مختاربك في تقريره ان مجموع التلامذة لسنة ١٨٣٩ كان ١٠٥١٥
ولاجل أن تكون المقارنة صحيحة ينبغي أن يستنزل منه عدد
تلامذة المدارس الحربية في السنة المذكورة وهو ١٥٥٠
فيكون الباقي هو عدد تلامذة المدارس الملكية في السنة
المذكورة وهو ٨٩٦٥
ومن هذا الباقي ينبغي استنزال عدد تلامذة المدارس التحضيرية
للمدارس الحربية ولا يكاد عددهم ينقص عن ١٥٠٠
فيكون الباقي هو تلامذة المدارس الملكية لسنة ١٨٣٩ وهو ٧٤٦٥

ومن ثم تكون زيادة عدد تلامذة المدارس في سنة ٩٣ على عددهم في سنة ٣٩ هي ٣٣٥ وذلك بصرف النظر عن تلامذة المدارس الحره المذكورة آنفا

وحيث تقرر هذا فلننظر في مبلغ النفقات التي كانت تصرفها الحكومة على مدارسها في سنة ١٨٣٩

قد جاء في تقرير مختاربك أن التلامذة كانت تتعلم بالمدارس الابتدائية القراءة والكتابة العربية والاربعة قواعد الاصلية من الحساب وبذلك تكون هذه المدارس بمثابة مدارسنا الابتدائية التي من الدرجة الثانية

أما المدارس التي يسميها تجهيزية فكانت تتعلم التلامذة بها اللغة العربية والفارسية والتركية والحساب بأكمله ومبادئ الهندسة والجبر والجغرافيا والتاريخ والرسم

ولاشك أن هذه المواد أقل من المواد الواردة في بروجرامات المدارس الابتدائية الحالية التي من الدرجة الاولى

ومن هنا يمكن تقدير نفقات نظارة المعارف في سنة ١٨٣٩ بان يقال ان ما كانت تصرفه على مدارسها الابتدائية هو ما يصرف الآن على المدارس الابتدائية التي من الدرجة الثانية وان ما كانت تصرفه على المدارس التجهيزية يوازي ما تصرفه الآن على المدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى

ولكن حيث ان تلامذة جميع المدارس في سنة ٣٩ كانوا داخلية تقوم لهم الحكومة بمأكلهم وملبسهم ومبيتهم بل وتعطي لهم مرتبات شهرية كما جاء ذلك صريحا في تقرير مختار بك فلو فرض أن ما كان يصرف على التلميذ الواحد اذ ذاك يوازي ما يصرف على التلميذ الداخلي في المدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى وهو ١٥ جنيها سنويا لكان ذلك هو الحقيقة ونفس الواقع

أما ما ينفق على التلميذ الواحد بالمدارس الخصوصية والعالية فيستدل عليه مما قاله الموسيو ماشجان والدكتور كلوت بك من أن نفقات المدارس الحربية كانت تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وحيث ان مجموع تلامذة هذه المدارس هو ١٥٥٠ فيكون ما ينفق على التلميذ الواحد أقل من سبعة جنيهات وهو عدد لا يمكنني الاقرار عليه وان احتج بعضهم بان النقود اذ ذاك كان لها قيمة عالية أو بان زمن المغفور له محمد علي باشا الاكبر كان مشهورا بالبساطة والاقتصاد بل يغلب على ظني أن الموسيو ماشجان

قد أخطأ فى تقرير هذا العدد وكذلك الدكتور كاوت بك قد نقل ذلك الخطأ عنه

ويساعدنى على تقرير هذا الخطأ بعض ملحوظات وصلت اليها يستدل منها على مقدار ما كان ينفق على التلميذ الواحد فى السنة بالمدارس العالية

وذلك ان الموسيو مانجان نفسه قد قال ان ما تصرفه الحكومة على تلامذة الرسالة المصرية بباريس يبلغ فى السنة ٧٥٠٠ جنيه فلنتخذ هذا المبلغ واسطة للمقارنة ونقول

ان عدد تلامذة الرسالة كان اذ ذاك مائة تلميذ كما صرح به جناب الموسيو جومار رئيس الرسالة

وبناء عليه يكون ما تصرفه الحكومة اذ ذاك على التلميذ الواحد ٧٥ جنيها سنويا أما الآن فعدد تلامذة الرسالة باوروبا لا يزيد عن ثمانية عشر تلميذا يصرف عليهم سنويا ٤٠٠٠ جنيه فيكون ما ينفق على التلميذ الواحد هو ٢٠٠ جنيه

وانى أنبه الى أن بالرسالة فى سنة ٩٣ زيادة على العدد السابق بيانه تسعة وخمسين طالبا لا تتكلف لهم الحكومة بشئ اذ أن نفقاتهم على أهليهم ومن ثم يكون عدد الطلبة الذين هم تحت رعاية الحكومة باوروبا أربعة وسبعين طالبا ومع زيادة تلامذة الرسالة فى سنة ٣٩ عن سنة ٩٣ الا أنه يحق لنا أن نهنئ أنفسنا على ما نلناه من التقدم فى السنين الخمس الاخيرة خصوصا لو اعتبرنا الامور الآتية

أولا ــ ان الطلبة الذين ينفقون على تعلمهم بالرسالة من عند أنفسهم بدون أن يكلفوا الحكومة شيأ ما قد بلغت نسبتهم ٧٥ فى المائة بخلاف سنة ٣٩ فكان جميع الطلبة يتعلمون على نفقة الحكومة

ثانيا ــ ان الطلبة الموجودين الآن باوروبا حسنت معاملتهم حسا ومعنى عن أقرانهم الذين كانوا باوروبا سنة ٣٩ فضلا عن كون من يبعث به اليوم الى أوروبا يكون مستعدا تمام الاستعداد لتلقى العلوم العالية هنالك ولذلك نراهم يستفيدون أكثر من الآخرين من جميع الوجوه سواء من اقامتهم بتلك المدارس الكلية أو من تلقى العلوم بها

ولنرجع الآن الى النظر فى تقرير ميزانية المعارف العمومية لسنة ٣٩

قد قلنا فيما سبق ان الطالب الواحد فى الرسالة المصرية بفرنسا كان يصرف عليه فى السنة ٧٥ جنيها ولا يخفى ان هؤلاء الطلبة كانوا داخلية هنالك أعنى تقوم لهم الحكومة بمأكلهم وملبسهم ومبيتهم بل وتصرف لهم مرتبات كتلامذة مدارسها العالية بالقاهرة

وقلنا أيضا انه يصرف اليوم سنة ٩٣ على التلميذ الواحد باوروبا ٢٠٠ جنيه وعلى التلميذ بالمدارس العالية بمصر ثمانون جنيها أعنى ثلث ما يصرف عليه باوروبا فان قدرنا أن ثلث ما كان يصرف فى سنة ٣٩ على تلميذ الرسالة لما كان يصرف على تلميذ المدارس العالية بمصر نكون قد أصبنا الحقيقة

وبذلك يكون متوسط ما يصرف على تلامذة المدارس الابتدائية والتجهيزية البالغ عددهم ٨٣٠٠ تلميذ هو ١٠٢٠٠٠ جنيه بعد

تنزيل عدد التلامذة المخصصين للمدارس الحربية الذين يتكلف الواحد منهم ١٥ جنيه

ولو استنزلنا من مجموع تلامذة المدارس العالية والخصوصية ١٥٥٠ تلميذا الذى هو مجموع تلامذة المدارس الحربية وفرضنا أن مايصرف على تلميذ هذه المدارس هو ثلث مايصرف على تلميذ الرسالة وهو ٢٥ جنيها فكان مبلغ مايصرف على تلامذة المدارس الخصوصية والعالية بمصر هو ٢٩١٧٥ جنيه

وبذلك يكون المجموع هو ١٣١١٧٥ جنيه

وباضافة مبلغ ٧٥٠٠ وهو مايصرف على الرسالة باوروبا يكون مبلغ ١٣٨٦٧٥ هو المجموع الذى يمكن اعتباره ميزانية لنظارة المعارف فى سنة ١٨٤٠ وهو أقرب الى الحقيقة من غيره وقد قلنا فيما سبق ان جميع ماتنفقه نظارة المعارف الآن على تلامذة مدارسها البالغ عددهم ٧٨٠٠ تلميذ هو ١١٥١٥٨ جنيه فلو قسمنا مبلغ كل ميزانية على عدد تلامذتها بان قسمنا العدد ١٣١١٧٥ على ٧٨٦٥ بما فى ذلك عدد تلامذة الرسالة لكان خارج القسمة وهو ١٦ قيمة مايصرف على التلميذ الواحد فى السنة تقريبا

وكذلك لو قسمنا مبلغ الميزانية لسنة ٩٣ وهو ١١٥١٥٨ على عدد تلامذة المدارس ٧٨١٨ بما فيه تلامذة الرسالة لكان خارج القسمة وهو ١٥ مايصرف على التلميذ الواحد فى السنة تقريبا

وغرضى من هذا الحساب انما هو لان أبين أن الميزانية التى فرضتها لنظارة المعارف سنة ١٨٤٠ هى فوق الحقيقة لا دونها

ومن ثم يمكننا أن نقول على وجه التحقيق ان الحكومة كانت تصرف على مدارسها فى الفترة التى انقضت بين سنتى ١٨٣٦ و ١٨٥٠ من ١٢٠٠٠٠ جنيه الى ١٣٠٠٠٠ جنيه فى السنة أعنى مبلغا يوازى ما تصرفه اليوم على تلامذة يكاد عددهم يكون واحدا

ويجدر بى قبل أن أتمم هذه العجالة أن أنبه الى أن مدارسنا اليوم أرقى بكثير من مدارس سنة ١٨٣٩ من حيث معداتها المدرسية والاعتناء بأمر الصحة والتربيـة والتعليم وهـذا الفرق واضح جدا لا يجعـل للمقارنة سبيلا بين مدارسـنا فى العصر السالف ومدارسـنا الحالية وللتحقق من ذلك يمكن الاطلاع على بروغرامات الدراسـة للمدارس الابتدائية والتجهيزية لسنة ١٨٤٠ التى سبق لنا نشرها آنفا ويقارنها ببروغراماتنا الحالية

وكما أن البون بعيد بين مدارس العصرين من حيث المعدات المدرسية والاعتناء بالصحة والتربية كذلك يشاهد هذا الفرق بينهما من حيث الاداره والنظام الحسى والمعنوى وهـذه حقيقـة لا تنكر ولذلك لا أخشى أن أجاهر بها أو أن يعارضنى فيها أحد

ملحـــــق حرف (ب)

كشف عن توزيع التلامذة البالغ عددهم ثلاثمائة تلميذ الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية من عهد تقريرها أى من سنة ٨٧ الى ٣١ مايو سنة ٩٢

عدد

أولا ــ دخلوا المدارس العالية الاميرية

المجموع	فى السنة الخامسة	فى السنة الرابعة	فى السنة الثالثة	فى السنة الثانية	فى السنة الاولى	
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	
٦٤	١٤	٥	١٢	٢١	١٢	بمدرسة الحقوق
٤٢	.	٣	٦	٢٦	٧	« الطب
٢٣	.	.	٦	١٠	٧	« المهندسخانه
١٢	.	.	.	٧	٥	بالمدرسة التوفيقية
١٠	.	.	٣	٥	٢	« الخديوية
٤	.	.	.	٤	.	بمدرسة الزراعة

١٥٥

ثانيا ــ دخلوا المدارس العالية الخصوصية

عدد	
٣	بمدرسة الحقوق الفرنساوية
١	« الاقباط

٤

١٥٩ نقل بعده

عدد			
١٥٩			ماقبله
			ثالثا ـ توجهوا الى أوروبا
	عدد		بفرنسا
		عدد	
		٣	يتلقون طرق التعليم
		٢٢	« العلوم الحقوقية
		٦	« « الطبية
		١	يتلقى « الهندسية بالسكك الحديدية
		١	« الفنون الزراعية
	٣٣		
	٦		بانجلترا يتلقون طرق التعليم
	١		بسويسره (جنيفا) يتلقى العلوم الحقوقية
٤٠			
			رابعا ـ توظفوا بمصالح الحكومة
	عدد		أولا بنظارة المعارف العمومية
		عدد	
		٢٧	مدرسون للغة الفرنساوية منهم خمسة نظار مدارس وواحد خوجة ترجمة وآخر مساعد بعمل المدرسة التوفيقية
		٦	مدرسون للغة الانكليزية
		١	ضابط بالمدرسة التوفيقية
		١	كاتب باللجنة المستديمة
		١	مغير بالكتبخانه
	٣٦		
١٩٩	٣٦		نقل بعده

عدد	عدد		
١٩٩	٣٦		ماقبله
	١١		ثانيا بنظارة الحقانية منهم محضران
	٩		ثالثا بالدائرة السنية
			رابعا بنظارة الحربية
		عدد	
		٢	ضباط بالجيش
		١	مدرس بالمدسة الحربية
		٣	كتاب
	٦		
	٥		خامسا بالسكة الحديد
	٢		سادسا بنظارة الماليه
			سابعا بنظارة الداخليه
		عدد	
		١	بقسم الادارة
		١	بوليس جرجا
	٢		
	٢		ثامنا بنظارة الاشغال العمومية
	٣		تاسعا بالجمارك
	١		عاشرا بالمعية (قلم التشريفات)
	١		بمصلحة البوسطه
	١		« الدومين
	١		« الملح
٧٩			
٢٧٨			نقل بعده

عدد		
٢٧٨		ماقبله
		خامسا ـ استخدموا ببيوت تجاريه وجهات غير تابعة للحكومة
	عدد	
	١	نقيب الاشراف
	١	باشكاتب دائرة البرنسيس عين الحياة هانم
	١	محامى بسكندريه
	١	صاحب أطيان بجرجا (ملتزم)
	١	تاجر بمصر
	٦	بقومبانية قنال السويس واحد وبنك الكريدى ليونيه واحد وفى محل ألن وشركاه واحد وفى محال أخرى ثلاثة
١١		
٦		لم يستخدموا
٣		توفوا
٢		لاتعلم النظارة محال وجودهما
٣٠٠		
بيانه		
١٥٥		بالمدارس العالية الاميرية
٤		« « الخصوصية
٤٠		طلبه باوروبا
٧٩		توظفوا فى الحكومة
١١		« فى جهات غير تابعة للحكومة
٦		بدون توظف
٣		توفوا
٢		لا يعلم محل وجودهما
٣٠٠		اليكون

بيان عدد التلامذة الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانويه فى الامتحانات المتتاليـة من أول سنة ١٨٨٧ تاريخ تقريرها الى ٣١ مايو سنة ١٨٩٢ باعتبار انه لم يحصل من سنة ١٨٨٨ سوى امتحان واحد بمصر فى شهر يونيه من كل سنة

عدد	عدد	
		فى سنة ١٨٨٧
	٢٥	فى شهر يونيه بمصر
	٦	« يوليه بالرساله بباريس
	١٢	فى شهر اكتوبر بمصر
٤٣		
٥٥		فى سنة ١٨٨٨ (يونيه بمصر)
٥٩		فى سنة ١٨٨٩ «
١١٥		فى سنة ١٨٩٠ «
٢٨		فى سنة ١٨٩١ «
٣٠٠		اليكون

ملحق حرف (ج)

مذكرة من نظارة المعارف العمومية الى اللجنة المالية

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٣

قد طلبت نظارة المعارف غير مرة التصريح لها بضم المبالغ المتحصلة من المصروفات التى تدفعها التلامذة بالمدارس على الميزانية وأقامت على ضرورة ذلك الادلة الواضحة والبراهين الساطعة فى التقرير العمومى لنظارة المعارف عن سنة ١٨٨٦ افرنكيه وفى المذكرة التى رفعتها لنظارة المالية فى ٢٠ ديسمبر سنة ٨٧ ولا داعى هنا لاعادة الاسباب المعضدة لهذا المقصد الذى طالما سعينا وراء انفاذه منذ سنين

وحيث ان ترتيب درجات موظفى نظارة المعارف قد تقرر نهائيا لمدة من السنين كما لا يخفى على المالية فيصح لنا اليوم أن نضم كل زيادة تحصل فى ميزانية النظارة على فصل المصروفات خاصة إذ أن المقرر لهذا الفصل زهيد جدا فى جانب المربوط للماهيات وذلك لان مجموع ماهيات المدرسين وموظفى النظارة (ويدخل تحت ذلك مستخدمو الرصدخانة الخديوية التى كانت ميزانيتها واردة ضمن مربوط نظارة الحربية فى سنة ٨٧) هو ٤٩٠٩٧ جنيه على أن المقرر للمصروفات بما فيه أجرة المطبوعات بالمطبعة الاهلية وميزانية الرصدخانة ومبلغ ١٨١٤ جنيه هو ٢١٨٧٢ جنيه وهذا المبلغ بلا ريب أقل من نصف المقرر لباب الماهيات هذا

ومن يتأمل فى الجدول المبين للمبالغ المتحصلة من المصروفات التى تدفعها التلامذة ويتصفح تقارير عامى ٨٥ و ٨٦ لا يلبث أن يأخذه العجب من أمر هو أن تقدم مدارسنا تدريجيا فى العناية بأمر الصحة والنظافة والملاحظة أوجب أن يدخلها أبناء العائلات المرتقية حسا ومعنى ممن يهمهم صحة أولادهم وحسن تربيتهم ودليلنا على أنا بعثنا بمدارس حكومتنا السنية نهضة حسنة بما لدينا من الوسائل وان كانت ضعيفة جدا يظهر من المقارنة بين عدد التلامذة الذين يدفعون المصروفات وبين عدد التلامذة المجانية اذ فى الواقع ونفس الامر قد نقص عدد المجانية بمقدار الزيادة فى عدد الذين يدفعون المصروفات تدريجا فى كل سنة

وسنبين فى تقرير سنة ٨٧ الذى نحن بصدد تحريره أمرا مهما هو أن التلامذة أرباب المرتبات مهما تحرينا فى انتخابهم ودققنا فى اختبارهم نراهم لا يجارون فى التعليم اخوانهم الذين يدفع عنهم آباؤهم المصروفات اليسيرة التى قررتها نظارة المعارف وهذا الامر ولا نزال نشاهده منذ ثلاث سنين يضطرنا الى زيادة التدقيق والتشديد فى انتقاء التلامذة ذوى المرتبات الذين يتعلمون على نفقة الحكومة السنية ويتربون فى نعمها هذا

وحيث قلنا ان زيادة الايرادات التى نطلب ضمها الى الميزانية ستخصص لفصل المصروفات فنبين هنا ما نراه من هذه الانواع أهم وألزم فمنها القيام على الفور بتنفيذ المشروع الذى لم نصل اليه حتى الآن اذ له النقود

وهو تسهيل وسائل التعليم للشبان المصريين الذين يتوجهون الى أوروبا للتغذي بلبان المعارف فيها بشرط أن لا يكون ذلك قاصرا على فرنسا كما هو حاصل الآن بل يسري على المدن الكبيرة المعتبرة مركزا للمدنية باوروبا فتشكل أولا بانجلترا ارسالية تامة وبعدها يجتهد في ايجاد ارسالية بالمانيا عند ذلك يمكن للشبان الذين يرغب أهلوهم ارسالهم الى اوروبا ليتعلموا العلوم بقصد خدمة وطنهم عند عودتهم أو لتلقي المهن الشريفة تجارية كانت أو صناعية حسبما يلائم ذوقهم ويوافق ميلهم اختيار البلد التي تروق في أعينهم اما لموافقتها لاغراضهم وأميالهم العالية أو لمناسبتها لهم في المصاريف وفي هذه الحالة تكون المصاريف التي تتكبدها الحكومة في سبيل الارساليات غير ثقيلة الاعباء خصوصا لو روعيت القاعدة التي هممنا بادخالها في المدارس بعد أن ثبتت صحتها بالتجارب وهو أن لا يرسل الى اوروبا من الآن الا تلامذة يتعلمون على نفقة أهليهم يكونون تحت ملاحظة مندوب من النظارة وادارته ومن هنا يظهر أننا لا نقصد الا أن تعين الحكومة بكل مملكة من الممالك الشهيرة باوروبا رجلا موضع ثقة تعهد اليه الاهالي بملاحظة أبنائهم وهم على يقين من عنايته بهم ورعايته لهم من حداثة سنهم الى تمام دروسهم ويوكل له أمر النظر بحاجاتهم ومراقبة تعليمهم وتهذيبهم ولا شك أن هذه الطريقة تبعث همم الشبان على السفر الى أوروبا وتقوي عزائمهم وهذه القاعدة قد جرى العمل بها في فرنسا وحصل مندوب النظار فيها على ثقة الاهالي ورضائهم واستحق كذلك الثناء من النظارة

وقد أطلنا الكلام فى هذا الموضوع لانا نراه فى غاية الاهمية ولموافقته للخطة التى رسمها لنا جناب الخديوى العالى وحكومته السنية (١)

أما المزايا الاخرى التى تعود من تخصيص الايراد لفصل المصروفات فتنحصر فى أمور ثلاثة

---

(١) جواب صادر من رئاسة مجلس النظار لنظارة المعارف بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٨) نمرة ٣٢

أوضحت نظارة المعارف العمومية بمذكرتها المقدمة للمجلس بتاريخ ١٦ اكتوبر الحاضر أن الغرض الاصلى من تشكيل الرسالة المصرية هو ارسال تلامذة من المدارس الاميرية الى أوروبا لتتميم علومهم هناك على مصاريف الحكومة ثم بعد ذلك توجهت رغبة أهالى أولئك التلامذة لارسال أبنائهم ضمن الرسالة بمصاريف على طرفهم لتتميم العلوم تحت ملاحظة الحكومة وقد زادت تلك الرغبة شيأ فشيأ حتى بلغ عدد هؤلاء التلامذة الموصى عليهم الآن أكثر من خمسين مع أن المقيدين بمصاريف على طرف الحكومة هم أربعة وعشرون تلميذا فقط وانه لذلك وما هو منظور من اقبال الاهالى وازدياد رغبتهم عاما فعاما فى ارسال أبنائهم الى أوروبا لتتميم علومهم على نفقتهم رأت نظارة المعارف عدم الاحتياج لتكبد الحكومة دفع مصاريف على عدد عظيم كهذا بل يكتفى بارسال تلميذ واحد على نفقة الحكومة سنويا يكون من أنجب الطلبة الذين أتموا الدراسة بالمدارس العالية والخصوصية فى القطر لزيادة تقويته وتمكنه من العلوم للتأهل لان يكون مهندسا أو طبيبا أو عضوا فى احدى المحاكم أو غير ذلك وأن يرسل تلميذ آخر من التلامذة الذين تحصلوا على الدرجة الثانية فى العلوم تكون نصف مصاريفه على الحكومة والنصف الآخر على أهله وحيث ان اتخاذ قاعدة ارسال تلامذة مصرية الى أوروبا من منذ عهد قديم ما كان الا أمرا اضطراريا لان المغفور له محمد على باشا عليه الرحمة والرضوان لما تبوأ أريكة الحكومة المصرية وجدها خالية بالكلية من العلوم والمعارف ماعدا العلوم الفقهية ومتفرعاتها فاضطرته الحالة لاحيائها وتأسيسها [illegible]

أولا — العناية بأمر الصحة

ثانيا — توفر الادوات المدرسية وتأليف الكتب لتلامذة المدارس الابتدائية والثانويه وطبعها

من شدة احتياج المملكه والحكومة اليها وصرف كبير عنايته وعظيم همته فى تأسيس المدارس والمكاتب واستدعى لها معلمين ماهرين من سائر ديار أوروبا وقضت عليه حالة جهل البلاد أن يستجلب لها التلامذة بصورة جبرية قهرية كما كانت تستجلب أنفار العسكرية فما بالك اذن بما كان هنالك من المصاعب العسرة الاقتحام فى ارسال تلامذة الى أوروبا واقتفاء لهذا المقصد الجليل استمرت الحكومة الخديوية ناهجة هذا المنهج النبيل لحد وقتنا هذا الذى رأينا فيه بحمد الله تعالى نور العلوم والمعارف قد انتشر وعم ودخل فى أذهان عموم الاهالى أن به السعادة وبفقده الشقاوة وكفانا دليلا واضحا على ذلك ما نراه الآن من وجود خمسين تلميذا فى بلاد أوروبا يدرسون العلوم والفنون على نفقة عائلاتهم وبهذه المناسبات صار لاحاجة ولاداعى الآن أن تستمر الحكومة بان ترسل تلامذة لاوروبا على نفقتها الا استتباعا لبعض الاحوال والحالة هذه قرر المجلس فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ١٣ صفر سنة ١٣٠٦ (١٨ اكتوبر سنة ١٨٨٨) أن يرسل كل سنه الى أوروبا تلميذا فقط من أنجب التلامذة بمصاريف على طرف الحكومة حيث انه لا يناسب حسبان نصف مصاريف أحد التلميذين على عائلته والنصف الآخر على الحكومة ولا يبدأ فى ارسال التلميذين المذكورين سنويا الا عند تنازل عدد التلامذة الموجودين الآن باوروبا على نفقة الحكومة الى عشرة هذا وأن تعمل قاعدة أساسية بمعرفة سعادة ناظر المعارف للامتحان وللقرعة عند اللزوم لتعيين من يستحق الارسال لاوروبا وان الوفر الذى يحصل من هذه الطريقة فى مربوط الارساليات باوروبا يستعمل فى ازدياد وترقى حالة التعليم بالمدارس والمكاتب داخل القطر

ولزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر.

رئيس مجلس النظار
(رياض)

ثالثا – تقرير دروس عامة تلقى على التلامذة أو على الاهالى فى التاريخ والجغرافيا وفى المعارف الضرورية وعلى الاخص فيما يتعلق بالزراعة والتجارة والصناعة ·

وزيادة على هذه الامور الثلاثة التى تتجه نحوها رغائبنا فان الايراد المتحصل من المصروفات المدرسية يسهل لنا أمرا عظيم الاهمية هو تمكن النظارة من مساعدة الاهالى (بعد استنهاض هممهم لذلك) على ايجاد مدارس ابتدائية فى البلاد التى يحب سكانها أن يكون لديهم مدارس يقومون ببعض اللازم لها

وهذه المساعدة تكون قاصرة فى أول الامر على أن تدفع النظارة سلفا جانبا من النقود وتعين معلما متخرجا من مدارس مصر بمرتب تعطيه اليه بصفة مؤقتة وتورد الاثاثات المكتبية وما يلزم للمدرسة من الادوات أما أهالى البلد فيلزمون باعداد المحل اللازم ويدفعون مصروفات طفيفة عن التلامذة وتستعمل فى تسديد المبلغ الذى دفعته النظارة مقدما وبمجرد سداده تماما تمنع الحكومة كل اعانة بل وتنيط الاهالى حينئذ بمرتب المدرس

وأقول اننا لو عملنا بهذه القاعدة مع الفطنة والحزم لتوصلنا الى نشر التعليم الابتدائى بالارياف ولنا أكبر مساعد على الوصول بهذه الغاية وهو ميل أهالى الارياف الى التعاون والتعاضد الذى لايزال بينهم من قديم الزمن فنراهم عملا بالسنن القديم العربى يتعاونون ويتشاركون فى الامور الخاصة بمصالحهم الحسية والمعنوية

وبالجملة فان مانطلبه الآن هو استعمال ايراد المدارس (وأعنى بذلك المصاريف التى تدفعها آباء التلامذة فى نظير تعليم أبنائهم) فى الشؤن الآتيــة

أولا ـ توسيع نطاق الارساليات باوروبا

ثانيا ـ تحسين الادوات المدرسية

ثالثا ـ تحسين الصحة بالمدارس بالقطر المصرى

رابعا ـ نشر التعليم بواسطة الدروس النهارية والدروس الليلية التى تعطى للشبان

خامسا ـ بث التعليم الابتدائى فى الارياف بمساعدة الاهالى على ايجاد مدارس يكلفون فيما بعد بالقيام بمصاريفها من طرفهم

هذه هى الاوجه المهمة التى رغب منى جناب السير فنسنت أن أستلفت اليها أنظار اللجنة المالية فاذا وقعت موقع القبول أرجو التكرم بعرضها على مجلس النظار حتى يقرر استعمال الايرادات السنوية للنظارة فى المصروفات ابتداء من هذه السنة بان يخصص ايرادات هذه السنة لمصروفات العام المقبل وهكذا يكون العمل فى المستقبل

وكيل المعارف

يعقوب ارتين باشا

ملحق حرف (ج) مكرره

مذكرة من اللجنة المالية الى رئاسة مجلس النظار

بتاريخ ١٦ يناير سنة ٨٨ نمرة ٧٤

تتشرف اللجنة المالية بان تقدم لمجلس النظار تقرير ارفعه سعادة وكيل نظارة المعارف العمومية بشأن ضم المبالغ المتحصلة من المصاريف التى تدفعها تلامذة المدارس الاميرية على ميزانية هذه النظارة وحيث ان هذه المصاريف تقدرت فى اتفاقية لوندره بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فلا ترى اللجنة المالية مانعا من أن يضم على مصاريف هذه النظارة سنويا مايزيد على مبلغ الخمسة آلاف جنيه

الرئيس
محمد زكى

تصدق على ذلك من مجلس النظار فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ (٣٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨)

رئيس مجلس النظار
(نوبار)

ملحق حرف (ج) مكررة ثانية

جواب من نظارة المالية لصاحب السعادة وكيل المعارف العمومية
بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٢١

وردت افادة سعادتكم الرقيمة ١٣ فبراير سنة ٨٨ وبها تطلبون تعلية ما يزيد فى ايرادات نظارة المعارف عن ٥٠٠٠ جنيه بالامانات لاستعماله فى مصروفات السنة التالية للسنة التى حصلت الزيادة فيها وحيث ان قرار اللجنة المالية المصدق عليه من مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٨ يقضى بان ما يضم على الميزانية انما هو المبلغ الذى يزيد فى ايرادات المدارس أعنى فى المرتبات التى تدفعها التلامذة لا فى الايرادات العمومية للنظارة كما يعلم ذلك من المكاتبة آنفة الذكر وبناء عليه لا توافق المالية على طلبكم هذا اذ أن مجلس النظار قد قرر بان يضم على ميزانية المعارف فى السنة المقبلة مبلغ يوازى الزيادة التى حصلت فى سنة ٨٧ فى مرتبات التلامذة حتى يمكن درج ايرادات النظارة ومصروفاتها فى الحسابات السنوية

وكيل المالية
(بلوم)

ملحق حرف (د)

قرار صادر من نظارة المعارف العموميه
بشأن تنفيذ القانون الداخلى للمدارس

(ناظر المعارف)

بعد الاطلاع على ماقرره مجلس النظار فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٩١ تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديويه

قرر ماهو آت

(المادة الاولى)

يصير تنفيذ القانون الداخلى للمدارس بالصورة الآتيه

القانون الداخلى للمدارس

الباب الاول

(فيما يتعلق بالامور الداخلية)

الفصل الاول

(فى نظار المدارس)

بند ١ — كل موظف يدير حركة مدرسة يسمى ناظرا وله من الخصائص ماسيذكر فى البنود التالية

بند ٢ — كل ناظر مسئول عن تنفيذ جميع اللوائح والاوامر والتعليمات التي تصدر له من النظارة وعليه اتخاذ الطرق الموصلة لحسن سير المدرسة الموكول أمر ادارتها الى عهدته

بند ٣ — لا يجوز لناظر المدرسة أن يتلقى أوامر أو تعليمات الا من ناظر المعارف أو وكيله

بند ٤ — اذا كان لاحد من التلامذة أو مستخدمي المدرسة شكوى أو طلب ما فلا يجوز له تقديم ذلك الى النظارة الا بواسطة ناظر المدرسة

بند ٥ — أما اذا وجه الطلب أو الشكوى الى النظارة مباشرة فلا تلتفت اليه وترتب على الفاعل عقابا تأديبيا

بند ٦ — يجب على ناظر المدرسة أن يبلغ النظارة كل شكوى أو طلب يقدم اليه ولم يكن من حدوده الفصل فيه بحيث يكون هذا البلاغ في ظرف ثلاثة أيام مرفقا عند اللزوم بما يتراآى له من الملحوظات وعليه أن يحفظ الطلبات والتشكيات التي تقدم اليه من المدرسين والضباط في ملف ويضع عليها نمرة مسلسلة بحسب تقديمها اليه أولا فأولا ويكتب على تلك الطلبات ما تم فيها وفي آخر كل سنة ترسل هذه الاوراق الى النظارة

بند ٧ — اذا امتنع الناظر أو قصر في تبليغ النظارة ما تقدم له من الشكاوى أو الطلبات فلمن قدمها من التلامذة أو المدرسين أو مستخدمي المدرسة أن يرفعها الى النظارة بواسطة البوستة مبينا

بها تاريخ تقديم شكواه أو طلبه الى الناظر وحينئذ لا يعاقب مقدمها على ذلك

بند ٨ — على ناظر المدرسة بعد تحققه من انتظام ووحدة التعليم فى فصول الفرقة الواحدة (السنة الدراسية) أن يترك للمدرسين حرية العمل بما يرونه فيما يختص بطرق التعليم

بند ٩ — على ناظر المدرسة اذا دعت الحاجة أن يبدى للمدرس بعد فراغه من الدرس وفى غير حضور التلامذة ملحوظاته التى استفادها من التجارب أو من استشارة ذوى الخبرة

بند ١٠ — على كل ناظر أن يسلك دائما مسلك الجد والوقار حتى يكون قوله وحكمه نافذا مطاعا وأن يسلك مع المدرسين مسلك التوقير والاعتبار وأن يجتهد دائما فى أن تكون التلامذة محافظين على الاحترام الواجب عليهم لرؤسائهم

بند ١١ — على ناظر المدرسة أن يقدم للنظارة فى أول كل سنة مكتبية جدولا طبق الاستمارة نمرة ١ بترتيب أوقات الدروس مبينا فيه مبدأ ونهاية كل حصة فى فصلى الشتاء والصيف باعتبار أن فصل الشتاء يبتدئ من أول شهر اكتوبر وفصل الصيف من أول شهر ابريل

بند ١٢ — يتخذ ناظر المدرسة دفترا على حسب الاستمارة حرف (أ) مرفقا بفهرست مرتب على الحروف الهجائية يشتمل هذا الدفتر على جميع أسماء تلامذة مدرسته يقيد فيه الاسماء بحسب تاريخ دخولهم بالمدرسة الاول فالاول ومبينا أمام كل اسم ان كان بمصروفات

أو مجانا داخلية أو خارجية وسنه والسنة الدراسية التى هو فيها وجنسيته وديانته وتاريخ دخوله وتاريخ ونمرة أمر الديوان الصادر بقبوله والمدرسة التى كان فيها قبلا واسم والده وصفته ومحل اقامته واسم ولى أمره أو من يخاطبه فى شأنه وعند رفت التلميذ يتأشر أمامه تاريخ الرفت وتاريخ ونمرة أمر الديوان الصادر عن ذلك

بند ١٣ – يقدم ناظر المدرسة للنظارة فى كل سنة مكتبية جداول الامتحانات التى تحصل فى كل ثلاثة أشهر وفى آخر السنة المكتبية

بند ١٤ – وعليه أن يقدم للنظارة فى شهر يوليو من كل سنة تقريرا مفصلا عن سير مدرسته فى العام الماضى وعن التحسينات التى يرى لزوم ادخالها فى العام المقبل

بند ١٥ – وعليه أن يقدم للنظارة قبل حلول المسامحة السنوية بشهر جداول باستعمال أوقات التلامذة الذين يبقون بالمدرسة مدة هذه المسامحة

بند ١٦ – اذا طلب ناظر المدرسة من النظارة رفت أى تلميذ عقابا أو بناء على رغبته ذلك كتب هذا الطلب على استمارة حرف (ب) مبينا بها صفة التلميذ ان كان خارجيا أو داخليا بمصاريف أو مجانا أو له مرتبات واسم أبيه أو متولى أمره وصفته ومحل اقامته وما لديه من المحفوظات

بند ١٧ – لا يقبل ناظر المدرسة من أى تلميذ طلب الرفت الا اذا صدق عليه أبوه أو ولى أمره وعندها يرسل الطلب مشفوعا بهذا التصديق الى النظارة مرفقا بالاستمارة حرف (ب)

بند ١٨ – لا يجوز لناظر المدرسة فى أى حال من الاحوال اعطاء شهادات دراسية لان هذا الحق خاص بالنظارة دون غيرها وانما يجوز له اعطاء شهادة دالة على درجة الاخلاق التى كان عليها التلميذ بالمدرسة وتاريخ الانفصال وسببه

بند ١٩ – اذا ورد لناظر المدرسة تذكرة من أحد المدرّسين بعدم قدرته على الحضور الى المدرسة لسبب مرضه وتحقق لديه ما يسوغ للعلم الغياب اكتفى بالتأشير به فى دفاتر الدروس وفى دفتر خاص يكون بطرف الناظر لحصر الغائبين من المدرّسين أما اذا زادت مدة الغياب عن ٤٨ ساعة فيحرر عن ذلك الى القومسيون الطبى بمصلحة الصحة اذا كانت المدرسة بالقاهرة وأما اذا كانت بالاقاليم فيحرر الى قومسيون صحى الجهة للكشف عليه وتقدير مدة شفائه على حسب ما تقتضيه المادة السبعين من فصل ثالث مستخدمين قسم ٢ اجازات ثم يعلن النظارة بهذا الكشف وان كان التغيب لسبب غير المرض وتجاوز الثمانية وأربعين ساعة وجب على الناظر اخطار النظارة أيضا عنه وعليه فى هذه الاحوال أن يعين من يقوم مقام الغائب لتأدية دروسه

بند ٢٠ – على ناظر المدرسة التى بها ضباط أن يقسم بينهم واجبات ضبط وربط المدرسة وأشغالها الاخرى التى من خصائصهم حتى يكون كل منهم عالما بعمله مسؤلا عنه

بند ٢١ — اذا مرض أحد التلامذة وكانت حالته تستلزم الراحة خارجا عن المدرسة يجوز لناظر المدرسة أن يصرح له باجازة مرضية بناء على طلب حكيم المدرسة من يوم الى خمسة عشر يوما وله أن يصرح بالمدة عينها بناء على طلب عائلة التلميذ ان كان ذلك لامر مهم تحقق منه

أما ان كانت الاجازة المطلوبة فى احدى الحالتين تزيد عن هذه المدة فيجب عليه مخابرة النظارة بشأنها على الاستمارة حرف (ت)

بند ٢٢ — جميع التصريحات التى تصدر من ناظر المدرسة الى التلامذة بالخروج يجب أن تكون بالكتابة وموقعا عليها منه وصادرة الى ضابط المدرسة

بند ٢٣ — اذا طرأ على أى تلميذ مرض يستوجب انفصاله عن التلامذة فى الحال فالناظر أن يفصله لحين حضور الحكيم أو يرسله الى أهله

بند ٢٤ — على ناظر المدرسة أن يقبل من راغبي الدخول فى مدرسته الطلبات التى يقدمونها لذلك على الكيفية المبينة فى البند ٨٢ من هذا القانون وعليه عند ختام امتحان المتطلبين أن يشكل لجنة تحت رئاسته من مدرسى المدرسة لتحرير كشف بأسماء الذين يقبلون نهائيا أو بمرتبات والذين يكونون بمصروفات وهذا الكشف يرسل النظارة بافادة يرفق بها جدول الامتحان الذى يتحرر حسب نص البند ٨٩

بند ٢٥ – على ناظر المدرسة أن يرسل للنظارة فى اليوم الخامس والعشرين من كل شهر كشفا ببيان غياب المدرسين وأسبابه وملحوظاته عليها

بند ٢٦ – متى تعين من النظارة وكيل لاحدى المدارس فينوب عن الناظر عند غيابه فى اختصاصاته ويكون مسؤلا عن جميع الواجبات التى فرضت على الناظر

الفصل الثانى

(فى المدرسين)

بند ٢٧ – كل موظف قائم بتدريس علم أو فن يسمى مدرسا وهو منقاد للاحكام التالية

بند ٢٨ – المدرسون مسؤلون عن تعليم التلامذة المنوطون بتعليمهم فلهم تمام حرية العمل فى التعليم بشرط المحافظة على ماهو مقرر بجداول مواد الدروس واللوائح والتعليمات والتنبيهات الكتابية التى تصدر لهم من ناظر المدرسة

بند ٢٩ – يجب على المدرس أن يكثر من امتحان التلامذة شفاها ليتحقق من أنهم فهموا الدروس فهما جيدا ويضع لهم درجات على ذلك وعليه أيضا أن يمتحنهم تحريريا بحضوره وتحت ملاحظته فى الايام التى يعينها ناظر المدرسة

بند ٣٠ – يجب على المدرس بعد أن يصحح أوراق الامتحانات التحريرية فى غير أوقات الدروس أن يبين للتلامذة ماوقع منهم من السهو

والغلط ونحوهما وبعد ذلك يضع لكل منهم الدرجة التى يستحقها على ورقة الامتحان وفى قائمة يرفقها بالاوراق ويسلمها الناظر المدرسة ويحفظ الناظر هذه الاوراق فى ملف خصوصى لكل تلميذ لآخر السنة

بند ٣١ - يتخذ كل مدرس دفترا أو عدة دفاتر يقيد بها درجات التلامذة فى الامتحانات الشفاهية والتحريرية ويبين فيها غياب التلامذة وسلوكهم الخ

بند ٣٢ - يجب على مدرسى اللغات الاجنبية أن يتكلموا مع تلامذتهم باللغة التى يعلمونها بمجرد اقتدار التلامذة على ذلك

بند ٣٣ - يجب على المدرسين كلما سنحت الفرصة أن يعطوا من أنفسهم للتلامذة فى سائر أقوالهم وأفعالهم وكافة حركاتهم وسكناتهم نموذجا حسنا يقتدون به

بند ٣٤ - اذا شعر المدرس من أحد تلامذته بهيئة مخالفة للآداب أو بكلام مغاير لها أو مشعر بالسب فعليه أن يمنعه عن تلك الخصال حالا وعليه أن يراعى نظافة التلامذة وقيافتهم تمام المراعاة وأن يحافظ كل المحافظة على وجود النظام والادب بينهم وأن يستعمل الطرق التى بها يسوسهم ويستميل قلوبهم الى احترامه بالتى هى أحسن قبل أن يستعين بكلمة الناظر ونفوذه واذا وقع من أحدهم أمر مخل بالنظام فللمدرس أن يخرجه من المكتب حالا وبعد انتهاء الدرس يكتب ما وقع منه فى دفتر الدروس فاذا كان الامر ذا بال أخبر عنه الناظر فى الحال ولا يترك الدرس لاى وجه كان

بند ٣٥ — يجب على المدرسين أن يكونوا حاضرين بالمدرسة قبل الساعة المحددة لابتداء دروسهم فيدخلون المكاتب قبل التلامذة متى حل وقت الدرس ولا يخرجون منها الا بعد خروج سائر التلامذة واذا اضطر أحدهم للخروج من الدرس والتغيب عنه فليخبر بذلك الناظر فى الحال

ويجب عليهم أن لا يشتغلوا فى أثناء الحصة بشئ ما سوى التدريس ولا يجوز لهم شرب الدخان فى المكتب

بند ٣٦ — اذا طرأ على أحد المدرسين عذر قوى يمنعه عن الحضور الى المدرسة فعليه أن يخبر الناظر قبل غيابه ليتخذ الوسائل اللازمة بحيث لا يضيع زمن التلامذة سدى

بند ٣٧ — على المدرس فى أول كل سنة مكتبية أن يحرر جدولا على نسختين بتقسيم مجموع دروسه وتوزيعها على أشهر السنة المكتبية ويقدمهما للناظر وبعد المراجعة والتصديق عليهما منه تحفظ احداهما بطرفه والاخرى بطرف المدرس للسير على مقتضاها

بند ٣٨ — لا يجوز للمدرس صرف الوقت فى تعليم تلميذ واحد أو جملة من التلامذة ويهمل الآخرين بل يجب عليه صرف الوقت فى تعليم جميع التلامذة على السويه

بند ٣٩ — لا يجوز لاحد المدرسين أن يؤدب تلامذته بغير العقوبات المصرح بها فى بند ٦٧ من هذا القانون

بند ٤٠ — يجب على كل مدرس مداومة التفتيش فى أدراج التلامذة والتحقق من وجود الكتب والكراريس بها او غير ذلك من

أدوات التعليم التي تصرف لهم وليتأكد أنها استعملت فيما صرفت لاجله وأن يلاحظ في غرة الاخلاق درجة صيانة هذه الادوات

بند ٤١ – يجب على المدرس منع التلامذة من الغوغاء ومن رفع أصواتهم واهتزازهم وقت مطالعة الدروس ومذاكرتها ولا يسمح لاحدهم بالخروج من الدرس الا في أحوال استثنائية

بند ٤٢ – كافة الاحكام المقررة على المدرسين تسرى بتمامها على جميع المحضرين والمساعدين وغيرهم ممن يكلف بأمر التعليم

بند ٤٣ – يجب على جميع المحضرين ومساعدى المدرسين تمام الانقياد للمدرسين المعينين هم لمساعدتهم

الفصل الثالث

(في الضباط)

بند ٤٤ – في المدارس التي بها ضباط يكون كل ضابط مسؤلا عن عموم الضبط والربط وحفظ نظام المدرسة بدون أن يخرج عن حدود وظيفته حسب مانص في البند ٢٠

بند ٤٥ – على الضابط أن ينفذ جميع أوامر الناظر بغاية الدقة وأن يخبره عما يقع بالمدرسة من الامور المهمة والحوادث الخطيرة من غير أدنى تأخير ويقدم تقريرا بالكتابة ان اقتضى الحال ذلك

بند ٤٦ – وعليه أن ينبه على ابتداء الحصص وانتهائها بالاشارات المتبعة (بدق الجرس أونحوه) وكذلك على أوقات الفسح والاكل والتعداد والنوم والقيام منه وماأشبه ذلك

بند ٤٧ — على ضابط المدرسة أن يتحقق على الدوام من نظافة أماكنها وأن يلاحظ أيضا قيام الخدمة السائرة بتأدية واجباتهم

بند ٤٨ — يتعاون الضابط مع أمين التوريدات أو كاتب المدرسة على توزيع الملبوسات والورق والكتب وغير ذلك من سائر أدوات التعليم وذلك بالمدارس الموجود بها كاتب أو أمين

بند ٤٩ — يلاحظ الضابط ما يورده المتعهدون من الاصناف ويحضر صرف التعيينات للطباخين ويتفقد أعمال المطابخ واليمكخانات

بند ٥٠ — خفر التلامذة ليلا وملاحظه عنابر النوم يكونان تحت مسؤلية ضابط المدرسة شخصيا فعليه أن يوجه عنايته ويبذل همته فى تأدية هذه الخدمة على الوجه اللائق وأن يتخذ دفترا للسهراوات ونوبة التلامذة فى الخفر الليلى

بند ٥١ — على الضابط النوبتجى أن يلاحظ بكل دقة تنفيذ الجدول الذى يحرر من ناظر المدرسة بترتيب الخفر الليلى

بند ٥٢ — يجب على ضابط المدرسة أن يحضر وقت عيادة الطبيب وأن يلتفت الى حضور من كان مريضا من التلامذة فى هذه العيادة وتنفيذ الاوامر الطبية بغاية كل دقة واذا اقتضى الحال ارسال المريض الى أهله أو الى شفاخانة المدارس أو الى الاسبتالية الكبرى تعين عليه أن يرفقه مع أحد الخدمة ليوصله الى المكان المقصود

بند ٥٣ - على الضابط أن يراقب حضور التلامذة الخارجية صباحا فى الاوقات المعينة وينبه الناظر على الذين حضروا متأخرين حتى يعلم بذلك أهاليهم

وأما المدارس التى ليس بها ضباط فعلى الناظر أن يراقب بنفسه حضور التلامذة صباحا

وعلى الضابط فى حالة استقطاع تلميذ من التلامذة أن يعلن أهله أو ولى أمره بافادة ممضاة من الناظر فاذا عاد التلميذ بعد ذلك الى المدرسة ولم يكن بيده شهادة من طبيب المدرسة أو من طبيب معلوم لناظرها أو تذكرة من أهله فلا يقبله الضابط أو الناظر بل يرده لاحضار شهادة أو تذكرة تدل على سبب تأخيره وأما تلامذة المدارس العالية اذا تأخر أحدهم عن الحضور صباحا فى الوقت المحدد فعليه أن يبدى أسباب تأخيره الى ناظر المدرسة الذى يقبلها اذا تحققت له صحتها أما فى حالة الغياب فعليهم أن يقدموا الشهادات التى تطلب من التلامذة عموما

بند ٥٤ - لا يجوز للضابط أن يرتب عقابا على التلامذة بل يلزمه اخبار ناظر المدرسة عما يقع منهم من الهفوات خارج المكاتب وعليه ملاحظة استيفاء جميع العقوبات التى ترتب عليهم بغاية كل دقة سواء كانت صادرة من المدرسين أو من ناظر المدرسة

بند ٥٥ - يجب على ضابط المدرسة أن يلاحظ بنفسه التلامذة فى أثناء الفسح لحسم كل ما يخل بالنظام أو يخرج عن حد الادب وأن يرافقهم أثناء تناول الطعام لارشادهم الى الجميل من العادات

بند ٥٦ ـ على ضابط المدرسة أن يلاحظ نزع الازرة المنقوش عليها (اسم مدارس مصرية) من كل تلميذ تقرر رفته من المدرسه

بند ٥٧ ـ لا يجوز للضابط أن يصرح لاحد التلامذة بالخروج مطلقا مالم يكن الناظر غائبا وكان التصريح لامر مهم بحيث يكون التصريح فى هذه الحالة تحت مسؤليته وعليه أن يخبر الناظر به بمجرد حضوره

بند ٥٨ ـ يجب على ضابط المدرسة أن يفتش فى غالب الاوقات دواليب التلامذة الموجودة بالعنابر فان وجد أحدهم مقصرا فى نظافتها أو مهملا فى ترتيبها أخبر الناظر فى الحال عن كل اهمال يترتب عليه جزاء

الفصل الرابع

(فى التلامذة)

بند ٥٩ ـ يجب على التلامذه أن يدخلوا فى المكاتب ومحلات المذاكرة والاكل وعنابر النوم وهم على غاية من السكون والانتظام فى الاوقات المحددة لذلك

بند ٦٠ ـ وعليهم أيضا أن يلازموا ذلك فى حال خروجهم من المحلات المذكورة بل وفى سائر حركاتهم على العموم

بند ٦١ ـ على التلامذة أن يجعلوا دواليبهم وأدراجهم بالعنابر ومحلات الدروس فى غاية من النظافة وحسن الترتيب

بند ٦٢ ـ يجب على التلامذة أن لا يغيروا مراتبهم فى المكاتب وأن يتباعدوا كل التباعد عن الغوغاء ولا يرفعوا أصواتهم وقت مطالعة

الدروس ومذاكرتها واذا وجه المدرس سؤالا لاحدهم وجب عليه أن يقوم واقفا

بند ٦٣ — لا يجوز لاحد من التلامذة أن يتفوه بكلام غير لائق أو بألفاظ فاحشة أو يشير باشارة خارجة عن حد الحشمة والادب لاحد سواء كان من التلامذة أو من غيرهم من مستخدمى المدرسة وخدمتها ومن وقع منه أمر من هذا القبيل يعاقب عقابا شديدا

بند ٦٤ — لا يجوز لاحد من التلامذة أن يتغيب عن المدرسة فى غير أوقات المسامحات المقررة فى البند ١١٩ الا باذن محرر من ناظر المدرسة مبنى على طلب أهل التلميذ

بند ٦٥ — كل تلميذ داخلى يتأخر عن الحضور الى المدرسة بعد خروجه منها فى أيام الاجازات يلزمه أن يحضر شهادة من أهله أو ممن يكون قائما بأمره مبينا فيها الاسباب التى حملته على التأخير وان لم يحضر هذه الشهادة تخبر عائلته بذلك ويطلب منها سبب التأخير

بند ٦٦ — يجب على التلامذة أن يسلكوا مسلكا حسنا داخل المدرسة وخارجها بحيث اذا وجد أحدهم فى محلات مغايرة للأدب أو عمل عملا غير حميد تصدر النظارة أمرها برفته بناء على طلب ناظر المدرسة

بند ٦٧ — لا يسوغ مطلقا للتلامذة مخالطة الخدامين

الفصل الخامس

(فى العقوبات التأديبية وما يتعلق بالضبط والربط)

بند ٦٨ — ممنوع معاقبة التلامذة عقابا جسديا أما درجات العقوبة التى ترتب على من يقصر فى أداء واجباته من تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية فتكون على الوجه الآتى

(أ) اذا وقع من التلميذ هفوات خفيفة فى وقت الدرس فللمدرس أن يأمره بالوقوف أمام تختته أو يخرجه من بين التخت

(ب) اذا وقع من التلميذ هفوات جسيمة فيعاقب بالكيفية الآتية

أولا — يوبخ منفردا

ثانيا — يزجر جهرا بحضور تلامذة الفصل

ثالثا — يحرم من الفسحة مع تكليفه بعمل يعمله

رابعا — يحجز بالمدرسة بعد انتهاء الدروس مع تكليفه بعمل يعمله

خامسا — يعطى له الخبز والماء فقط فى أوقات الاكل

سادسا — يزجر بحضور جميع التلامذة

سابعا — يحجز فى أيام الفسح مع تكليفه بعمل يعمله

ثامنا — يحبس من يوم الى أربعة أيام فى مدة الفسح مع حجزه بالمدرسة بعد خروج التلامذة الى الغروب وتكليفه بعمل يعمله

تاسعا — طرده من المدرسة مؤقتا من يوم الى ثمانية أيام

بند ٦٩ — يجوز لناظر المدرسة معاقبة التلامذة بجميع هذه العقوبات ويجوز للمدرس أن يعاقبهم على مقتضى ما تدوّن فى الاحوال الثلاثة الاول غير أن الحالة الثالثة يكلف الضابط بتنفيذها وتبليغها لناظر المدرسة وإذا وقع من التلامذة ما يخل بالآداب خارج الفرق فعلى الضابط أن يبلغ ذلك لناظر المدرسة لترتيب العقاب اللازم

واذا عوقب أحد التلامذة فى أول مرة بالحبس مدة أربعة أيام متوالية على الاكثر ووقع منه أمر آخر يستوجب نفس هذا العقاب عوقب بالطرد المؤقت المنصوص عنه فى بند ٦٨ ولا يجوز رفت التلميذ الا بأمر يصدر من النظارة بناء على طلب ناظر المدرسة

بند ٧٠ — كل من ينقطع عن المدرسة من التلامذة بدون أعذار مقبولة مدة خمسة عشر يوما متتالية أو يتكرر منه الاستقطاع فى أوقات متعددة بحيث يضر بسير التعليم ورآى الناظر أن الشهادات التى يحضرها مشكوك فى صحة ما اشتملت عليه فللنظارة رفته بناء على طلب ناظر المدرسة

بند ٧١ — درجات العقوبة فى المدارس العالية تكون على الوجه الآتى

أولا — توبيخ التلميذ منفردا

ثانيا — توبيخه أمام تلامذة فصله

ثالثا — ابعاده مؤقتا عن المدرسة مدة لا تتجاوز ثمانية أيام واذا كان التلميذ من ذوى المرتبات أو المجانيين يحرم عند عودته للمدرسة من المرتب أو من كونه مجانا بأمر يصدر من نظارة

المعارف بناء على اخبار ناظر المدرسة أى ان من كان بمرتبات يجعل مجانا ومن كان مجانا يجعل بمصروفات

رابعا — رفته من المدرسة

خامسا — رفته وحرمانه من التعليم فى سائر مدارس الحكومة

بند ٧٢ — لمدرسى ووكلاء هذه المدارس وكذلك نظارها ترتيب العقاب على من يخل بتأدية واجباته من التلامذة على مقتضى ماذكر فى الوجهين الاولين من بند ٧١ أما العقاب بالوجه الثالث منه فهو من حدود ناظر المدرسة وحده وأما الرفت فالحق فيه للنظارة دون غيرها

بند ٧٣ — تعلن النظارة جميع مدارس الحكومة ملكية كانت أو حربية عن كل من عوقب من التلامذة بالرفت الذى يترتب عليه الحرمان من التعليم فى سائر مدارس الحكومة حتى لا يتيسر له الالتحاق فى احداها

بند ٧٤ — يجب تسجيل العقوبات التى لها تأثير على درجات السلوك فى دفتر مخصوص

بند ٧٥ — اذا أهمل أحد وكلاء المدارس أو مدرسيها أو ضباطها فيما يجب عليه أداؤه أو تجاوز حد وظيفته فللناظر انذاره على انفراده أو بحضور أقرانه

بند ٧٦ — اذا لم تكف هذه الطرق الزجرية فى ردع من يقع منه اهمال أو تقصير من المدرسين أو غيرهم فعلى ناظر المدرسة الذى ينبغى أن تكون كلمته نافذة وسلطته محترمة عند جميع من يكون تحت

ادارته أن يخابر النظارة لمعاقبته أو محاكمته أمام مجلس التأديب بحسب ما تقتضيه المادة (٣٥) وما بعدها من قسم ١ من فصل ٣ من القانون المالى

بند ٧٧ – يجوز لناظر المدرسة أن يعاقب الخدمة السائرة (الخارجين عن هيئة العمال) بقطع استحقاقهم من يوم الى عشرة أيام أو يرفتهم من الخدمة وعليه اخطار النظارة فى هذه الاحوال فورا

الباب الثانى

(فى قبول التلامذة بالمدارس)

بند ٧٨ – مدارس الحكومة المصرية معدة لقبول جميع التلامذة بها بلا نظر الى جنسيتهم أو دياناتهم وانما يشترط فى قبولهم أن يكونوا كفؤا لتلقى الدروس مع تلامذة السنة الدراسية التى يريدون الدخول فيها بحيث لا يعيقون ولا يعطلون درجة نجاحهم

بند ٧٩ – لا يقبل أى تلميذ فى السنة الاولى من المدارس الابتدائية التى من الدرجة الاولى اذا نقص سنه عن سبع سنوات أو زاد عن عشر سنوات ولا يبقى فيها من يتجاوز الاربع عشرة سنة ولا يقبل كذلك فى السنة الاولى من المدارس الثانوية (التعليم التجهيزى) من كان سنه أقل من احدى عشرة سنة ولا يبقى فى هذه المدارس من يتجاوز سن التاسعة عشرة

بند ٨٠ ــ ولا يقبل فى المدارس الخصوصية والمدارس العالية الا من كان فى السن المقرر فى قوانين هذه المدارس

بند ٨١ ــ قبول التلامذة فى المدارس الابتدائية لا يكون الا فى خلال الشهرين التاليين لافتتاح الدروس فى كل سنة أما التلامذة المنقولون من مدرسة أخرى ميرية بناء على تصريح النظارة فيصير قبولهم فى أثناء السنة وتوزيعهم على الفصول بعد امتحانهم واتضاح كفاءتهم

بند ٨٢ ــ على كل من يرغب الدخول فى المدارس تلميذا أن يقدم طلبا بذلك الى المدرسة الراغب الالتحاق فيها مبينا فيه اسمه ولقبه واسم أبيه أو متولى أمره وصناعته ومحل سكنه على حسب الاستمارة (حرف د) مرفقا بتذكرة الولادة أو ورقة تقوم مقامها مصدقا عليها من جهة الاختصاص

بند ٨٣ ــ لا يقبل تلميذ باحدى المدارس الا بامتحان ومع ذلك فتقبل الاطفال المبتدئون بدون امتحان فى الفرق الاخيرة من المدارس الابتدائية (السنة الاولى)

أما من يرغب الدخول فى احدى فرق الثلاث سنين الاخرى الابتدائية فعليه أن يؤدى امتحانات خصوصية أمام لجنة يعينها ناظر المدرسة لهذا الغرض ويحدد لكل تلميذ تاريخ امتحانه

بند ٨٤ ــ على راغبى الدخول فى فرق السنة الاولى من المدارس الثانويه (التعليم التجهيزى) أن يتبعوا ما تقرر فى اللائحة الخصوصيه لامتحان القبول بالمدارس الثانويه الاميريه

بند ٨٥ - على طالبي الدخول فى احدى فرق الثلاث سنين الاخرى بالمدارس الثانوية أن يبرهنوا على أنهم أدّوا مع النجاح الامتحان الخاص للقبول بالمدارس الثانوية

وعليهم أيضا أن يؤدوا امتحانات خصوصية أمام لجنة من مدرسى المدرسة يعينها الناظر ويحدد لكل تلميذ تاريخ امتحانه

بند ٨٦ - تتركب الامتحانات الخصوصية المنوه عنها فى البندين ٨٣ و ٨٥ من امتحانات تحريرية وشفاهية فى جميع المواد المقرّر تدريسها فى السنين السابقة على السنة التى يريد الطالب الالتحاق بها

بند ٨٧ - من لم يتحصل فى هذه الامتحانات على المتوسط المبين فى البند ١٠٩ الخاص بامتحان الانتقال يرفض طلبه ولا يعد مقبولا

بند ٨٨ - كل تلميذ يتحصل على الدرجات التى تسمح بقبوله فى المدرسة ليس له أن يستأنف امتحانا مطلقا فى نفس السنة الدراسية الممتحن فيها ولكن اذا طلب دخوله فى فرقة أدنى من الفرقة التى امتحن لاجلها وكان سنه موافقا ولم يتضح من درجات امتحانه الاول عدم استعداده فى الامتحان فيجاب الى طلبه

بند ٨٩ - بعد انقضاء هذا الامتحان يعمل جدول عن التلامذة اللائق قبولهم بالمدرسة ويبين فيه درجاتهم والملحوظات المختصة بهم ويوقع أعضاء الامتحان على هذا الجدول ويرسل للنظارة بمعرفة ناظر المدرسة

بند ٩٠ - لا يجوز دخول التلامذة فى المدارس العالية الا بواسطة امتحان يفتح فى كل مدرسة سنويا بحسب الاجراآت والمواعيد المقرّرة

فى قوانينها الخصوصية ويجب على طالبى الدخول فى هذه المدارس أن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف

بند ٩١ - تعين أيام هذه الامتحانات بقرار يصدر من النظارة وذلك فى الشهر الاول فى زمن المسامحة السنوية وهذا القرار ينشر بالجريدة الرسمية مرة واحدة فى كل أسبوع على الاقل أثناء مدة المسامحة بتمامها

بند ٩٢ - تعين نتائج الامتحانات بواسطة درجات تختلف من صفر الى عشرين ويكون ترتيبها على الوجه الآتى

صفر	عدم
١ و ٢ و ٣ و ٤	أدنى
٥ و ٦ و ٧ و ٨	دون
٩ و ١٠ و ١١	وسط
١٢ و ١٣ و ١٤	موافق
١٥ و ١٦ و ١٧	عال
١٨ و ١٩	أعلى
٢٠	فائق

بند ٩٣ يكشف على من يقبل من التلامذة بأية مدرسة بمعرفة أحد حكماء المدارس ويتوضح فى الكشف حالته الصحية ويجب تطعيمه الجدرى اذا لم يكن سبق له التطعيم أو لم يحضر شهادة بذلك

بند ٩٤ يجب على كل تلميذ قبل أن يقيد اسمه فى دفاتر المدرسة التى تقرر قبوله فيها أن يقدم تعهدا على حسب الاستمارة حرف (ه) من أبيه أو ولى أمره الذى ينبغى أن يكون موجودا فى البلد الذى به مركز المدرسة يأخذ فيه المتعهد على نفسه مراقبة سلوك التلميذ فى الخارج أثناء المسامحات وغيرها وأن يخبر المدرسة عند انقطاعه ويعطى للتلميذ شهادة عند عودته اليها كما أنه يصرح فى هذا التعهد بأنه عارف بالقانون الداخلى للمدارس ومنقاد لاحكامه فيما يتعلق بأمر التلميذ

الباب الثالث

(فى الامتحانات التى تحصل فى أثناء السنة وفى الامتحانات العمومية التى تحصل فى آخرها)

بند ٩٥ يجب على كل مدرس فى كل فرقة أن يقدم ثلاث مرات فى السنة أعنى فى نهاية كل ثلاثة شهور كشفا يعطى فيه لكل تلميذ ثلاث درجات احداها تختص بالتعليم والثانية بالاخلاق والثالثة بالدقة والمواظبه

وعلى الناظر أن يحرر ثلاثة جداول فى السنة لكل ثلاثة شهور جدول يوضع فيه الدرجات المبينة فى الفقرة السابقة بدون أدنى تغيير فيها

بند ٩٦ جدول ترتيب التلامذة الذى يحصل فى كل ثلاثة شهور يصير تحريره بكل مدرسة بعد الامتحانات التحريرية والشفاهية فى العلوم الجارى تدريسها

(وامتحانات الثلاثة أشهر الاخيرة هو الامتحان العمومى الذى يحصل فى آخر السنة المكتبية حسب المنصوص فى البند ٩٩)

والدرجات التى تعطى لكل علم هى متوسط درجة الامتحان التحريرى والامتحان الشفاهى لهذا العلم

كما أن درجة المواظبة هى متوسط الدرجات التى أعطيت فى ذلك من جميع المدرسين

أما درجة السلوك (الاخلاق) فيقدرها الناظر بعد الاطلاع على الدرجات التى أعطاها المعلمون والضابط

فان كانت درجة الاخلاق ثمانية فاقل يطرد التلميذ من المدرسة ويؤشر الناظر بذلك أمام اسمه فى الجدول ويعرض الامر على النظاره

والدرجات التى يصير ترتيب التلامذة على مقتضاها فى الجدول هى متوسط جميع درجات العلوم ودرجة الاخلاق ودرجة المواظبة أيضا

بند ٩٧ — يرسل الناظر الى النظارة جدول كل امتحان بترتيب التلامذة موضحا به ما يترا آى له من الملحوظات

بند ٩٨ — كل تلميذ مجانا كان أو بمرتبات نقص متوسط درجاته عن ١٤ وجب حرمانه من المجانية أو المرتب الا اذا كان ذلك النقص ناشئا عن مرض محقق أو عذر شرعى

بند ٩٩ — فى آخر كل سنة مكتبية تمتحن التلامذة الامتحان العمومى فى المواد التى درسوها أثناء هذه السنة واذا كان جدول مواد الدروس يقضى باعادة بعض علوم السنين الماضية يجب امتحان التلاميذ فى هذه العلوم أيضا وتكون هذه الامتحانات تحريريه وشفاهيه

بند ١٠٠ — اذا كان الغرض من الامتحان اعطاء شهادة نهائية أو شهادة عن أى تعليم فيتبع فى ذلك اللوائح المختصة بها

بند ١٠١ لا يكون امتحان الخط والرسم داخلا فى القسم الشفاهى وامتحان القرآن الشريف لا يكون الا شفاهيا وينبغى أن يعطى للتلميذ درجته فى ذلك على جميع الاعمال التى عملها فى مدة السنة كلها

بند ١٠٢ — يؤخذ متوسط الدرجتين اللتين نالهما التلميذ فى الامتحانين التحريرى والشفاهى فى كل فرع من فروع التعليم وهذا المتوسط يعتبر أنه الدرجة التى استحقها التلميذ فى ذلك الفرع

بند ١٠٣ — يوقع الممتحنون على جداول الامتحانات ويجوز لهم أن يوضحوا بها ما يبدو لهم من الملحوظات عن تعليم التلامذة وهذه الملحوظات تبلغ لنظارة المعارف

بند ١٠٤ — يكون ترتيب التلامذة فيما يختص بالعلوم على حسب الدرجات التى أعطاها الممتحنون ومتوسط الدرجات التى تحصل عليها كل تلميذ أثناء السنة المكتبية

بند ١٠٥ يعطى ناظر المدرسة لكل تلميذ درجة نهائية تدل على سيره وأخلاقه ومواظبته على حسب متوسط الدرجات التى نالها فى أثناء السنة المكتبية

بند ١٠٦ — لا ينتقل تلميذ من فرقته الى الفرقة التى تليها من المدارس الابتدائية والثانوية الا اذا كان حاصلا على متوسط فى جميع

العلوم مقداره ١٢ فما فوق ولم تنقص درجته فى كل من الاخلاق والمواظبة عن ١٢ ولم تكن درجاته فى كل من اللغة العربية واللغة الاجنبية والعلوم الرياضية والجغرافية أقل من ١٢ ولا أقل من ٨ فيما عدا هذه العلوم

بند ١٠٧ — كل من لم يحضر من تلامذة المدارس الابتدائية والثانوية فى الامتحانات التى الغرض منها انتقاله من فرقته الى أعلى منها لمرض شديد محقق أو حالة قهرية يجب امتحانه عند عودة التلامذة من المسامحة العمومية وافتتاح الدروس بالمدارس بمعرفة لجنة يعينها ناظر المدرسة ويكون أعضاؤها بقدر الامكان ممن كانوا فى قومسيون الامتحان العمومى لهذه المدرسة

بند ١٠٨ — لا يجوز لاى تلميذ اعادة الدروس أكثر من مرة واحدة فى كل من التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى والتعليم الخصوصى والتعليم العالى الا فى أحوال استثنائية تصرح بها نظارة المعارف بناء على ما يبديه لها ناظر المدرسه ويراعى فى هذا التصريح ما نص فى البند ٧٩

الباب الرابع

(أحكام عموميه)

بند ١٠٩ — يجب على أهالى وأولياء أمور التلامذة ذوى المصروفات القيام بدفع المصروفات المقررة عليهم سنويا على ثلاثة أقساط فى المواعيد الآتية

القسط الاول	عند افتتاح الدروس فى أول السنة المكتبية أو عند قبول التلامذة المستجدين
القسط الثانى	فى أول شهر يناير
القسط الثالث	فى أول شهر ابريل

بند ١١٠ — اذا دخل تلميذ بالمدرسة فى مدة أى قسط يجب عليه دفع قيمة القسط بتمامه واذا انفصل عن المدرسة بأى سبب كان فلا يكون له حق فى استرداد مادفعه كله أو بعضه

بند ١١١ — كل تلميذ لم يدفع القسط عند حلول ميعاده لا يقبل بالمدرسة وتخبر عائلته بذلك واذا لم يف بدفع القسط فى مسافة الخمسة عشر يوما التالية لميعاد دفع ذلك القسط تطلب المدرسة من النظارة رفته ولا يجوز قبوله بها بعد ذلك

بند ١١٢ — اذا طلب تلميذ خارجى أن يكون داخليا عليه أن يدفع القسط الذى نقل فى أثنائه ويحسب له مادفعه وهو خارجى وكذا اذا طلب تلميذ داخلى أن يكون خارجيا يحسب له مادفعه وهو داخلى

بند ١١٣ — تسامح التلامذة فى أيام الجمع وفى أيام عيد الفطر وعيد الاضحى وفى المواسم العموميه مثل شم النسيم و يومى طلعة و رجعة المحمل الشريف و يعين ناظر المعارف فى كل سنة تاريخ اجازات المواسم العموميه ومدتها وكذا المسامحات السنويه التى تكون عقب امتحانات آخر السنة

بند ١١٤ — لا يسوغ للاجانب الدخول فى المدارس مهما كان السبب الا بتصريح من ناظر المدرسة أو من ضابطها عند غياب الناظر

بند ١١٥ - على كل مدرسة أن ترسل للنظارة أسبوعية على حسب الاستمارة نمرة ٢ فى أول يوم من الاسبوع مبينا بها عدد التلامذة الموجودين والغائبين .

بند ١١٦ - ما يكون من اللوائح والمنشورات المتعلقة بداخلية المدارس مخالفا لما ندون فى هذا القانون يعتبر لاغيا

(المادة الثانية)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

تحريرا فى ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٩١)

ناظر المعارف

(محمد زكى)

ملحق حرف (ه)

شهادة الدراسة الابتدائية

ليكن معلوما لدى العموم انه فى يوم السبت أول يوليه سنة ٩٣ (١٧ الحجه سنة ٣١٠) والايام التالية له سيحصل امتحان اعطاء شهادة الدراسة الابتدائية فى المدن الآتية

أولا ـ اسكندريه ـ بمدرسة رأس التين لتلامذة مدارس اسكندريه وطنطا ودمنهور ورشيد

ثانيا ـ أسيوط ـ بالمدرسة الاميرية لتلامذة مدارس أسيوط والمنيا وسوهاج وقنا واسنا واصوان

ثالثا ـ القاهرة ـ بديوان النظارة لتلامذة مدارس الحكومة الاخرى

أما الطلبة الذين ليسوا من مدارس الحكومة فمخيرون فى أداء الامتحان أمام أية لجنة من اللجان المذكورة سواء بالقاهرة أو اسكندريه أو أسيوط

وهذا الامتحان سيكون على مقتضى اللائحة المسنونة لذلك الآتى بيانها بحيث ان تلامذة كل مدرسة من المدارس الاميرية الذين ينتقلون الى مركز اللجنة التى سيكون امتحانهم فيها تتكفل النظارة باستصحابهم بمندوب من قبل مدرستهم سواء كان أحد خوجاتها أو ناظر المدرسة ذاته وذلك فى مدة الذهاب والاياب والاقامة فى مركز اللجنة

كما أنها (أى النظارة) ستقوم بدفع مصاريف أولئك المندوبين سواء كانت مصاريف انتقال أو بدل سفرية وكذلك مصاريف المأكل اللازم لهؤلاء التلامذة مدة اقامتهم لتأدية الامتحان وكذلك مبيتهم يكون بمحل المدرسة التى سيؤدون الامتحان أمام اللجنة المشكلة بها أما المصاريف اللازمة للتلامذة فى أجرة انتقالهم بالسكة الحديد أو وابورات البحر فهى التى فقط تكون على طرف أهاليهم باعتبار نصف الاجرة المقررة حيث ان السكة الحديد وقومبانية كوك سمحتا بالنصف الآخر

فعلى من يرغب الدخول فى هذا الامتحان لنوال شهادة الدراسة الابتدائية أن يقدم طلبا بذلك على ورقة تمغة من فئة ثلاثة قروش وأن يكتب ما يلزم كتابته على الاستمارة الخصوصية الموجودة بالنظارة وتعطى له نسخة منها بناء على طلبه وتقدم هاتان الورقتان الى سكرتارية النظارة قبل يوم أول يونيه سنة ٩٣ (١٦ ذى القعده سنة ٣١٠) الذى آخر ميعاد تحدد لقبول الطلبات وعلى الطالبين أن يدفعوا لقلم السكرتارية فى الوقت عينه مبلغ ٢٥ قرشا نظير رسوم الامتحان بحيث لا يقبل فى الامتحانات الا من دفع المبلغ المذكور مقدما الذى لا يرد الى صاحبه بحال من الاحوال و يعفى من دفعه التلامذة المجانيون الموجودون الآن بالمدارس الاميرية ومن يتأخر من الطلبة المقيدة أسماؤهم عن الحضور الى أية لجنة من اللجان فى الساعه ٧ و ٣٠ دقيقه صباحا من يوم أول يوليه سنة ٩٣ (١٧ الحجه سنة ٣١٠) لا يقبل

فى الامتحان وليكن فى علم العموم انه لن يحصل امتحان ثان فى بحر سنة ٩٣ لاعطاء شهادة الدراسة الابتدائية

تحريرا فى ٩ شوال سنة ٣١٠ - ٢٦ ابريل سنة ٩٣

ناظر المعارف العمومية
(مصطفى رياض)

لائحه

تتعلق بتقرير الامتحان لاعطاء شهادة الدراسة الابتدائية وكيفية سير لجنة الامتحان

أحكام عموميه

(المادة الاولى)

قد تقرر عمل امتحان خصوصى سنوى للدراسة الابتدائية وتسمى الشهادة التى تعطى عقب هذا الامتحان شهادة الدراسة الابتدائية لا يسوغ لاى تلميذ من الآن فصاعدا الدخول فى المدارس الثانوية ولا فى مدرسة الصنائع ولا فى القسم العملى من مدرسة الزراعة الا اذا كان حائزا الشهادة المذكورة كما أنه بمقتضى اللائحة المتعلقة بتعيين المستخدمين الملكيين الصادر عليها الامر العالى فى ٤ دسمبر سنة ٩٢ (١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٠) يكون استخدام من هو حاصل عليها فى الوظائف الصغيرة على حسب الشروط المبينة فى هذه اللائحة

(المادة الثانية)

يحصل الامتحان فى آخر كل سنة مكتبية ويعلن فى الجريدة الرسمية عن تاريخ حصوله وعن المحال التى تنعقد فيها لجان الامتحان وذلك قبل حلول ميعاده بشهرين على الاقل

(المادة الثالثة)

تنعقد لجنة الامتحان مرة واحدة فى السنة ولا يجوز انعقادها مرة أخرى فى أثناء السنة مهما كان السبب سواء كان الامتحان طالب أو عدة طلبة فى آن واحد

(المادة الرابعة)

يقبل فى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية جميع الطالبين سواء تلقوا دروسهم بمدرسة أميرية أو أجنبية أو فى عائلتهم

(المادة الخامسة)

على كل من يرغب الدخول فى هذا الامتحان أن يقدم طلبا بذلك على ورقة تمغة من فية ثلاثة قروش وعليه أن يكتب ما يلزم كتابته على الاستمارة المخصوصة الموجودة بالنظارة التى تعطى له نسخة منها بناء على طلبه ويقدم هاتين الورقتين الى سكرتارية نظارة المعارف قبل يوم افتتاح الامتحان بشهر

(المادة السادسة)

تعين نظارة المعارف لجان الامتحان كل لجنة منها تنقسم الى لجان فرعية وتركب كل واحدة منها من عضوين على الاقل ويعهد الى كل من هذه اللجان الفرعية الامتحان فى فرع من فروع التعليم

(المادة السابعة)

لا يسوغ لطالبي الامتحان التكلم مع بعضهم ماداموا فى أودة الامتحان شفاهيا كان أو تحريريا وكل طالب استعمل الغش أو التحايل فى تأدية الامتحان يطرد حالا

(المادة الثامنة)

عند الامتحان يفهم رئيس اللجنة أو المراقبون طالبي الامتحان معنى ما تضمنته المادة السابعة من هذه اللائحة

(المادة التاسعة)

لا يجوز لغير الممتحنين الدخول فى أودة الامتحانات التحريرية والشفاهية

مواد الامتحان

(المادة العاشرة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية وشفاهية

أما مواد الامتحان فهى مبينة بالتفصيل فى بروجرام الدروس الابتدائية المصدق عليه بقرار النظارة الصادر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣١٠ (٧ أغسطس سنة ٩٢)

(المادة الحادية عشرة)

تشتمل الاختبارات التحريرية على المواد الآتية وهى

أسماء العلوم	أسماء الايام	مدة الاجابة	
		من	الى
		ق س	ق س
لغه عربيه (جكايه صغيره على موضوع بسيط وعبارة صغيرة على معرفة تطبيق القواعد)	السبت اول يوليه سنة ٩٣ . . .	٣٠ ٧	٠٠ ٩
جغرافيا (رسم خارطة من مذكرة الطالب مع أسئلة فى الجغرافيا)	» »	٣٠ ٩	٠٠ ١١
خط عربى (ثلث ونسخ ورقعه)			
خط افرنكى (كبير ووسط ورفيع وأحرف كبيره وأرقام)	» »	٣٠ ١١	١٢ ٣٠
لغة أجنبيه (املا مقدارها من ١٠ الى ١٥ سطرا وتمرين صغير على الاجروميه وترجمة بعض جمل سهلة)	الاحد ٢ يوليه سنة ٩٣ . . .	٣٠ ٧	٣٠ ٩
حساب (أربع مسائل تتعلق واحدة منها على الاقل بالموازين أو المقاييس أو العملة)	» »	٠٠ ١٠	٣٠ ١١

(المادة الثانية عشرة)

تعطى لكل مادة من هذه المواد درجة مخصوصة وهذه الدرجات تتغير من صفر الى عشرين

(المادة الثالثة عشرة)

الاختبارات التحريرية واحدة لجميع لجان الامتحان وتنتخب الاسئلة قبل افتتاح الامتحان بيومين على الاكثر بمعرفة قومسيون خصوصى تعينه النظارة وتسلم الاسئلة الى رئيس كل لجنة داخل مظروف مختوم لا يفتحه الرئيس الا قبل الامتحان مباشرة بحضور اللجنة

(المـادة الرابعة عشرة)

ملاحظة الامتحانات التحريرية تكون بمعرفة أعضاء اللجنة وللرئيس أن يوزعها بينهم

(المـادة الخامسة عشرة)

الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها تمغة خصوصية يوزعها القومسيون ولا يوضع عليها أى علامة أو اشارة كما أنه لا يذكر فيها اسم التلميذ وكل ورقة ذكر بها اسم التلميـذ أو وضع عليها اشارة أو كتابة ما تكون لاغيه

(المـادة السـادسة عشرة)

متى أتم الطالب امتحانه التحريرى يضعـه فى مظروف خصوصى يعطى اليه لهـذا الغرض ثم يكتب اسمه على المظروف ويسلمه مقفولا الى الرئيس أو المراقب المعين لذلك

(المـادة السـابعة عشرة)

يعمل جدول خاص بمعرفة المراقب المنوه عنه فى المـادة السـادسة عشرة ويعطى فيه نمـرة لكل طالب تذكر فى كل ورقة حتى لا يتأتى لمصححى الاوراق معرفة أسمـاء الطلبة

(المـادة الثامنة عشرة)

تصحيح الاوراق وتقدير الدرجات تحصـل بمعرفة اللجـان الفرعية تحت مراقبة الرئيس والمراقبين

(المادة التاسعة عشرة)

كل طالب نقصت احدى درجاته عن ثمانيــة فى أى موضوع من مواضيع الامتحان التحريرى أو نقص مجموع درجاته عن ستين باعتبار المتوسط عشرة لا يقبل فى الامتحانات الشفاهية

(المادة العشرون)

عند الامتحانات التحريرية يعين الرئيس اليوم الذى فيه يعلن الطالبين المقبول منهــم وغير المقبول لتأدية الامتحان الشفاهى ويحدد تاريخ مبدأ هذا الامتحان

(المادة الحادية والعشرون)

تجتمع اللجنة اجتماعا عموميا وتحرر جدولا بترتيب الطلبــة مبينا فيه أسماء من يقبــل منهم لتأدية الامتحان الشفاهى على مقتضى اللائحة ومن لا يقبل

فى الامتحانات الشفاهية

(المادة الثانية والعشرون)

أسئلة هذا الامتحان تكون فى المواد الآتية

١ لغة عربية
٢ « أجنبية
٣ حساب ومبادى هندسة
٤ جغرافيا
٥ تاريخ

(المادة الثالثة والعشرون)

تعطى للتلميذ درجة على كل فرع من فروع المواد المبينة فى المادة السابقة وهذه الدرجات تختلف من صفر الى عشرين

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب نقصت احدى درجاته (فى مادة من المواد الخمس المذكورة آنفا) عن ثمانية أو كان مجموع درجاته أقل من خمسين باعتبار المتوسط عشرة يرفض نهائيا

(المادة الخامسة والعشرون)

يقدم لنظارة المعارف العمومية جدول عمومى بالدرجات التى حصل عليها الطلبة مبينا به أسماء المقبولين منهم وغير المقبولين موقعا عليه من رئيس لجنة الامتحان وأعضائها

(المادة السادسة والعشرون)

يعطى ناظر المعارف شهادة الدراسة الابتدائية لكل طالب نجح فى تأدية الامتحان و يبين فى هذه الشهادة متوسط الدرجات التى حصل عليها الطالب فى الاختبارات التحريرية والشفاهية

(المادة السابعة والعشرون)

اذا رفض الطالب فى امتحان سنة ما له أن يحضر فى امتحان السنة التى بعدها .

ملحق حرف (ه) مكررة

شهادة الدراسة الثانوية

ليكن معلوما لدى العموم أن امتحانات اعطاء شهادة الدراسة الثانوية ستكون فى يوم السبت ١٠ يونيه سنة ١٨٩٣ (٢٥ ذى القعده سنة ١٣١٠) والايام التالية له بديوان النظارة بدرب الجماميز بمقتضى اللائحة المسنونة لذلك الآتى بيانها فمن يرغب الدخول فى هذه الامتحانات لنوال الشهادة المذكورة ممن أتموا دروسهم على وفق المقرر بالبروجرام الرسمى للدراسة الثانوية عليه أن يقدم طلبا بذلك الى قلم سكرتارية نظارة المعارف قبل حلول يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ (٩ ذى القعده سنة ١٣١٠) غاية الميعاد المحدد لقبول الطلبات محررا هذا الطلب على ورق تمغه من فية ٣ قروش وعلى كل طالب أن يرفق مع طلبه استمارة خصوصية حسب الصورة الموجودة بالنظارة تعطى له نسخة منها بناء على طلبه

وعلى الطالبين أن يدفعوا بقلم السكرتارية فى وقت تقديم الطلب ١٠٠ قرش نظير رسوم الامتحان بحيث لا يقبل فى الامتحانات الا من دفع المبلغ المذكور مقدما ولا يرد الى صاحبه بحال من الاحوال

ويعفى من دفع هذا المبلغ التلامذة المجانية الموجودون الآن بالمدارس الاميرية

ومن يتأخر من الطلبة المقيـدة أسمـاؤهـم عن الحضور الى النظـارة فى الساعة ٧ و ٣٠ دقيقه صـباحا من يوم ١٠ يونيه سـنة ١٨٩٣ (٢٥ ذى القعده سنة ١٣١٠) لا يقبل فى الامتحان ولكن فى علم العموم انه لن يحصـل امتحان ثان فى بحر سنة ١٨٩٣ لاعطاء شهادة الدراسة الثانوية

تحريرا فى ٩ شوال سنة ١٣١٠ (٢٦ ابريل سنة ١٨٩٣)

ناظر المعارف العموميـــة

(مصطفى رياض)

لائحـــــــه

(تتعلق بتقرير امتحان شهادة الدراسة الثانوية فى سنة ١٨٩٣ وكيفية سيرقومسيون الامتحان)

أحكام عموميـــــــه

(المادة الاولى)

يشـترط على كل من يطلب الدخول فى المدارس العالية الاميرية أن يكون متحصلا على شهادة الدراسة الثانوية كما هو نص اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار فى ٢١ مارس سـنة ١٨٨٧ (٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤) كما انه بمقتضى نص اللائحة المتعلقة بتعيين المستخدمين الملكيين الصادر عليه الامر العالى فى ٤ دسمبر سنة ٩٢ (١٤ جمادى

الاولى سنة ١٣١٠) يكون استخدام من هو حاصل عليها فى الوظائف الكبيرة على حسب الشروط المبينة فى هذه اللائحة

ثم انها أى الشهادة المذكورة تقوم مقام الدبلومة المطلوبة للقبول بمدارس الطب والمدارس الملكية فى انجلترا وللدخول بمدارس الطب والحقوق والمدارس العالية والكلية فى فرنسا وعلى العموم فى جميع المدارس التى يشترط للدخول فيها الحصول على شهادة البكالوريه

(المادة الثانية)

امتحانات شهادة الدراسة الثانوية مباحة لجميع طالبى الدخول فيها بلا استثناء سواء تلقوا دروسهم فى المدارس الاميرية أو فى مدارس خصوصية أو فى بيوت أهليهم

(المادة الثالثة)

تعين نظارة المعارف لجنة الامتحان وهذه اللجنة تنقسم الى لجنات فرعية تتركب كل واحدة منها من عضوين على الاقل ويعهد الى كل من هذه اللجنات الفرعية الامتحان فى فرع من فروع التعليم المقتضى الامتحان فيه

(المادة الرابعة)

لا يسوغ لطالبى الامتحان التكلم مع بعضهم ماداموا فى أودة الامتحان شفاهيا كان أو تحريريا وكل طالب استعمل الغش أو التحايل فى تأدية الامتحان يطرد حالا

(المادة الخامسة)

عنـد الامتحان يفهـم رئيس اللجنـة أو المراقبون طالبى الامتحان ما تضمنته المادة الرابعة من هذه اللائحة

(المادة السادسة)

يسوغ لطالبى الامتحان أن يجيبوا عن الاسـئلة التى يوجهها لهـم الممتحنون اما باللغة العربية أو بلغة أجنبية (فرنساوى أو انجليزى) وعلى الذين تلقوا بعض مواد البروجرام بلغة أجنبية مدة ثلاث سنين تجهيزية على الاقل أن يجيبوا باللغة المذكورة عن الاسـئلة التى توجه اليهم فى تلك المواد

(المادة السابعة)

لا يجوز لغير الممتحنين الدخول فى أودة الامتحانات التحريرية انما يجوز لنظار المدارس أميرية كانت أو أجنبية ممن لهـم تلامذة فى الامتحان أن يحضروا الامتحانات الشفاهيـة ولا يكون ذلك الا برخصة من ناظر المعارف

مواد الامتحان

(المادة الثامنة)

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية وشفاهية

وتفصيلات مواد الامتحان هى المندرجة فى بروجرام التعليم فى المدارس الثانويه المصدق عليه بقرار من النظارة تاريخه ٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ ومع ذلك فالامتحان فى النباتات والحيوانات والكيميا واللغات الاجنبية الاضافية لا يكون اجباريا فى سنة ١٨٩٣

الاختبارات التحريرية

(المادة التاسعة)

تشتمل الاختبارات التحريرية على المواد الآتية

أسماء العلوم	أسماء الايام	مدة الاجابة عليها			
		من		الى	
		س	ف	س	ف
لغة عربية	السبت ١٠ يونيه سنة ٩٣	٧	٣٠	٩	٣٠
« أجنبية	« «	١٠	٠٠	١٢	٠٠
رياضه	الاحد ١١ منه	٧	٣٠	١٠	٣٠
ترجمه	« «	١١	٠٠	١٢	٠٠
علوم طبيعيه وتاريخ طبيعي وقانون الصحة	الاثنين ١٢ منه	٧	٣٠	٩	٣٠
خط عربي وافرنكي ..	« «	١٠	٠٠	١١	٠٠
جغرافية ورسم خرط .	الثلاثاء ١٣ منه	٧	٣٠	٩	٣٠

(المادة العاشرة)

تعطى لكل مادة من مواد الامتحان درجة مخصوصة ومع ذلك فمتى كان لعلم من العلوم فروع متعددة تجمع درجات تلك الفروع ويؤخذ متوسطها ويعتبر درجة لذلك العلم وهذه الدرجات تتغير من صفر الى عشرين

(المادة الحادية عشرة)

تعين أسئلة الامتحانات التحريرية بمعرفة الرئيس والمراقبين قبل وقت الامتحان مباشرة

(المادة الثانية عشرة)

ملاحظة الامتحانات التحريرية تكون بمعرفة أعضاء اللجنة وللرئيس أن يوزعها بينهم

(المادة الثالثة عشرة)

الامتحانات التحريرية تكتب على أوراق عليها تمغة خصوصية يوزعها القومسيون ولا يوضع عليها أي علامة أو اشارة كما أنه لا يذكر فيها اسم التلميذ وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو وضع عليها اشارة أو كتابة ما تكون لاغية

(المادة الرابعة عشرة)

متى أتم الطالب امتحانه التحريري يضعه في مظروف خصوصي يعطى اليه لهذا الغرض ثم يكتب اسمه على المظروف ويسلمه مقفولا الى أحد المراقبين المعين لذلك

(المادة الخامسة عشرة)

يعمل جدول خاص بمعرفة المراقب المنوه عنه في المادة الرابعة عشرة ويعطى فيه نمرة لكل طالب تذكر في كل ورقة حتى لا يتأتى لمصححي الاوراق معرفة أسماء الطلبة

(المادة السادسة عشرة)

تصحيح الاوراق وتقدير الدرجات يحصل بمعرفة اللجان الفرعية تحت مراقبة الرئيس والمراقبين

(المادة السابعة عشرة)

كل طالب نقص متوسط درجاته عن عشرة فى احدى اللغتين العربية والافرنكية أو ثمانية فى الرياضة والترجمة والجغرافيا أو ستة فى العلوم والخط أو كان مجموع درجاته فى المواد السبع التحريرية أقل من ٨٤ باعتبار المتوسط ١٢ لا يقبل فى الامتحانات الشفاهية

(المادة الثامنة عشرة)

عند انتهاء الامتحانات التحريرية يعين الرئيس اليوم الذى فيه يعلن الطالبين المقبول منهم وغير المقبول فى الامتحان الشفاهى ويحدد تاريخ مبدأ هذا الامتحان

(المادة التاسعة عشرة)

تجتمع اللجنة اجتماعا عموميا وتحرر جدولا بترتيب الطلبة مبينا فيه أسماء المقبولين منهم وغير المقبولين فى الامتحان الشفاهى على مقتضى اللائحة

الامتحانات الشفاهية

(المادة العشرون)

مواضيع الامتحان الشفاهى هى كالآتى

أولا — لغة عربية
ثانيا — لغة أجنبية
ثالثا — رياضه
رابعا — جغرافيا وقسموغرافيا

خامسا ـ تاريخ ملوكى

سادسا ـ طبيعه

سابعا ـ تاريخ طبيعى وقانون الصحة

(المادة الحادية والعشرون)

تعطى لكل مادة من المواد السبعة المبينة فى المادة العشرين درجة كما حصل فى الامتحان التحريرى

(المادة الثانية والعشرون)

كل طالب نقصت احدى درجاته فى اللغات عن عشرة وفى المواد الاخرى عن ثمانية أو كان مجموع درجاته فى الاختبارات الشفاهية أقل من ٨٤ باعتبار المتوسط ١٢ لايستحق أخذ الشهادة

(المادة الثالثة والعشرون)

يقدم لنظارة المعارف جدول عمومى بأسماء ودرجات الطالبين موقع عليه من رئيس وأعضاء لجنة الامتحان ومبين فيه من يستحق أخذ الشهادة ومن لايستحقها

(المادة الرابعة والعشرون)

كل طالب لم ينجح فى هذا الامتحان له أن يحضر فى الامتحان التالى

ملحق حرف (و)

صورة افاده واردة من رئاسة مجلس النظار الى نظارة المعارف العمومية
فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٥

معارف عموميه ناظرى سعادتلو افندم حضرتلرى

قد اطلع المجلس فى الجلسة المنعقدة يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ٨٥ (٢ صفر سنة ١٣٠٣) على المذكرة الواردة من سعادتكم بخصوص بعض التلامذة الذين صار رفتهم من المدارس لزيادة سنهم عن السن المقرر ولم يقبلوا الانتظام فى سلك العسكرية ولا العود الى بلادهم الاصلية وحصل منهم فى النظارة تظاهر ووقاحة بصورة مخلة بالادب والانتظام فاعتبارا لما ذكر ومنعا لحصول ما يحدث منهم فى المستقبل مما يماثل ذلك منعا قطعيا وازالة لهذا الفكر الفاسد المتسلطن فى عقول تلامذة المدارس الاميرية من أن الحكومة ملزمة بان تتكفل بأمر معاش من يتعلم منهم مجانا قرر المجلس الحاق هؤلاء التلامذة بالقوة فى سلك العسكرية بالجيش المصرى أو ارسالهم الى مديرياتهم وتوصية رجال الحكومة فى هذه المديريات عليهم بان يساعدوهم فيما يترتب عليه أمر تعيشهم وقد تحرر بما ذكر لنظارتى الداخلية والحربية لاعلامهما بهذا الامر وهذا لسعادتكم على رجاء الاجراء بمقتضاه فيما يختص بنظارتكم

رئيس مجلس النظار
(نوبار)

ملحق حرف (و) مكررة

منشور من نظارة المعارف العمومية الى جميع المدارس والمكاتب الاميرية الاهلية

من المعلوم أن ارتقاء الامم وتقدمها فى الحضارة والعمران انما يكون بانتشار التربية والتعليم بين افرادها ولهذا أنشأ مؤسس العائلة الخديوية المغفور له محمد على باشا المكاتب والمدارس بالديار المصرية

ولما كانت الحكومة اذذاك فى حاجة الى رجال اكفاء يقومون باعباء خدماتها عسكرية كانت أو ملكية اضطرت لاستخدام من تدخلهم فى مدارسها فى تلك الخدامات فرسخ من ذلك الحين فى أذهان الاهالى أن الحكومة مجبورة على أن تستخدم من يتخرج من هذه المكاتب والمدارس وتعيشه باى صورة سواء كان لازما لها أو غير لازم كفؤا أو غير كفء مع أنه لتقادم العهد قد تغيرت الاحوال واتسعت دائرة التعليم والتربية فكثرت الرجال الاكفاء حتى صارت الحكومة حرة فى انتقاء من يلزمها من المستخدمين ولذلك قررت منذ زمن قواعد عموميه لاتلزمها أن تستخدم الا من تشاء بحسب تلك القواعد وكثيرا ما أعلنت وأفهمت التلامذة بانها ليست مجبورة على استخدامهم بل كل يسعى على معايشه حسبما تسنح له الفرصة اذ الغرض الحقيق من ايجاد المكاتب والمدارس الاميرية انما هو لتعميم المنفعة بانتشار التعليم والتربية فى انحاء القطر لتثقيف عقول الاهالى على وجه العموم

ومع ذلك نرى مع الاسف أن الفكر فى كون الحكومة مجبورة على استخدام التلامذة فى خدماتها لا يزال قائما بالاذهان وحيث ان هذا الفكر فاسد بلا شك ومن المعطلات فى سبيل التقدم فقد رأينا وجوب اعلان جميع من يتعلم الآن فى مدارس ومكاتب الحكومة أو يدخلها من بعد الآن اعلانا صريحا بان ليس على الحكومة أن تشتغل بأمرهم فى الاستخدام الا على حسب القواعد التى قررتها أو تقررها ليكون كل على بصيرة من أمره وقد صار نشر ذلك لجميع المدارس وأعلن فى الجريدة الرسمية وهذا لحضرتكم لتقرؤه على تلامذة مدرستكم ولتكتبوه بالخط الجلى فى لوحة تعلق فى أشهر نقطة بالمدرسة ليتذكره التلامذة الموجودون وليعلمها الجدد فى كل وقت حتى لا يتشبث أحد بمثل ذلك

تحريرا فى ١١ ربيع الثانى سنة ٣١١ - ٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٣

ناظر المعارف
(رياض)

زيادات وتصحيحات

ينبغى أن يضم على المدارس المبينة فى صحيفة ٨ مدرسة الزراعة وبذلك يكون عدد المدارس التى ينفق عليها من خزينة الحكومة أربعا وعشرين مدرسة بدلا من ثلاث وعشرين

تزاد المحوظة الآتية فى صحيفة ٦١ فى فقرة رابعا قد بلغت المصاريف التى طلبت نظارة المعارف فى سنة ٩٣ صرفها فى الترميمات الضرورية جدا والابنية المستجدة والاصلاحات التى ترآى لزوم ادخالها فى محال المدارس بسبب انتشار التعليم وزيادة عدد التلامذة ١٢٠٠٠ جنيه ولكن لم يتأت لنظارة الاشغال أن تخصص لهذه الغاية سوى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وكذلك فى سنة ٩٤ لم يسعها أن تخصص أكثر من ذلك مع أن النفقات التى يقتضى صرفها لهذه الغاية بناء على الطلبات التى وردت للنظارة من فروعها تبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه تقريبا

ومن هنا يتبين عدم كفاية المبالغ المخصصة لجعل المدارس ملائمة لحاجات التعليم والعناية بأمر الصحة

يزاد فى صحيفة ٩٨ بعد كلمتى والطب والحقوق والمدرستين التوفيقية والخديوية

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى : حسن كامل
التصميم الأساسى للغلاف: أسامة السعد

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة